جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية الآداب – قسم اللغة العربية

أَثر اللسانيات الغربية في دراسات التيسير النحويّ

رسالة تقدّمت بها الطالبة

كوثر حسين نشمي الزبيديّ

إلى مجلس كليّة الآداب – جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها

إشراف

الأستاذ المساعد الدّكتور

حيدر محمّد جبر العَبّوديّ

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

صَدَقَ اللَّهُ العَظِيْم

سورة هود :الآية ٨٨

إقرار المشرف

أشهد بأنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(أثر اللسانيّات في دراسات التيسير النحويّ) التي قدَّمتها الطالبة : (كوثر حسين نشمي الزبيدي) جرت بإشرافي في كلّيّة الآداب وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها .

المشرف

أ.م.د.حيدر محمّد جبر العبوديّ

كلية الاداب
قسم اللغة العربية
جامعة بغداد

بناء على التوصيات المتوافرة ، أرشّح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. عقيل رحيم عليّ اللاميّ

رئيس قسم اللغة العربيّة .

التاريخ : /١١/ ٢٠١٧م

إقرار المقوم العلمي

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة : بـــ ((**أثر اللسانيات الغربية في دراسات التيسير النحوي**)) للطالبة (**كوثر حسين نشمي الزبيدي**) قد جرى تقويمها علمياً من قبلي في كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، وهي صالحة للمناقشة من الناحية العلمية.

التوقيع :

أ.م. د. حقي إسماعيل إبراهيم

١٨ / ٩ / ٢٠١٧

قرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة أطلعنا على هذه الرسالة التي تقدمت بها الطالبة (**كوثر حسين نشمي حمد**)، والموسومة بـ(**أثر اللسانيات في دراسات التيسير النحوي**)، وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها و فيما له علاقة بها، فوجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بتقدير (**جيد جداً**).

التوقيع

أ.م د.لمى فائق جميل

عضو اً

التوقيع

أ.م.د. وسام مجيد جابر

عضواً

التوقيع

أ.م.د. حيدر محمد جبر

مشرفاً وعضواً

التوقيع

أ.م.د. مصطفى كاظم شغيدل

رئيس اللجنة

مصادقة مجلس الكلية:

صادق مجلس كلية الآداب على قرار لجنة المناقشة.

التوقيع

أ.د. صلاح فليفل الجابري

عميد كلية الآداب

/ /

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com
نحن لا نصور الكتب وإنما نعيد إتاحتها وتجميعها على شكل أرشيف

الإهـــــــــــــــــــــــــــــداء

إلى كلّ من شاء القدر أن يكون للطاغوت بصمة في حياتهم , وإلى من نعيش اليوم بدمائهم الطَّاهرة (شهداء العراق) , غمرهم الله بنعيم جناته .

وإلى من علّمني أنّ الأعمال الكبيرة لا تتمّ إلّا بالصبرِ , والعزيمةِ , والإصرار وإلى من أزالَ الأشواك عن دربي ليمهّد لي طريق العلم ...القلب الكبير (والدي الحبيب) .

وإلى من كان دعاؤها سرّ نجاحي , وحنانها بلسم جراحي .. أغلى الأحباب (والدتي العزيزة) ...

وإلى القلوب الطَّاهرة الرقيقة والنفوس البريئة ... رياحين حياتي (إخوتي , وأصدقائي) .

وإلى من قاسمني مشوار حياتي , وآنسني في دراستي وشاركني همومي زوجي الحبيب (نشمي) .

وإلى فرحتي قلبي وقرّتي عيني ولديّ الحبيبين (عبد الحميد , أصالة).

وإلى كلِّ من ساندني في هذا العمل .

شكر وعرفان

في البدء أشكر الله تبارك وتعالى على توفيقي لإنجاز هذا البحث ثمّ أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والمحبة والعرفان .

- إلى من وقف إلى جانبي عندما ظللتُ الطريق الدكتور "حيدر محمّد جبر العبوديّ" الذي أشرف على هذه الرسالة متفضلًا وأقول له : بشراك قول رسول الله (ﷺ) : ((إنّ الحوت في البحر , والطير في السماء ليصلّون على معلم الناس الخير)) .
- وإلى صاحب القلب الطيِّب والنفس الأبيّة السيِّد رئيس قسم اللغة العربيّة الدكتور (عقيل رحيم عليّ اللاميّ) وأقول له ((ما أجمل أن يكون الإنسان شمعة تنير دروب الحائرين)) فهنيئًا لك ما تقدمه من فعل الخير , وجعله الله في ميزان حسناتك , شكرًا لك من أعماق قلبي على عطائك الدائم .
- وإلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة , ومهّدوا لنا طريق العلم والمعرفة , وإلى الجمع المبارك من تدريسين وتدريسيات في قسم اللغة العربيّة بكليّة الآداب – جامعة بغداد .
- وإلى من زرع التفاؤل في دربنا وأمدونا بمساعدات ومعونات , من دون أن يشعروا بدورهم في ذلك فلهم منا كلّ الشكر .

ثبت المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة.	١-٣
الفصل الأوّل : مداخل نظريّة .	**٤-٤٣**
المبحث الأوّل : مفهوم اللسانيّات الغربيّة ومدارسها وأشهر أعلامها .	**٤-٢٠**
– مراحل تطور الدرس اللغوي.	**٥-٧**
– المدرسة البنيوية (مدرسة جنيف).	**٧-٨**
– المدرسة الوظيفية (مدرسة براغ).	**٩-١٢**
– المدرسة النسقية (مدرسة كوبنهاكن).	**١٢-١٤**
– مدرسة السياق (مدرسة فيرث).	**١٤-١٥**
– مدرسة سابير .	**١٥-١٦**
– المدرسة التوزيعية أو (المدرسة السلوكية) مع بلومفيلد.	**١٦-١٧**
– المدرسة التوليدية التحويلية مع تشومسكي.	**١٨-٢٠**
المبحث الثاني : فكرة التيسير وأبرز أعلامها .	**٢١-٣٤**
– مفهوم التيسير في اللغة والاصطلاح.	٢١
– أشكال التيسير وصوره.	٢٢-٣٣
المبحث الثالث : العلاقة بين اللسانيّات الغربيّة والتيسير النحويّ .	**٣٤-٤٣**
أولًا: بين اللسانيات الوصفية والتيسير النحوي.	٣٧-٣٩
ثانيًا: بين اللسانيات التوليدية التحويلية والتيسير النحوي.	٣٩-٤٣
الفصل الثاني : تقويم الصناعة النحويّة .	**٤٤-١١٧**
المبحث الأوّل : أصول التفكير .	**٤٤-٨١**
– مفهوم التفكير في اللغة والاصطلاح .	**٤٤-٤٥**
– أعمدة الفكر النحوي .	**٤٦-٦٩**
المبحث الثاني : اشكالية المنهج .	
– مفهوم المنهج في اللغة والاصطلاح .	
– منهج القدماء في الدراسات النحوية .	
– أصول النحو العربي .	
أولًا: السماع .	
ثانيًا: القياس .	
ثالثًا: الاجماع .	
رابعًا: استصحاب الحال .	

الفصل الثالث : مقاربات نحويّة .	**٢٢٤-١١٨**
المبحث الأوّل : الكلمة وأقسامها .	**١٧٢-١١٨**
– تقسيم الكلام في النحو العربي .	
– حدود أقسام الكلام لدى القدماء .	
أولًا: الاسم .	
ثانيًا: الفعل .	
ثالثًا: الحرف .	
منهج أصحاب التيسير في تحديد أقسام الكلام العربي .	**١٥٢-١٤٦**
أولًا: آراء إبراهيم أنيس .	**١٥٦-١٥٢**
ثانيًا: آراء مهدي المخزومي .	**١٦٢-١٥٦**
ثالثًا: آراء تمام حسان .	**١٧١-١٦٣**
المبحث الثاني: تراكيب نحويّة .	**٢٢٤-١٧٣**
دراسة القدماء للجملة ومنهجهم في التحليل .	**١٩٨-١٩٦**
منهج أصحاب التيسير في تحليل التراكيب النحوية .	**٢٢٤-١٩٩**
الخاتمة .	٢٢٧-٢٢٥
المصادر والمراجع .	**٢٤٧-٢٢٨**
الملخص	**٢٤٨**
ملخص الأطروحة باللغة الأنجليزية .	A

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين , والصّلاة والسَّلام على أكرم خلق الله الصَّادق الأمين, الرحمة المهداة للعالمين محمّد , وآله الطيبين الطَّاهرين وأصحابه وتابعيه حتّى يوم الدين .

أمّا بعد :

فقد ظهرت الدراسات اللسانيّة في العالم في القرن التاسع عشر, حاملة معها طابعًا علميًّا جديدًا لدراسة اللغة , فكان لها أن أثرت في مسار الدراسات اللغويّة في العالم أجمع , و لم يمضِ وقت طويل حتّى ظهرت ملامح تأثر خطابات بعض المحدثين منتصف الأربعينيات من القرن العشرين , فأخذت أقلامهم تستعير هذا التوجّه الفكريّ الحديث مكوناته وتسقطه في دائرة ما يعرف بـــ(حركة التيسير النحويّ).

حاولَ أصحابُ التيسير إرساء تصورات جديدة تسعى إلى إعادة صياغة التراث النحويّ العربيّ ؛ وذلك بنقده , ومناقشة طروحاته , والتشكيك في منطلقاته , وتوصيفاته , وتعليلاته ؛ بحجة أنّها لا تتماشى وما وصلَ إليه علم اللغة الحديث .

فقد رأينا أنّ هناك مايسوغ الجمع بين طرفين قد يبدوان للوهلة الأولى على أشد مايكون الاختلاف ، الطرفان هما : اللسانيات الغربية من جهة ، والتيسير النحوي من جهة ثانية ، فجاء عنوان البحث :

(أثر اللسانيات الغربية في دراسات التيسير النحوي).

يتتبع هذا البحث الأثر النظريّ , الذي خلّفته اللسانيّات الغربيّة في كتابات الميسرين , وذلك من خلال دراسة ما تسنى لنا من مصادر وبحوث ومقالات في التيسير النحويّ الحديث.

وقد اقتضت مادة البحث خطة تكوّنت من ثلاثة فصول تسبقها مقدمة , وتتلوها خاتمة بأبرز نتائج البحث , فجاء الفصل الأوّل بعنوان (مداخل نظريّة) , إذ قسمته على ثلاثة مباحث تناولتُ في المبحث الأوّل مفهوم اللسانيّات ومدارسها وأشهر أعلامها , وتناولتُ في المبحث الثاني فكرة التيسير وأبرز أعلامها , أمّا المبحث الثالث فتناولتُ فيه العلاقة بين اللسانيّات الغربيّة والتيسير النحويّ .

أمّا الفصل الثاني فجاء بعنوان (تقويم الصناعة النحويّة) , وقد قسّمته على مبحثين , تناولتُ في المبحث الأوّل أصول التفكير , وتناولتُ في المبحث الثاني إشكالية المنهج .

أمّا الفصل الثالث فجاء بعنوان (مقاربات نحويّة) , وقسّمته على مبحثين , تناولتُ في المبحث الأوّل الكلمة وأقسامها , وتناولتُ في المبحث الثاني تراكيب نحويّة .

واختتمت البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي خرجنا بها .

وعلى الرغم من صعوبة الطريق الذي سلكته الباحثة وسعته كان هذا أحد أسباب اختيار الموضوع ؛ لأنّه سيتيح لنا فرصة الإطلاع على مصادر كثيرة ومتنوعة وفي مراحل مختلفة من تأريخ النحو العربيّ ومحطات تطوره الحديث .

إنّ هذه الدراسة تمّت تحت إشراف الدكتور (حيدر محمّد جبر العبوديّ) , إذ أعطاني كثيرًا من علمه , ووقته , فكان كريمًا في نصحه وعطائه , وأقرّ بأنّي أفدت كثيرًا من خلقه , وعزيمته , وطموحه , قبل علمه , وكان صاحب الفضل الكبير من بعد الله تعالى في خروج هذه الرسالة إلى النور فله مني عظيم الشكر , ووافر الامتنان , وجزاه الله عني خيرًا , وأمدَّ الله في عمره , وعافيته لينتفع به الآخرون .

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أساتيذي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم عليَّ بقبول مناقشة هذه الرسالة , فهم أهلٌ لسدّ خللها وتقويم معوجها , والإبانة عن مواطن القصور فيها , فأرجو الله الكريم أن يثيبهم عني خيرًا .

وأسأل الله أن يكون هذا الجهد مقبولًا , فيه خدمة للغتنا الكريمة وطالبيها, وحسبي أنّي قصدت ذلك , والله وليّ التوفيق .

الفصل الأوّل

مداخل نظريّة

المبحث الأوّل : مفهوم اللسانيّات الغربيّة ومدارسها وأشهر أعلامها .

المبحث الثاني : فكرة التيسير وأبرز أعلامها .

المبحث الثالث : العلاقة بين اللسانيّات الغربيّة والتيسير النحويّ.

المبحث الأوّل : مفهوم اللسانيّات الغربيّة ومدارسها وأشهر أعلامها .

قد تفرض محددات العناوين التي تتصدر الدراسات مسارًا أو عتبات تسبق الدخول في التفاصيل التي يحتضنها منهج الدراسة , ومن هنا وجدتُ مناسبًا أن نوقف القارئ الكريم على المفاهيم أو المعطيات التي تعشقت بأصل عنوان الدراسة التي نحن بصدى فرش تفاصيلها في متن هذه الرسالة , لذا سيكون لنا وقفة مع كلٍّ من اللسانيّات , وحركة التيسير , وسأبدأ بالأولى ؛ لسبقها زمنًا وتصدرها عنوان رسالتنا ((أثر اللسانيّات في دراسات التيسير النحويّ)) .

فاللسانيّات هي : ((العلم الذي يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع بعيدًا عن النزعة التعليمية والأحكام المعيارية , وكلمة (علم) الواردة في هذا التعريف لها ضرورة قصوى لتمييز هذه الدراسة من غيرها ؛ لأنّ أول ما يطلب في الدراسة العلمية هو اتِّباع طريقة منهجية , والانطلاق من أسس موضوعية يمكن التحقق منها وإثباتها)) [١] .

من هذا التعريف يتبيّن لنا أنّ أهم ما يمايز الدرس اللسانيّ اتصافه بالعلميّة , أي يقوم على الموضوعيّة , والتجربة , ويدرس خصائص اللغة ووظائفها , ويكشف القوانين والقواعد التي تبنى عليها حتّى يتحقّق هدفه وهو ((أنّ اللغة تدرس في حد ذاتها ومن أجل ذاتها)) [٢] , إذًا فهو يدرس : ((الكلام البشري من دون تمييز وانتقاء)) [٣] .

وعرَّفه الدكتور خالد محمود جمعة بأنّه : ((البحث اللغويّ الذي يرمي إلى دراسة اللغة الإنسانية وصفًا وتحليلًا وشرحًا من حيث تحديد مكوناتها الأولية بدءً من الأصوات وانتهاءً بأكبر وحدة لغوية)) [٤].

---

[١] مبادئ اللسانيّات : ١٥ .

[٢] علم اللغة العام : ٢٥٣ .

[٣] نشأة الدرس اللسانيّ الحديث : ٩٨ .

[٤] اللسانيّات الحديثة (مدخل ومقارنة) : ١١ .

فاللسانيات إذاً علم معني بدراسة علاقة اللغة بكل جوانبها الظاهرية والباطنية, أي إنّه علم عام لا يقتصر على دراسة لغة بعينها , بل يدرس اللغة البشريّة عامّة [٥].

مراحل تطور الدرس اللغويّ .

مرَّ الدرس اللغويّ في مسيرة تبلوره الطويلة بمراحل ثلاث متتابعة :

- في الطور الأوّل ,اشتغل العلماء بما كان يطلق عليه Grammaire أي القواعد , وقد كان هذا النوع من الدراسة قائمًا على المنطق وخاليًا من أيَّة نظرية علميّة , ولا يستهدف معرفة اللغة , بل شيّد توجهاته على أسس معياريّة ضيّقة لوضع قواعد فحسب[٦] .
- وفي الطور الثاني ظهرت الفيلولوجيا , وهي علم ارتبط في نشأته بمدرسة الإسكندرية , ثم اقترن بالحركة العلميّة التي بدأها (فردريك أوكست وولف) عام ١٧٧٧ , إذ كان يسعى أصحابها إلى ضبط النصوص وتأويلها والتعليق عليها, واهتموا كذلك بالتاريخ الأدبيّ والعادات , والتقاليد , والنظم الاجتماعيّة, وغيرها كما جنحوا إلى الموازنة بين نصوص من عصور مختلفة للتعرف على معاني الكلمات المهجورة , أو تحديد خصائص أسلوب أديب أو عصر؛ لذلك مهّد علماء فقه اللغة بدراساتهم الأرضيّة لقيام علم اللغة التأريخيّ, أو ما يسمى باللسانيّات التأريخيّة , لكن على الرغم من ذلك بقيت دراساتهم محدودة وعاجزة على ولوج الظاهرة اللغويّة ؛ لأنّ من

---

[٥] ينظر : المصدر نفسه : ١١ .

[٦] ينظر : علم اللغة العام : ١٩ .

عيوبها الأساس اهتمامها المطلق والوحيد باللغة المكتوبة , وعزوفها التام عن اللغة المنطوقة [٧] .

- وفي الطور الثالث ظهر فقه اللغة المقارن , وقد ارتبطت نشأته بالعالم اللغويّ (فرانز بوب) , إذ صدر عام ١٨١٦م كتابه المهم الذي يحدد ميلاد علم اللغة المقارن بعنوان : (في النظام الصرفيّ للسنسكريتيّة) مقارناً السنسكريتيّة بالألمانيّة , والإغريقيّة , واللاتينيّة , وغيرها , ثمّ أصدر عام ١٨٣٣م, كتابه عن (النحو المقارن للسنسكريتيّة , والسنديّة , والآرمينيّة , واللاتينيّة , واللتوانيّة, والسلافيّة القديمة , والقوطية , والألمانيّة) [٨] .

وهنا أشار المؤسسون أنّ بوب لم يكن بإمكانه تأسيس علم اللغات المقارن لولا اكتشاف اللغة السنسكريتيّة , التي جاءت شاهدًا ثالثًا إلى جانب اليونانيّة واللاتينيّة , فوفرت قاعدة أكثر متانة واتساعًا للدراسة ومما ضاعف أهمية هذا الاكتشاف أنّها وفرت أوضاعًا مواتية على نحو منقطع النظير لإثارة كلّ أشكال المقارنة الممكنة بين مختلف اللغات [٩] .

كان لأعمال بوب وجاكوب كَريم (مؤسس الدراسات الجرمانيّة) الذي نشر كتابه (قواعد الألمانيّة) بين ١٨٢٢-١٨٣٠م [١٠] , وأعمال العالم الدنماركيّ (راسك) الذي نشر كتابه عن الأصول الأولى للغة الآيسلنديّة القديمة الأثر الواضح في ازدهار البحث اللغويّ , إذ أسهموا إسهامًا بالغًا باتجاه الممايزة المنهجيّة بين فقه اللغة وعلم اللغة , إذ شعروا شعورًا واضحًا بالميل إلى تحديد

---

[٧] ينظر : علم اللغة العام : ١٩ , والعربيّة وعلم اللغة البنيويّ : ٩٤ .

[٨] ينظر : علم اللغة العام : ١٩ , وفقه اللغة في الكتب العربيّة : ١٤ .

[٩] ينظر : علم اللغة العام : ٢٠-٢١ , والعربيّة وعلم اللغة البنيويّ : ٩٥ , وفقه اللغة في الكتب العربيّة : ١٤ .

[١٠] ينظر : علم اللغة العام : ٢١ .

علم اللغة من التبعية للتخصصات المختلفة , وأدركوا أهمية أن تكون اللغة (موضوعًا طبيعيًّا)[١١] .

قال راسك : ((اللغة موضوع طبيعي , ودراستها تشبه التأريخ الطبيعي)) [١٢] , وقال بوب : ((ينبغي أن ننظر إلى اللغات على أنّها أجسام طبيعية عضوية تتكون وفقا لقوانين محدودة , وتتطور وفقا لمبدأ داخلي للحياة , ثم تموت حين لا تكون قادرة على فهم نفسها)) [١٣] .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر أخذ علم اللغة يرسم حدود موضوعه ومنهجه , فظهر مع ظهور العالم السويسريّ الكبير فردينان دي سوسير (١٨٥٧-١٩١٣م), الذي أعلن أنّ موضوع علم اللغة الصحيح وهدفه هو دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها[١٤].

ومنذ بروز حقبة سوسير تكاثرت الدراسات اللسانيّة على وفق مقاييس دقيقة وضعها اللغويون الأوربيون والأمريكيون , فتشكلت بذلك مدراس مختلفة يقتضي الحديث عنها عرض أهمِّ الأسس التي بنيت عليها نظرية سوسير التي دار حول أصولها التفكير اللغويّ الحديث والمعاصر والتي طرحت لأوّل مرّة في :

المدرسة البنيوية (مدرسة جـــــــنيف) :

يعدّ فردينان دي سوسير رائد الدراسات اللغويّة واللسانيّة , إذ إنّ شخصيته وموهبته اللسانيّة الأصيلة ونزوعه الفائق إلى جانب البحث النظريّ , والتأثير الذي مارسه على طلابه كل ذلك لم يجعل منه مؤسسًا لمدرسة مهمة هي (مدرسة جنيف) فحسب , بل مؤسسًا لعصر بأكمله من الدرس اللسانيّ [١٥] ؛ وذلك أنّه كان أوّل من ألهم معاصريه بأفكار جديدة عن اللسانيّات , بل إنّ أولئك الذين لم

---

[١١] ينظر : محاضرات في اللسانيّات التطبيقيّة : ٤ .

[١٢] ينظر : المصدر نفسه : ٤ .

[١٣] المصدر نفسه : ٤ .

[١٤] ينظر : علم اللغة العام : ٢٥٣ , وفقه اللغة في الكتب العربيّة : ١٨-١٩ .

[١٥] ينظر : اتجاهات البحث اللسانيّ : ٢١١ .

يخضعوا خضوعًا مباشرًا لتأثيره بدأوا من الأسس النظرية نفسها التي تضمنتها آراؤه [١٦] , وتعدّ المحاضرات التي قدّمها دي سوسير بين (١٩٠٦-١٩١١م) من أهم ملامح الدراسات اللسانيّة , إذ إنّه كان أوّل من دعا إلى دراسة اللغة في ذاتها دراسة تزامنيّة تبحث في نظامها وقوانينها , من دون الاهتمام بجوانبها التأريخيّة التطوريّة الزمانيّة [١٧].

إنّ الهدف الأساس للنظرية اللسانيّة دراسة اللغة موضوع اللسانيّات في ذاتها ولذاتها , أي دراستها دراسة آنية [١٨] .

أمّا الأسس التي بنى عليها سوسير نظريته اللسانيّة فيمكن إجمالها بالآتي [١٩]:

١- النظر إلى اللغة على أنّها نظام علاقات تربط مكونات الحدث الكلاميّ .

٢- اعتباطية العلاقة التي تحكم طرفي العلامة اللغويّة .

٣-التفريق بين اللغة والكلام .

٤-التفريق المنهجيّ بين الآلية التزامنيّة والزمنيّة في دراسة اللغة .

ويكاد هذا التحديد يكون خلاصة ما يمليه جانب كبير من آراء سوسير اللسانيّة , ومن هذه الحاضنة انبثقت :

المدرسة الوظيفيّة (مدرسة براغ) :

إذ تعدّ مدرسة براغ أفضل من يمثّل الاتجاه الوظيفيّ في دراسة اللغة , ففي عام ١٩٢٦م تأسست جمعية لسانيّة في براغ باسم (حلقة براغ اللسانيّة)

---

[١٦] ينظر : المصدر نفسه : ١٩٣ .

[١٧] ينظر : علم اللغة العام : ١٠٠ -١٠١ .

[١٨] ينظر : محاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة : ٩ .

[١٩] ينظر : البحث اللسانيّ الحديث في العراق – في النصف الثاني من القرن العشرين : ٢٢ .

أسسها العالم التشيكيّ (فيلام ماثيسيوس) وبعض معاونيه , وتسمى أيضًا المدرسة الوظيفيّة أو الفونيميّة , وبلغت ذروتها في الثلاثينيات [٢٠] .

وتحديدًا عندما انضم إليها سنة ١٩٢٨م ثلاثة لسانيين روس وهم رومان جاكبسون , وكارسيفسكي , ونيكولاي تروبتسكوي [٢١] , ومنذ عام ١٩٣٠م ازداد توسع المدرسة لينضم إليها لفيف من اللسانين الفرنسيين منهم اندريه مارتيني , وإميل بنفست , وتينير وغيرهم من لسانيين أوربيين , وما زال نفوذها حتّى الآن عندما قام لسانيون بعد وفاة ماثيسيوس بإحيائها من جديد رسميًّا في نوفمبر ١٩٩٢م ومن أبرزهم بيتر سغال وإيفا هاجيكوفا [٢٢] , ممثّلة في أعمال رومان جاكبسون [٢٣] .

منهج الدراسة في المدرسة الوظيفيّة .

سميّت المدرسة الوظيفيّة انطلاقًا من تحديدها منهجًا ينظر إلى اللغة على أنّها نظامٌ وظيفيّ يرمي إلى تمكين الإنسان من التعبير والتواصل [٢٤] .

وهذه المدرسة ترى أنّ بنى الصوائت , والقواعد , والدلالة محكومة بالوظائف التي تؤديها في المجتمعات التي تعمل فيها ؛ لذلك يجب أن تكون دراستها دراسة وظيفيّة محضة , فالباحث فيها يحاول دائمًا أن يكشف ما إذا كانت كلّ القطع الصوتيّة التي يحتوي عليها النصّ تؤدي وظيفة في التبليغ أو لا [٢٥] , أمّا أبرز أعلام هذه المدرسة فهم :

- نيكولاي تروبتسكوي
- رومان جاكبسون
- أندريه مارتيني

---

[٢٠] ينظر : اتجاهات البحث اللسانيّ : ٢٤٧ .

[٢١] ينظر : مبادئ اللسانيّات البنيويّة : ١٠٣ .

[٢٢] ينظر : الاتجاهات اللسانيّة – مدخل إلى اللسانيّات : ٧٠ .

[٢٣] ينظر : مبادئ اللسانيّات البنيويّة : ١٠٤ , واتجاهات البحث اللسانيّ : ٢٤٧-٢٤٨ .

[٢٤] ينظر : أهم المدارس اللسانيّة : ٤١ .

[٢٥] ينظر : مبادئ في اللسانيّات : ٨٦ .

وينبغي لنا في هذا الموضع أن نشير إلى جهود أعلام مدرسة (براغ) الذين أمدوا الفكر اللسانيّ بتصورات أصبحت من قضاياه الأساسيّة [26] .

فمن هذه الإنجازات نذكر الآتي :

١- إنّ أهم سمة امتاز بها هذا الاتجاه هي النظر إلى اللغة من خلال تحديد وظيفة المكونات التي يتألف منها حديث التواصل وعلى هذا اهتموا بتحليل اللغة بهدف إبراز الوظائف التي كانت مكوناتها البنيويّة المختلفة تؤديها في استعمال اللغة بأجمعها .

٢- لم يكتفِ علماء (براغ) بوصف اللغة بل تجاوزوها إلى التفسير , ومن ثَم تحدثوا عن سبب اتخاذ اللغات على أشكالها التي وجدت عليها [٢٧] .

٣- قسّم ماثيسيوس الجملة إلى مسند إليه ومسند , وغالبًا ما يتقدم المسند إليه على المسند إذا لم تكن هناك ضرورة لمخالفة ذلك , (والمسند إليه) هو ما يشير إلى معرفة سابقة لدى السامع أمّا (المسند) فيضيف معنىً جديدًا لم يكن معروفًا من قبل , فإذا قلنا (ضرب زيدٌ عمرًا) فُهِمَ أنّ الضرب واقع من زيد على عمر , والعكس صحيح إذا صيغت الجملة هكذا (ضرب زيدًا عمرو) , كما دعا إلى الدراسة التزامنيّة في اللغة , والدراسة التأريخيّة , فأخذ محاسن كلا المنهجين وغض الطرف عن عيوبهما [٢٨] .

٤- اهتموا بدراسة الجوانب الجماليّة والأدبيّة للغة , كما كانت اللغة لديهم وسيلة لنقل الأفكار [٢٩].

---

[٢٦] ينظر : البحث اللسانيّ الحديث في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين : ٢٣ , ومناهج البحث اللغويّ ومدارسه : ٢٥ .

[٢٧] ينظر : البحث اللسانيّ في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين : ٢٣ , ومدارس اللسانيّات التسابق والتطور : ١٠٥-١٠٦ .

[٢٨] ينظر : مناهج البحث اللغويّ ومدارسه : ٢٦ .

[٢٩] ينظر : مدارس اللسانيّات : ١١٤ .

٥- اللغة عندهم حقيقة واقعيّة , بمعنى أنّها ظاهرة طبيعيّة فعليّة تتأثر بعوامل خارجيّة (غير لغويّة) مثل المحيط الاجتماعيّ, والسامعين , والموضوع .
٦- حاولوا تضييق الهوة بين لغة المتكلم , ولغة الكتابة , ووقفوا على أنّ لكلٍّ منهما وسائله , وطرائقه في التحليل والوصف , ومن ثم لا يجب الخلط بينهما .
٧- الظواهر الصرفيّة لا يصح أن تفصل عن الدراسة الفنولوجيّة , فعادة ما ترتبط تقابلات الفونيم بتغيّرات الصرف [٣٠] .
٨- حاولوا إبراز مشكلة التشابه بين اللغات المتجاورة جغرافيًّا وإن كانت غير منحدرة من أصول مشتركة كما هو الحال في بلاد البلقان (فبين لغاتها سمات مشتركة) على الرغم من عدم ارتباطها فيما بينها برباط القربى[٣١].

المدرسة النَّسقيّة (مدرسة كوبنهاكن) :

وليس بعيدًا عن تلك الأجواء شقت مدرسة كوبنهاكن طريقها , إذ أسسها اللسانيان : نيكو بروندال (١٨٨٧-١٩٤٢م) ولويس هيلمسيلف (١٨٩٩-١٩٦٥م) , عام (١٩٣٤م) , ويسير منهج البحث في دراسة اللغة عند أصحاب هذه المدرسة أو ما يُعرف بـــ(الاتجاه الغلوسيماطيقي) على نهج البنيويّة بصفة عامة [٣٢] , متأثرين بما قاله سوسير على وجه الخصوص , إذ طبّق أصحاب هذا الاتجاه من مقولات دي سوسير , حتى أطلق على هذه المحاولة اسم (السوسيرية المُحدَّثة) لكن هيلمسيلف رأس المدرسة النَّسقيّة حاولَ ألا تكون طروحاته نسخة ثانية من أفكار دي سوسير , ولا نسخة مكررة من مدرسة براغ على الرغم من الإطار البنيويّ العام الذي يجمعهم[٣٣], إذ ركّز هيلمسيلف اهتماماته اللسانيّة على بعض مفاهيم المنطق والرياضيات التي نتج عنها توجه لسانيّ أسماه(النظرية الغلوسيماطيقية) وهو مصطلح ابتكره هيلمسيلف مشتق من الكلمة اليونانيّة (Glossa) بمعنى كلمة أو لغة , ومنها (Glossary) بمعنى قائمة مفردات , ومعنى الكلمة : لغة

---

[٣٠] ينظر : اتجاهات البحث اللسانيّ : ٢٤٨-٢٤٩ .
[٣١] ينظر : مناهج البحث اللغويّ ومدارسه : ٢٦ .
[٣٢] ينظر : المدارس اللسانيّة المعاصرة : ١١٦ , واتجاهات البحث اللسانيّ : ٣١٧ .
[٣٣] ينظر : البحث اللسانيّ في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين : ٢٦-٢٧ .

الرياضيات [٣٤] , ويدلّ مصطلح (الغلوسيماطيقية) على اتجاه خاص في الدراسة اللسانيّة , إذ تقوم على النقد الحاد للسانيّات السابقة التي تدخل في تقنيات موضوعها أحداثًا وظروفًا خارجيّة عن اللسان نحو معرفة القضايا ما قبل التأريخ والتأريخيّة , والجوانب الفيزيائيّة , والظواهر الاجتماعيّة , والأدبيّة , والفلسفيّة , والسيكولوجيّة [٣٥].

وحاولت هذه النظرية أن تمتاز عن مدرسة براغ بتوظيفها مفاهيمَ لغويّةً مختلفة مرتبطة بالمفاهيم المنطقيّة الرياضيّة , فبدأ هيلمسيلف في عام ١٩٣٥م بتطوير النظرية (الغلوسيماطيقية) التي أبدعها وأسسها وهي نظام من القضايا والقواعد الأوّليّة التي تندرج ضمنها مفاهيم دي سوسير الأساس عبر منهج استنباط دقيق وساعدهُ على ذلك إلمامه النسبيّ باللغات قديمها وحديثها [٣٦] , كما قام بفتح آفاق جديدة أمام الدراسات اللغويّة المعاصرة , وعلى هذا الأساس يعدّ هيلمسيلف في منهجه هذا حلقة الوصل بين المدرسة البنيويّة والمدرسة التوليديّة في أوربا وأمريكا , وعلى هذا فمن غير اليسير فهم النظريات المعاصرة في دراسة اللغة فهمًا صحيحًا– ولاسيّما المدرسة التوليديّة – من دون التعمق في فهم نظرية هيلمسيلف [٣٧] .

أهم مبادئ هذه المدرسة [٣٨] :

١– اللغة ليست مادة وإنّما صورة أو شكل .

٢– جميع اللغات تشترك في أنّها تعبر عن محتوى .

٣– يوضع لتحليل اللغة نظرية صوريّة رياضيّة تصدق على جميع اللغات.

---

[٣٤] ينظر : مناهج البحث اللغويّ ومدراسه : ٢٧ .

[٣٥] ينظر : المدارس اللسانيّة : ١٣٨ .

[٣٦] ينظر : المصدر نفسه : ١٣٨ .

[٣٧] ينظر : المدارس اللسانيّة : ١٤١ , ومناهج البحث اللغويّ ومدارسه : ٣٠ .

[٣٨] ينظر : محاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة : ٢١–٤٢, والبحث اللسانيّ في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين : ٢٧–٢٩ , ومناهج البحث اللغويّ ومدارسه : ٣٣–٣٦ .

٤- نقد النظريات السابقة في مجال اللغة .

٥- تقوم على النَّسقيّة فهي تصدر منها وإليها ولا تخرج عن دائرة اللغة المنظور إليها على أنّها حقل مغلق على نفسه وبنية قائمة بذاتها.

٦- تسعى إلى إبراز كلّ ما هو مشترك بين جميع اللغات البشريّة .

مدرسة السِّياق (مدرسة فيرث) :

ثمَّ ظهرت مدرسة السياق أو ما تعرف بـــ(مدرسة فيرث) , إذ يُعدّ صاحبها فيرث (١٨٩٠-١٩٦٠م) رائد هذه المدرسة , وهو أوّل من جعل اللسانيّات علمًا معترفًا به في بريطانيا , إذ انصبَّ اهتمامه على الصوتيّات الوظيفيّة , وعلم الدَّلالة أو ما يُعرف بـــ(النظريّة السياقيّة) [٣٩] .

تقوم هذه النظريّة على إعادة الاهتمام بالأحوال والمحيط الذي يتضمن الأحداث الكلاميّة , فالقول إنّ الإدراكين اللغويّ والمعرفيّ يحصلان عندما تنتقل الأفكار من رأس المتكلم إلى السامع , ليس سوى خرافة مضللة [٤٠] .

كما رأى أنّ الكلام ليس أقوالًا بل أفعال تحتوي الحدث الكلاميّ والقضايا الماديّة المحيطة بالنص المنطوق أو المكتوب[٤١], إذ يقول : ((واللغة باستعمالاتها البدائية حلقة اتصال في نشاط بشري جماعي إنها نمط من العمل وليست أداة للتأمل)) [٤٢] .

إنّ الترجمة الحرفيّة للكلام تفقدهُ وظيفته الأساس , وهي التواصل بين بني البشر؛ لذلك فإنّ معنى العبارات لا يتضح إلّا إذا روعيت أنماط الحياة للجماعة المتكلمة , وكذا الثقافة والعاطفة , والعلاقات التي تؤلف بين الأفراد داخل المجتمع , فمعنى الكلام ليس سوى حصيلة لهذه العلاقات وإهمالها يؤدي حتمًا إلى غياب المعنى ؛ لذلك يصرّ فيرث على عدِّ اللغة جزءًا من المسار الاجتماعيّ[٤٣].

---

[٣٩] ينظر : محاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة : ١٩ .

[٤٠] ينظر : مدارس اللسانيّات, التسابق والتطور : ٢٣٨ .

[٤١] ينظر : محاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة : ٢٠ .

[٤٢] مدارس اللسانيّات , التسابق والتطور : ٢٣٨ .

[٤٣] ينظر : محاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة : ٢٠-٢١ .

ومن هنا ظهر مصطلح (السياق) أو محيط الكلام , فاللغة إذاً ليست مجرد إشارات مجردة , واصطلاحات , وأدلة , بل إنّها الرصيد الثقافيّ , والاجتماعيّ الذي يعين على فهم المعاني ضمن مواقفها ومن هنا صارت (مدرسة فيرث) تدعو إلى استقراء وتتبع دلالات ؛ لأنّها الموضوع الأساس للدراسات اللسانيّة [٤٤].

بالمقابل حيث القارة الأمريكيّة التي احتضنت اشتغالات لسانيّة قد تبتعد عن حاضنة النظرية السويسرية وقد تقترب ببعض أوجهها , ظهرت مدارس لسانيّة , كانت مدرسة سابير في مقدمة تلك المدارس .

مدرسة سابير :

يعدّ إدوارد سابير (ت١٩٣٣م) الممثل التقليديّ للسانيّات الأمريكيّة , والمعلم لأجيال كثيرة من الباحثين , كان سابير رجلًا ذا ثقافة عامة واهتمامات علميّة واسعة على نحو تجاوز كلّ حد , وعلى الرغم من أنّ إدوارد سابير لم يكن بنيوي الأفكار , إلّا أنّ بعض أفكاره كانت تلتقي مع اتجاهات دي سوسير[٤٥] .

أهم المبادئ التي تمتاز بها هذه المدرسة :

١- التفريق بين نظام اللغة الفيزيائيّ (الكلام) ونظامها المثاليّ , ويعدّ هذا التنظيم المثاليّ المبدأ الحقيقيّ والأكثر أهمية في حياة اللغة نفسها , كما أنّ هذا التفريق لا يختلف في حقيقة الأمر عن الممايزة التي أقرّها دي سوسير بين اللغة والكلام [٤٦] .

٢- فكرة (النماذج اللغويّة) التي تعني أنّ كلّ إنسان يحمل في داخله الملامح الأساس لنظام لغته .

٣- فكرة العلاقة الوثيقة بين ثقافة شعب ما ولغته , وهنا ذهب سابير إلى الاعتقاد بأنّ اللغة تسهم بالضرورة في تكوين ثقافة المجتمع .

---

[٤٤] ينظر : الألسنيّة –علم اللغة الحديث : ٢٨٣ .

[٤٥] ينظر : اتجاهات البحث اللسانيّ : ٢٧٥ , ومحاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة :٢٦.

[٤٦] ينظر : محاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة : ٢٦ .

٤- اللغة نظام من الأصوات الإنسانيّة التي وضعت للتواصل بين بني البشر وقد اكتسبها الإنسان (أي الرموز الصوتيّة) في أثناء نموه اللغويّ في بيئته .

٥- وضع سابير تصورًا جديدًا (للفونيم) [٤٧] .

المدرسة التوزيعية أو (المدرسة السلوكية) مع بلومفيلد :

ثمّ ظهرت المدرسة السلوكيّة مع ليونارد بلومفيلد (١٨٨٧-١٩٤٩م) , الذي يعدّ رمزًا أساسًا من رموز اللسانيّات الأمريكيّة , إذ كان على إلمام جيّد بمشكلات اللسانيّات الأوروبيّة , ومتابعًا دقيقًا لما حققته من تطور لاحق , لم يتبنَّ بلومفيلد في الواقع الفعليّ نظريات لسانيّة أوروبيّة , ولكنه جهد في البحث عن مناهج خاصة به , غير أنّ اتصاله بمذهب السلوكيين الأمريكيين كان أعظم العوامل حسمًا في التأثير على تكوين نظريته العلميّة [٤٨] .

إنّ الفكرة التي تهتم بها السلوكيّة مفادها النظر إلى اللغة على أساس تفسيرها في ضوء معطيات نفسيّة قائمة على مبدأ الفعل وردّ الفعل , كما جعلت الشكل اللغويّ حدثًا علميًّا يقتضي استجابة تكون حاضرة في ذهن المستمع [٤٩] .

كما أنّ أصحاب هذه المدرسة اعتمدوا أساسين في التحليل اللغويّ هما : التحليل إلى المؤلفات المباشرة , والتوزيع .

فأوّلهما لا يعدو كونه عملية تشخيص لمكونات السلسلة الكلاميّة وفرز عناصرها الرئيسة , حتّى يتسنى الانتقال إلى الأساس الثاني ألا وهو مبدأ التوزيع[٥٠] , فالتوزيع منطق التحليل اللسانيّ في المدرسة الأمريكيّة الوصفيّة , وينطلق من مدونة محدودة , ليحصر مجموع السياقات أو المواضيع التي ترد فيها الوحدات اللغويّة الدالة أي (الكلمات) عن طريق إبدال كلمة بأخرى من

---

[٤٧] ينظر: اتجاهات البحث اللسانيّ :٢٧٦, ومحاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة:٢٦-٢٧.

[٤٨] ينظر : اتجاهات البحث اللسانيّ : ٢٧٧-٢٧٨ .

[٤٩] ينظر : البحث اللسانيّ الحديث في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين : ٣٢.

[٥٠] ينظر : المصدر نفسه : ٣٢ .

أجل تحديد توزيعها أي القسم الذي تنتمي إليه , منمازة بذلك عن الوحدات الأخرى فالتوزيع – إذاً– مجموعة القرائن الخاصة بالعناصر[٥١] .

أمّا أهم مبادئ هذه المدرسة فهي [٥٢] :

١– اللغة مادة قابلة للملاحظة المباشرة .

٢– دراسة المعنى قد تعيق الوصول إلى القوانين العامة التي تحكم السلوك اللغويّ

ثمّ جاء العالم (نعوم جومسكي) – المولود عام ١٩٢٨– ليؤسس المدرسة أو الاتجاه التوليديّ التحويليّ .

المدرسة التوليديّة التحويليّة مع تشومسكي :

وهي مدرسة بالغة الأهمية في علم اللسان المعاصر , وأثارت جدلًا كبيرًا أحيانًا , ومناقشات خصبة بين دعاتها ومنافسيها , وتطورت تطورًا سريعًا , وحلّت محلّ السلوكيّة وبلغت مرحلة النّضج عام ١٩٥٧مع صدور كتاب (البنى النحويّة) [٥٣].

اعتقد تشومسكي أنّ الهدف الأوّل من دراسة اللغة معرفة طبيعة الفعل البشريّ, وكان متأثرًا في ذلك بآراء الفلاسفة واللغويين العقلانيين أمثال (ديكارت) و(همبولت) والجديد فيها يظهر في الطريقة التي عالج بها تشومسكي تلك الآراء , إذ مزج بينهما , وبنى أنموذجًا لغويًّا فريدًا لدراسة اللغة الإنسانيّة ووصفها ؛ ولذلك انطلق تشومسكي من مآخذ سجّلها على المدرسة السلوكيّة لبلومفيلد [٥٤] , والمنهج البنيويّ في مقوماتهما الوضعية المباشرة على حساب أنّ هذا التطور لا يصف إلّا الجمل المنجزة بالفعل , ولا يمكنه أن يفسر عددًا كبيرًا من المعطيات اللسانيّة , مثل الالتباس والأجزاء غير المتصلة بعضها بالآخر, فوضع هذه النظرية ؛ لتكون

---

[٥١] ينظر : محاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة : ٣٥ .

[٥٢] ينظر: اتجاهات البحث اللسانيّ: ٢٨٧, ومحاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة:٣٣–٣٥.

[٥٣] ينظر : المدارس اللسانيّة المعاصرة : ١٣٩ .

[٥٤] ينظر : مناهج البحث اللغويّ : ٧٤ .

قادرة على تفسير ظاهرة الإبداع لدى المتكلم , وقدرته على إنشاء جمل لم يسبق أن وجدت أو فُهمت على ذلك الوجه الجديد [٥٥] , ولحظَ تشومسكي أنّ تلك القدرة الإبداعيّة ينفرد بها الإنسان عن سواه من الكائنات الحية , وتنفرد بها اللغة الإنسانيّة عن غيرها من وسائل الاتصال , وإنّ مثل هذه القدرات عند معظم نظم الاتصال لدى الكائنات الأخرى مغلق وذو قدرات محدودة , أي إنّها لا تنقل إلّا عددًا ضئيلًا من الرسائل , ولذلك نجده ينقد ما قاله بلومفيلد قائلًا : إنّ استعمال مدرسة بلومفيلد مصطلحات مثل الاستجابة والمثير وغيرها من مصطلحات علم النفس السلوكيّ , وتطبيقها على اللغة ما هو إلّا نوع من الخداع ومحاولة إضفاء الصبغة العلميّة على دراسة اللغة [٥٦] .

مفهوم النظرية التوليديّة التحويليّة .

تعني ((تحويل جملة إلى أخرى أو تركيب إلى آخر , والجملة المحولة عنها هي ما يعرف بالجملة الأصل –البنية العميقة– والقواعد التي تتحكم في تحويل الأصل هي (القواعد التحويلية) وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة أو تنقلها من موقع إلى موقع آخر , أو تحولها إلى عناصر مختلفة , أو تضيف إليها عناصر جديدة , وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية العميقة الافتراضية التي تحتوي على معنى الجملة الأساسي إلى البنية السطحية الملموسة التي تجسد بناء الجملة وصيغتها النهائية)) [٥٧] .

أهم أسس النظرية التحويليّة .

---

[٥٥] ينظر : المدارس اللسانيّة المعاصرة : ١٣٩–١٤٠ .

[٥٦] ينظر : مناهج البحث اللغويّ : ٧٤ .

[٥٧] قواعد تحويليّة للغة العربيّة : ٢٢ .

١- التفريق بين الكفاية والأداء , فالكفاية قدرة ابن اللغة على فهم تراكيب لغته وقواعدها , وقدرته من الناحية النظرية على أن يركب ويفهم عددًا غير محدود من الجمل , ويدرك الصواب منها أو الخطأ , وأمّا الأداء فهو الأداء اللغويّ الفعليّ لفظًا أو كتابة .

٢- المميزة بين البنية العميقة والبنية السطحيّة [٥٨] .

٣- عدّ الجملة هي الوحدة اللغويّة الأساس .

٤- القواعد التحويليّة ينجم عند اتباعها جمل أصوليّة لا غير كما تحدّد كل الجمل المحتملة في اللغة [٥٩].

٥- الإدراك اللغويّ والقدرة اللغويّة : وهي صفات إنسانيّة تكمن في النوع البشريّ وليست مكتسبة [٦٠] .

ومن أهم القواعد التحويليّة [61]:

١- الحذف .

٢- التعويض .

٣- التمدد والتوسع .

٤- التقلص أو الاختصار .

٥- الإضافة أو الزيادة .

٦- إعادة الترتيب (التبادل أو التقديم والتأخير) .

---

[٥٨] ينظر : المدارس اللسانيّة المعاصرة : ١٥٥-١٥٧ , والبحث اللسانيّ الحديث في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين : ٣٣-٣٥ .

[٥٩] ينظر : الألسنيّة التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة : ٩, ومحاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة : ٧٤-٧٥ .

[٦٠] ينظر : قواعد تحويليّة للغة العربيّة : ٤٠, ومناهج البحث اللغويّ : ٧٤ .

[٦١] ينظر: نظرية تشومسكي اللغويّة : ٣٢, ومحاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة : ٧٦-٧٨.

المبحث الثاني : فكرة التيسير وأبرز أعلامها .

أوّلًا : التيسير لغة .

التيسير من : تيسّر الشيء واستيسر تسهّل , وهو ضد ما تعسّر , وحكى سيبويه : يسَّره ووسّع وسهّل , وجاء في معجم الوسيط مادة (يسر) ما يأتي : يسر الشيء يسرًا : سهل وأمكن [٦٢] .

ثانيًا : التيسير في الاصطلاح .

اختلف أصحاب التيسير في مفهوم التيسير في الاصطلاح , فمنهم من يراه التزام طرائق التدريس التربويّ , وتبويب النحو تبويبًا حديثًا [٦٣] , وبعضهم يراه اختيار الأيسر من آراء النحويين من القدامى والتخلص من التعليل والجدل , وآخرون يرون أنّه معالجة منهج النحو معالجة حديثة بحيث يعتمد مناهج البحث اللغويّ البنيويّة , والمقارنة , والتأريخيّة , ومنهم من رأى أنّه تغيير في الأحكام والقواعد بحيث تحصل السهولة المطلوبة , إذ إنّ غاية التيسير التبسيط والتخلص من كل صعوبة وعسر تتخلل الدرس النحويّ [٦٤], وهناك طائفة من الميسرين يحددون مفهوم التيسير في تخليص المادة النحويّة من كلّ ما هو دخيل وبعيد عنها , مثل : الفلسفة , والمنطق , وعلم الكلام , والمصطلحات الفقهيّة , ورأى فريق آخر أنّ التيسير تقريب النحو لمستويات الطلبة , وتخليصه من كلِّ ما شابه من عسر في الفهم وصعوبة في التعليم[٦٥] .

أشكال التيسير وصوره .

من المعروف لدى دارسي النحو العربيّ والباحثين فيه أنّ سيبويه(ت١٨٠ه) قد أكمل النحو العربيّ من ألفه إلى يائه , وذلك في (الكتاب) الذي يعدّ أقدم مدونة في

---

[٦٢] ينظر: لسان العرب, مادة (يسر): ٣٤٦/٥-٣٤٧ , والمعجم الوسيط , مادة (يسر):١١٠٤/١.

[٦٣] ينظر : من قضايا اللغة والنحو :١٢٢ .

[٦٤] ينظر : في النحو العربيّ نقد وتوجيه : ١٥ .

[٦٥] ينظر : الخلاف النحويّ في ضوء محاولات التيسير الحديثة : ٥٥ .

النحو والصرف بين أيدينا حتى الآن , فكانَ سجلًا لآراء الخليل (ت١٧٥ه) أستاذ سيبويه وأضاف إليه ثمرة ما حصل عليه من علماء عصره الآخرين أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت١١٧ه) , ويونس بن حبيب (ت١٨٢ه) ,, وأبي زيد الأنصاريّ (ت٢١٥ه) وغيرهم , فما فات سيبويه من علم النحو شيءٌ جوهريٌّ [٦٦] .

ويبدو أنّ التغيير الذي طرأ على النحو العربيّ كما قدمه سيبويه ليس تغييرًا في الجوهر , ومن جاء بعد سيبويه من العلماء لم يقدموا للنحو جديدًا بل انكبوا على شرح كتابه وتوضيح مشكله , وقد أوغل بعض العلماء في تعقيد النحو العربيّ , وأمسك زمام أمر هذا العلم أناس صعُبَ عليهم أن يضيفوا جديدًا إلى قواعده الأصل , فأصبح علم النحو صعبًا على كثيرين [٦٧] , فالشكوى من صعوبة النحو واستغلال كتبه , وعسر فهمها , واختلاف الآراء حولها شكوى قديمة ؛ لذا ارتفعت مع نهاية القرن الثاني الهجريّ تقريبًا أصوات تطالب بتيسير النحو وتقريبه لأذهان المتعلمين , أخذت تظهر أحيانًا في صورة آراء وتعليقات لبعض علماء اللغة والنحو, وأحيانًا أخرى ظهرت بشكلٍ عمليّ في صورة كتب تعليميّة ميسرة تلبي حاجة الطلاب والمتكلمين , يدور معظمها حول اختصار القواعد النحويّة وتقديمها في صورة سهلة ميسرة , ومن هذه الكتب : مقدمة في النحو منسوبة لخلف الأحمر (ت١٨٠ه) , ومختصر في النحو للكسائيّ (ت١٩٨ه) , ومختصر آخر للجرميّ (ت٢٢٥ه) , وثالث لأبي موسى الحامض (ت٣٠٥ه) , ورابع للزجّاج (ت٣١٠ه) , وكتاب الجمل للزجّاجيّ (ت٣٣٧ه) , والتفاحة في النحو للنحّاس (ت٣٣٨ه) وغيرها كثير [٦٨] , والملحوظ على هذه الكتب وما يرادفها من المؤلفات النحويّة أنّها لم تقترب من أصول التفكير النحويّ أو النظرية النحويّة كما وضعتها البصرة , وإنّما اتجهت إلى التطبيق , والتعليم, والاختصار في إطار هذه النظرية , والمحاولة الوحيدة التي تتصل بمبدأ التيسير والإصلاح من

---

[٦٦] ينظر : جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربيّ : ١٩ .

[٦٧] ينظر : المصدر نفسه : ٢٠ .

[٦٨] ينظر : العربيّة وعلم اللغة البنيويّ : ٤٩-٥٠ .

ناحية , ومناقشة الأصول والمبادئ النظرية التي وضعتها البصرة من ناحية أخرى ونقدها على وفق أصول نظرية جديدة كانت محاولة ابن مضاء القرطبيّ (ت٥٩٢ه) في كتابه (الرد على النحاة) وقد نشر الدكتور شوقي ضيف هذا الكتاب لأوّل مرة عام ١٩٤٧م في نطاق حركة إصلاح النحو العربيّ وتيسيره في العصر الحديث , ومنذ ذلك الحين أثار الكتاب ضجة كبيرة في البيئات العلميّة [٦٩] , وواضح من عنوان الكتاب (الرد على النحاة) أنّ ابن مضاء حاولَ وضع أنموذج جديد لوصف اللغة العربيّة [٧٠] .

ومع ذلك فإنّ هذه المحاولات جميعًا سواء ما يتصل منها بالاختصار أم الإيضاح أم التجديد كما فعل ابن مضاء لم تذهب سدًى , بل كانت مصدرًا لإلهام وتوجيه محاولات الإصلاح والتيسير التي بدأت مع مطلع العصر الحديث , فقد جاءت المحاولة الأولى لعرض النحو العربيّ عرضًا حديثًا بعيدًا عن هذه المتون والشروح على يد عالم من علماء الأزهر هو رفاعة الطهطاويّ (ت١٨٧٣م) الذي ألّف أوّل كتاب يعرض للنحو العربيّ عرضًا مختلفًا عن طريق المتون والشروح سمّاه (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربيّة) الذي ألّف هذا الكتاب على نمط مؤلفات الفرنسيين في النحو التي أعجب بها في أثناء بعثته إلى فرنسا , فجاء كتابه بسيط العبارة , سهل العرض , ليس له متن أو شرح كما استعمل فيه الجداول الإيضاحيّة لأوّل مرة وهو بذلك خرجَ عن طريقة معاصريه من علماء الأزهر , وبذلك بدأ رفاعة ما تسمى حركة إصلاح الكتاب النحويّ في العصر الحديث , والمقصود بها تخليص الكتب النحويّة من العبارات الغامضة , والاختلافات النحويّة , والشروح الجزئيّة , وإعادة صياغتها بأسلوب سهل واضح , وبأمثلة من اللغة الحيّة المستعملة , ولكن ذلك كلّه كان يتم في إطار النظرية النحويّة التقليديّة ولا يخرج عنها[٧١] , ولكن حركة الإصلاح والتيسير لم تقف عند حدود هذا الكتاب النحويّ بل اتصلت بها وواكبتها حركة أخرى نادت بإحياء النحو عن طريق إعادة

---

[٦٩] ينظر : المصدر نفسه : ٥٥ .

[٧٠] ينظر : الرد على النحاة : ١٦-١٧ , والعربيّة وعلم اللغة البنيويّ : ٥٦ .

[٧١] ينظر : العربيّة وعلم اللغة البنيويّ : ٥٩-٦٠ .

النظر في أصوله ومبادئه , وظهرت آثار هذه الحركة في صورة مؤلفات نحويّة , كان أوّل هذه المؤلفات كتاب (إحياء النحو) للأستاذ إبراهيم مصطفى عام ١٩٣٧م , الذي حرّك قضية إصلاح النحو وتيسيره بشدة , فتتالت بعده محاولات أخرى [٧٢] .

ذكر بعض الباحثين أنّ أصحاب التيسير من علماء اللغة والنحو ذهبوا إلى تيسير النحو بمذاهب شتى يمكن إجمال أهمها بما يأتي :

- التوجّه الأصوليّ السلفيّ .
- توجّه التهذيب والتشذيب .
- توجّه الانقلاب والتجديد .

إلّا أن أصحاب التوجه (الأصولي السلفي) كانوا بعيدين عن التأثر باللسانيات الغربية ، إذ لم يكن للدراسات الحديثة يدٌ في توجههم الفكري بل على العكس من ذلك فقد آثروا العودة إلى أصول النحو في كتب الأقدمين ؛ لأنّ كتب المتأخرين – كما يَرَون – قد أصيبت بخلل كبير. وانضم تحت هذا القسم دعاة التيسير ممن يرون أنّ الخلل في الدرس النحويّ لا يكمن في القواعد النحويّة نفسها وإنّما في طرائق التدريس [٧٣].

التوجيه الثاني .

يدعو أصحاب هذا المذهب إلى وضع كتب حديثة تتناسب مع قابليات الناشئة من الطلبة على وفق المراحل الدراسيّة فيرون أنّ اللغة العربيّة بقواعدها وضوابطها تناسب حقبة زمنيّة منتهية فهي لا تصلح لواقعنا المعاصر ويجب التخلي عنها وإيجاد لغة جديدة تناسب الواقع الحضاريّ أو استبدالها باللهجات العامية .

---

[٧٢] ينظر : المصدر نفسه : ٦١ .

[٧٣] ينظر : الخلاف النحويّ في ضوء محاولات التيسير : ٦٢ , والنحو عند الميسرين : ٣٣ .

والواضح من هذه الدعوة أنّها لم تعتمد الأسس العلميّة في تحديد المشكلة ثمّ علاجها بطريقة واقعيّة , وإنّما كانت جميع محاولاتهم في التيسير تنبع من قراءة مغايرة لواقع النحو [٧٤] , ومن هؤلاء :

القس حنا رحماني الذي يعدّ من أبرز الداعين لاستبدال قواعد النحو العربيّ وقد بيّن ذلك في مقاله (اللغة العربيّة ووسائط ترقيها) [٧٥] , واشتهر بدعوته إلى إلغاء المثنى مشبهًا في ذلك اللغة العربيّة باللغات اليونانيّة , والسريانيّة , والعبرانيّة , ودعا إلى التخلص من الحركات الإعرابيّة أو استبدالها بالحروف مثل اللغة اللاتينيّة وقد سار حسن الشريف (١٩٣٨م) على نهج القس حنا ومثلهم جورج كفوري (١٩٤٨م) الذي كانت مقترحاته عبارة عن الاهتمام باللهجات العامية وحذف جميع الخلافات من كتب النحو [٧٦] , وقد جاء جميل سعيد (١٩٤٨م) بنظرة مغايرة لمن سبقه , إذ دعا في مقال له بعنوان (جولة في الكتب العربيّة) إلى كتابه النحو من جديد ؛ لأنّ الذين كتبوا النحو في أوّل الأمر كانوا في الغالب من الأعاجم ووافقه في رؤيته هذه محمّد الكسّار (١٩٧٦م) فهو رأى في كتابه (المفتاح لتعريب النحو) أنّ النحو يحتاج إلى تعريب ؛ لأنّ واضعه سيبويه من أصل أعجميّ لذلك نقل العجمة للنحو [٧٧] , وهذا الكلام في حقيقة الأمر يفتقر للدقة فهو بعيد عن الصواب .

التوجيه الثالث .

رأى أصحاب هذا المذهب أن نحذف ونزيد في أبواب النحو على وفق ترتيب جديد فهم يرون أنّ معالجة المشكلة اللغويّة يجب أن تكون من داخل اللغة وذلك بقراءة التراث اللغويّ بصورة متأنية وواعية , كما يقر أنصار هذا الفريق أنّ

---

[٧٤] ينظر : الخلاف النحويّ : ٦٢ , والنحو عند الميسرين : ٣٦ .

[٧٥] نشر هذا المقال في العدد الممتاز من جريدة العراق– الصادر في ٢حزيران ١٩٢٤ :٩–١١.

[٧٦] ينظر : الدراسات اللغويّة في العراق : ١٨٨ .

[٧٧] ينظر : النحو عند الميسرين : ٣٧–٣٨ .

الخلل ليس في قواعد النحو وإنّما في طريقة عرضها وأنّ الحل يكون في إيجاد طريقة مناسبة للعرض وتجريد النحو من الخلافات والجدل , ويرون أنّ تراثنا اللغويّ لا يحتاج إلى التشذيب والتهذيب , بل القراءة والمراجعة فقط مما يجعل الدرس النحويّ سائغًا يسيرًا عند المتعلمين[٧٨] , ومن هؤلاء الميسرين : إبراهيم مصطفى (١٩٣٧م) الذي حرّك قضية إصلاح النحو وتيسيره بشدة , إذ بدأت أولى محاولات الإحياء والتيسير بظهور كتابه (إحياء النحو) الذي ضمنه آراء وأفكار كوفيّة عرضها بصيغة جديدة[٧٩], أمّا عبد العال المتعال الصعيديّ (١٩٣٨م) فقد صنّف أبواب النحو تصنيفًا جديدًا على وفق العلامة الإعرابيّة [٨٠] , وتنتمي محاولة يعقوب عبد النبيّ (١٩٤١م) إلى المنهج اللغويّ الحديث , إذ تتألف من قسمين :

أوّلهما : نظريّ عرضَ فيه مصطلحات حديثة لإصلاح النحو , أمّا **الثاني** فكان تطبيقيًّا على بعض أبواب النحو ومحاولة تيسيرها [٨١].

أمّا أمين الخوليّ (١٩٤٣م) فقد دعا في بحثيه (الاجتهاد في النحو- وهذا النحو) إلى اعتماد المذهب الكوفيّ في التطور والتيسير والتخلص من فلسفة البصريّين في تعليل القواعد , وقد وافقه في دعوته هذه عبد الحميد حسن (١٩٤٦م) في كتابه (القواعد النحويّة , مادتها وطريقتها) .

ولمهدي المخزوميّ محاولة مهمة من محاولات التجديد في الدرس النحويّ العربيّ (١٩٤٥م) فقد تضمن كتابه (في النحو العربيّ نقد وتوجيه) أسس ذلك التجديد التي يمكن أن تشكل أصول الخطاب النحويّ العربيّ الحديث , ولم ينهض هذا الخطاب على أساس تجاهل التراث العربيّ في معادلة التجديد , ولم يكن وجهات نظر مجردة , بل إنّها قراءة علميّة تعتمد أدوات إجرائيّة فاعلة مما أعطاها

---

[٧٨] ينظر : الخلاف النحويّ : ٦٢ , والنحو عند الميسرين : ٣٨ .

[٧٩] ينظر : الدراسات اللغويّة في العراق : ١٨٨ .

[٨٠] ينظر : المصدر نفسه : ١٥٠ .

[٨١] ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ٨٦ , والنحو عند الميسرين: ٤٢ .

بعدًا نقديًّا يعتمد التشخيص والمعالجة [٨٢] , وللمخزوميّ كتاب آخر عنوانه (في النحو العربيّ قواعد وتطبيق) كما أنّ له مقالًا بعنوان (دعوة جادّة في إصلاح العربيّة) يذكر فيه أنّ دراسة العربيّة تحتاج إلى إصلاح جوهريّ لا يكفيه تنسيق الموضوعات ومعالجة شكل المادة النحويّة , كما بيّن تأثير الفلسفة والمنطق في معالجة المسائل النحويّة مما أبعدها عن طبيعتها اللغويّة المبنية على الاستقراء , ودعا إلى تشذيب المتن النحويّ من مخلفات الجدل العقليّ التي جرَّها إليه منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة (العامل) [٨٣] .

ولم تكن دعوة شوقي ضيف (١٩٤٧م) دعوة سطحيّة وإنّما كانت من الدعوات التي عالجت جوهر المادة النحويّة من دون المساس بأصولها , كما اهتم بالتيسير النحويّ تنظيرًا وتطبيقًا , وعُنيَ بتأريخ التيسير قديمًا وحديثًا , وتتبع محاولات التيسير, وتتابعت محاولته في التيسير في أكثر من كتاب وبحث , وتقوم على ستة أسس هي: (إعادة تنسيق أبواب النحو , وإلغاء الإعرابين التقديريّ والمحليّ , والإعراب لصحة النطق , ووضع تعريفات وضوابط دقيقة , وحذف زوائد ضارة وعقد كثيرة , واستكمال نواقص ضرورية) [٨٤] .

وللدكتور أحمد عبد الستار الجواري (١٩٤٨م) جهود حميدة , وكتب وفيرة في تجديد النحو وتيسيره , ويبدو أنّه متأثرٌ بإبراهيم مصطفى رائد التيسير المعاصر وقد قامت محاولته على أسس أهمها : الاهتمام بالقرآن الكريم في تقعيد قواعد النحو ؛ لأنّه أهم مصدر للغة , وقمة الاستشهاد والبلاغة , وتنقية النحو من شوائب الفلسفة , والعامل , وإلغاء القياس العقليّ دون اللغويّ , واتباع المنهج الوصفيّ الاستقرائيّ الذي يعتمد على دراسة الظواهر اللغويّة باستقراء النصوص الفصيحة [٨٥] .

---

[٨٢] ينظر : أثر اللسانيّات في الخطاب النحويّ عند مهدي المخزوميّ : ٢ .

[٨٣] ينظر : مقال : (دعوة جادة في إصلاح العربيّة) : ١/٢٣-٢٩ , وأثر اللسانيّات في الخطاب النحويّ عند مهدي المخزوميّ : ٣ .

[٨٤] ينظر : الخلاف النحويّ : ١٠٥ , والنحو عند الميسرين : ٤٣ .

[٨٥] ينظر : نحو التيسير : ٩-١٥ , والخلاف النحويّ : ١٠٦ .

أمّا الدكتور إبراهيم السامرائيّ (١٩٤٨م) فقد اشتهر بدعوته إلى المنهج التأريخيّ , ودراسة العربيّة في ضوئه ؛ لأنّها اليوم غيرها الأمس , كما دعا إلى استعمال المناهج اللغويّة الحديثة , والابتعاد عن التعليل والتأويل ولا شك في أنّه تأثر بالمناهج الغربيّة أثناء دراسته في فرنسا خلال الأعوام (١٩٤٨-١٩٥٦م) وله مشاركة جادّة في طرائق التدريس وأصوله , وتأليف الكتب المدرسيّة , فضلًا عن اهتمامه بالنقد النحويّ [٨٦], وأمّا الدكتور أنيس فريحة (١٩٥١م) فلم يكن نحويًّا بارزًا , ومعظم مؤلفاته في اللغة [٨٧] , وما قدمه من مقترحات في تيسير العربيّة يكاد يصبّ في مجرى طرائق التدريس ومناهج التعليم [٨٨].

إذ حاول إصلاح أساليب التعليم مبينًا أسباب ضعفها , ورأى أنّ تدريس العربيّة مشكلة متعددة الجوانب : المادة , البرنامج , وإعداد المعلم , ووضع الكتب , فضلًا عن ذلك أساليب التدريس[٨٩] , وقد أجمل الأستاذ فريحة محاولته في النقاط الآتية [٩٠]:

١- إلغاء درس القواعد في المدارس الابتدائيّة إلغاءً تامًا , وتعليمهم اللغة تصريفًا وإنشاءً .

٢- تقسيم القواعد إلى بابين رئيسين أوّلهما في الكلمة المفردة سماها : باب الاشتقاق وليس الصرف , والثاني : في التركيب بدلًا من كلمة (نحو) .

---

[٨٦] ينظر : الدراسات اللغويّة في العراق : ١٦٦ .

[٨٧] ينظر : الخلاف النحويّ : ١١٠ .

[٨٨] من جهوده : (تدريس اللغة العربيّة , من مشاكل اللغة -١٩٥١م, وقواعد اللغة العربيّة الأساسيّة على أسلوب جديد مخطوط , هذا الصرف وهذا النحو ١٩٥٥م, ونحو عربيّة ميسرة - ١٩٥٥م , ويسروا أساليب تعليم العربيّة١٩٥٦م , تبسيط قواعد اللغة العربيّة على أسس جديدة١٩٥٩م , منهجان لدراسة اللغة : الفلسفيّ التأريخيّ والوصفيّ التقريريّ ١٩٦١م , في اللغة العربيّة وبعض مشكلاتها : ١٩٦٦م) .

[٨٩] ينظر : الخلاف النحويّ : ١١٠ .

[٩٠] ينظر : النحو عند الميسرين : ٤٦ .

٣- تغيير بعض المصطلحات المألوفة والاهتمام بتعليم القراءة والتعليل والفهم والإنشاء على نمط الفصحاء ((تكمن خطورة محاولة فريحة في دعوته إلى العامية واقتراحه والاعتراف بلهجة موحدة هي لغة المتأدبين في جميع الأقطار العربية , بدلًا من الفصحى , تتميز بإسقاط الإعراب والكتابة بالحرف اللاتيني , وبهذه الدعوة جعله أكثر الدارسين من المتحاملين على العربية وتصدوا له)) [٩١] .

ويُعدّ عباس حسن (١٩٥٧م) من أبرز دعاة التيسير المعاصرين الداعين إلى إصلاح النحو وتيسيره وله مؤلفات في التيسير أهمها (النحو الوافي) و(اللغة بين القديم والحديث) فضلًا عن كثير من البحوث والمقالات في هذا المجال حاول فيها تشخيص مشكلات النحو وتخليصه من الشوائب [٩٢] .

وللدكتور نعمة رحيم العزاويّ (١٩٥٨م) مشاركة واسعة , وجهد وفير ومتابعة جادّة تمثّلت بكثرة بحوثه , ومقالاته , وكتبه , ويعدّ أكثر أصحاب التيسير إنتاجًا, وتأليفًا , ومتابعة , وتنوعًا في المادة , وتوسعًا في التيسير , وفي الكتاب المنهجيّ , وطرائق التدريس , والنقد النحويّ , واستعمال المناهج الحديثة , والمصطلحات .

ولم يهتم بمعالجة الهيكل الخارجيّ للنحو , ودعا إلى التخلص من التعليل والتأويل , واضطراب القواعد , كمّا فرّق بين مفاهيم النحو , ومنها : نحو اللسان أو المتكلم , ونحو الفكر , وعُنيَ بمفهوم الجملة ودراستها في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة [٩٣] .

وللدكتور نهاد الموسى (١٩٧٢م) بحوث وفيرة وجهود جادّة في خدمة التراث العربيّ , واللغة العربيّة , والتيسير النحويّ , وموقف النحويين منه , رأى الموسى أنّ تيسير قواعد النحو لا يتمّ بتجديد هذه القواعد واختصارها وأخضعتها لقوالب محددة لها صفة الإطّراد المطلق , وإنّما هو أن تأخذ القواعد مكانها التلقائيّ من أعمال أدبيّة تعبر عن الظواهر الخاصة المتقدمة في بناء اللغة العربيّة

---

[٩١] الخلاف النحويّ : ١١١ .

[٩٢] ينظر : النحو عند الميسرين : ٤٤ .

[٩٣] ينظر : المصدر نفسه : ٤٣-٤٤ .

الفصحى , ودعا أيضًا إلى الإفادة من اللهجات المحليّة في تيسير دراسة اللغة الفصحى , وإلى تقريب العامية إلى الفصحى عند الناس وإحلالها محلها في الحياة العموميّة [٩٤] .

وكان لمحاولات د.هادي نهر (١٩٨١م) الأثر الواضح في حركة التيسير الحديثة, التي نالت اهتمام كثير من الدارسين , فقد كرّس كثيرًا من اهتماماته لتجديد النحو وتيسيره , مبيناً ملحوظاته ومآخذه على الدراسات النحويّة القديمة وعرف بدعوته إلى إعادة وصف اللغة العربيّة ألسنيًّا , والإفادة من المناهج الغربيّة في اللغة , كما دعا إلى تقليل القواعد النحويّة, وطرح الشواذ منها , وترك إعراب المبني من الأسماء والأفعال والحروف [٩٥].

وقد وافقه في هذا د.خليل أحمد عمايرة (١٩٨٤م) بكتابه (في نحو اللغة وتراكيبها) و(في التحليل النحويّ) استطاع فيهما أن يبلور رؤية جديدة في التحليل اللغويّ بما يخدم النحو واللغة [٩٦] , وقد أوضح ذلك بقوله : ((نحن نحاول هنا أن نقدم تحليلا لعدد من أساليب العربية نجمع فيه بين المبنى والمعنى فلا نغفل الحركة الإعرابية ولا سبيل تبريرها , ولكننا نحاول أن نقدم لها تبريرًا يعتمد على المعنى أكثر مما يعتمد على فكرة العامل , وإن كنّا لا نغفلها)) [٩٧] .

وهناك كثير من المحاولات في تيسير النحو وتجديده إلّا إنّها لا ترتقي إلى مستوى ما ذُكر من محاولات رائدة في هذا المجال .

---

[٩٤] ينظر : الخلاف النحويّ : ١٣٦-١٣٧ .

[٩٥] ينظر : النحو عند الميسرين : ٤٥-٤٦ .

[٩٦] ينظر : المصدر نفسه : ٤٦ .

[٩٧] في التحليل اللغويّ : ١٩ .

المبحث الثالث

العلاقة بين اللسانيّات الغربيّة والتيسير النحويّ

تباينت وجهات نظر العلماء والدارسين حول تحديد نقطة انطلاق دراسات التيسير العربيّة وبيان سبب انطلاقها .

إذ رأى بعض المحدثين أنّ قصَّة تجديد النحو العربيّ وتيسيره تبدأ بتحقيق شوقي ضيف لكتاب ابن مضاء القرطبيّ (الردّ على النحاة) فقد بيّن المحقق ما جاء في الكتاب من آراء لصاحبه في نقد المنهج النحويّ وبيان علله , واقتراح الأسس لعلاجها كما أنّه كان مسلمًا بما جاء به القرطبيّ تسليمًا كاملًا وأضاف بعض الآراء حول رسم منهج جديد يُبنى عليه النحو العربيّ , فأثار بذلك رغبة العلماء والدارسين ممن يعانون صعوبة النحو العربيّ , وعسر فهمه وإفهامه منذ أمد بعيدٍ فذهب هؤلاء ينادون بضرورة تيسير النحو العربيّ مقترحين لذلك أسسًا جديدة بنوا عليها دراساتهم في ذلك [1].

أمّا الطرف الآخر من الدارسين فرأى أنّ الدعوة إلى تيسير النحو بدأت مع بداية الاتصال بالغرب عن طريق البعثات وشيوع الترجمة فكانت البداية مع كتاب رفاعة الطهطاويّ (التحفة المكتبّة لتبويب العربيّة) الذي ألّفه على غرار مؤلفات الفرنسيين.

إذًا تحدد بدايات انتقال الفكر اللسانيّ الغربيّ إلى ميدان التفكير اللغويّ العربيّ ببداية الاتصال الفعليّ بالحضارة الغربيّة في العصر الحديث .

---

(١) ينظر : النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة : ٣ /٢٠.

ويمثّل الأنموذج المصريّ تحديد صورة لنشأة العلاقة بين الباحث العربيّ واللسانيّات الغربيّة الحديثة على الطريقة النمطيّة , إذ انعقدت صلة الجامعات المصريّة بالدرس اللسانيّ الغربيّ الحديث أربعينيات القرن الماضي .

وبرز التأثر بهذا الفكر في كتابات رفاعة الطهطاويّ الذي دعا إلى إنشاء مجمع للغة العربيّة على غرار المجمع العلميّ الفرنسيّ[٩٨] , ومن هنا اتجه بعض الدارسين لمواصلة مسيرتهم العلميّة نحو تيسير النحو العربيّ من خلال إعادة إحياء الفكر اللغويّ التراثيّ وإخضاعه أو تطويره حتّى يتوافق ومتطلبات الرؤية الحديثة التي جاءت بها اللسانيّات الغربيّة .

---

[٩٨] ينظر : في اللسانيّات العربيّة المعاصرة : دراسات ومثاقفات : ٢٠ , ونشأة الدرس اللسانيّ العربيّ الحديث : ١٢ .

ويؤكد البحث الرأي الثاني إذ يعدّ منطلقًا لدراستنا ساندين ذلك بالدلائل الواضحة والحجج والبراهين المقنعة فقد رأينا أنّ هناك ما يسوغ الجمع بين طرفين قد يبدوان للوهلة الأولى على أشدّ ما يكون الاختلاف , الطرفان هما اللسانيّات الغربيّة من جهة , والتيسير النحويّ من جهة ثانية .

وتحاول الباحثة من خلال هذا الطرح أن تتوصل إلى حقيقة العلاقة بين هذين الطرفين , والوقوف على مسألة الأثر الذي أحدثه الطرف الأوّل منهما في الثاني , وهذا من شأنه أن يجعلنا نتابع مسيرة النحو العربيّ ؛ لنتعرف على أسسه الأولى التي انبنى عليها صرحه العظيم , وكيف حاول أصحاب التيسير تغيير أسسه أو التعديل على جوانب منها .

إذ كان من الآثار الواضحة لتطور الدرس اللسانيّ المعاصر في الغرب واقتباس مناهجه من طرف ثلة من الدارسين العرب أن تمت العودة إلى التراث اللغويّ القديم بكلّ معارفه وعلومه , إمّا بحثًا عن مشروعيّة للوجود اللسانيّ في الذاكرة العربيّة , وإمّا بغية إخضاعه للفحص اللسانيّ المعاصر من أجل أن يتم تطويعه لخدمة أهداف الحداثة ؛ لذا أصبح لزامًا على كلّ من رام البحث في حقائق العربيّة , واستعمالاتها اللجوء إلى الذاكرة النحويّة إمّا على سبيل انتقاء معطيات الدراسة أو انتقاد التجربة التراثيّة , وفي كلتا الحالتين يظلّ جوهر الدرس النحويّ مغيبًا [٩٩] .

انطلق أصحاب التيسير في محاولاتهم لتيسير النحو العربيّ من قناعتهم بأنّ النظر في مبادئ التراث وتقسيمها أمر مشروع , لا سيّما إذا كان الهدف من وراء ذلك هو تطوير الفكر اللغويّ العربيّ القديم , وكان هذا النظر يعتمد قواعد البحث اللسانيّ السليم بعيدًا عن التأويل والتعليل .

فالتطوير والتجديد أمران لا بدّ منهما في كلّ عصر , ذلك أنّ العقول تتطور, ولا شك في أنّ ما توافر في عصر مضى يخالف في أشياء كثيرة ما عليه الآن [١٠٠].

ونظرًا لسعة المساحة التي اختزنتها اللسانيّات الغربيّة في العالم وكي لا نسقط في الخلط والتعميم آثرنا أن نبيّن مواطن تأثر التيسير النحويّ بمنهجين من مناهج الدرس اللسانيّ الحديث هما :

١- منهج اللسانيّات البنيويّة الوصفيّة بريادة دي سوسير .

٢- منهج اللسانيّات التوليديّة التحويليّة بزعامة تشومسكي , إذ كما تفرعت المناهج اللسانيّة الغربيّة وتشعبت تعددت كذلك آراء أصحاب التيسير, وتنوعت أفكارهم , واختلفت مشاربهم , وسيعرض البحث هنا نقاط الالتقاء بين المنهجين .

---

[٩٩] ينظر : النظريّة الخليليّة الحديثة – أسسها وحدودها المائزة : ١-٢ , والدرس النحويّ في الخطاب اللسانيّ المعاصر : ٤-٥ .

[١٠٠] ينظر : اللسانيّات العربيّة الحديثة – نحو مقاربة إبستمولوجية : , والنظريّة الخليلية الحديثة – أسسها وحدودها المائزة : ٢ .

أوّلًا : بين اللسانيّات الوصفيّة والتيسير النحويّ [101]:

١- يلتقي الطرفان في قضية نقد المنهج النحويّ التقليديّ , إذ وجّه ا العرب انتقادات شديدة اللهجة إلى المنهج النحويّ القديم , إسوة بالنقد الذي وجهّه أعلام البنيويّة الوصفيّة في أوربا إلى الأنحاء الغربيّة القديمة, ولا سيّما النحويون اللاتينيّ والإغريقيّ .

فأصحاب التيسير يرون أنّ النحويين العرب بسبب معياريتهم كانوا قد حكموا على بعض كلام العرب بالجيِّد والمقبول والكثير , وحكموا على بعضه الآخر بالضعيف والرديء , وهذا فيه ما فيه من الذاتيّة والتحكم المخالف للعلم .

فالمعيار بحسب هؤلاء ظاهرة من الظواهر التي تخصّ سلوك الناطقين بها , فلا يمكن أن تهدر في البحث بدعوى أنّ الحكم بالصّواب أو الخطأ تحكّم محض.

٢- يتفق كلّ من الوصفيين وأصحاب التيسير في نظرتهم إلى اللغة والهدف من دراستها, فاللغة عندهم نظام نظريّ مجرد منفصل عن تأريخه وعن الواقع الخارجيّ , لذا حاولوا جاهدين تقويم الأنحاء التقليديّة وبشكل أخصّ إسهاماتها في وصف ظواهر اللغة وتفسيرها .

وقد وجّه أصحاب التيسير سهام نقدهم إلى النحو العربيّ القديم فأخذوا على نحوينا القدامى اعتمادهم نظريّة العامل , والعلّة , والقياس المنطقيّ في تفسيرهم اللغة بدعوى أنّ ذلك يعدّ منافيًا للعلم .

إذ يرى البحث أنّ أصحاب التيسير قد تابعوا الوصفيّين في البحث عن أدوات تصلح لوصف اللغة وتخضع للشروط الأبستمولوجيّة مثل البساطة , والشمول , والدقة .

ومن ثمّ تنتظم أدوات الوصف والتفسير بحسب مستويات الدرس اللسانيّ المعاصر (المستوى الصوتيّ , والصرفيّ , والتركيبيّ , والدلاليّ , والتداوليّ) .

٣- يسعى كلّ من الطرفين إلى عزل النصّ عن منتجه الأصل وعن السياق , فعلماء البنيويّة وأتباعهم من أصحاب التيسير يدعون إلى دراسة اللغة ووصف ظواهرها كما هي موجودة بالفعل .

---

[١٠١] ينظر : مناهج البحث اللغويّ ومدارسه : ٤-٦ , والنحو العربيّ والبنيويّة اختلافهما النظريّ والمنهجيّ : ٢٨/٢ , وبين النحو العربيّ واللسانيّات الحديثة : ١١ .

فعلى الباحث بحسب هؤلاء أن يستبعد الأحكام الجمالية أو التقيميّة في اللغة , ويبحثها من ناحية كونها أصواتًا , ومفردات , وتراكيبًا , فيدرسها دراسة مجردة , بصرف النظر عن قيمتها أو مكانتها فيصل إلى قواعد وقوانين تتسم بالكليّة , ومن ثمّ يمكن تطبيقها على أكثر من لغة .

لذا أخذوا على أصحاب النحو المعياريّ اهتمامهم الكبير بالمتكلّم أو منتج النصّ وأثره على إنتاج النصّ , وتصرفاته بحسب الأغراض وما يستدعيه مقتضى الحال , وكذلك أحوال السامع وغير ذلك مما له أثر في عملية التخاطب .

٤- إنّ دراسة اللغة أو اللسان من خلال الكلام هي المبدأ الأساس بالنسبة للمدارس الوصفيّة وأتباعها من أصحاب التيسير , وذلك فيما يتعلق بأسبقية المنطوق على المكتوب , وما اللغة عند أصحاب هذه المدارس إلّا لغة المشافهة , وأمّا الكتابة فهي ترميز للمنطوق , وصورة تقريبيّة له , ناهيك عن أنّ الكتابة من شأنها أن تقضي على حيوية اللغة وتلقائيتها ؛ لذا نجدهم عابوا على أصحاب المعيار اعتمادهم النصوص المكتوبة أثناء دراستهم اللغة وتحليلها .

٥- إنّ غاية البحث عند اللسانيّن الوصفيّين وأصحاب التيسير هي الكشف عن الوحدات اللغويّة (الكلمات) التي تأتلف منها اللغة , ويتمّ الكشف عن هذه الوحدات بتحليل الكلام التحليل التقطيعيّ الاستبداليّ , إمّا بحسب تسلسل الكلام كما هو عند الوظيفين , وإمّا بكيفيّة سلّميّة كما هو عند الأمريكيين .

ثانيًا : بين اللسانيّات التوليديّة التحويليّة والتيسير النحويّ .

بعد التعرض للسانيّات الوصفيّة وتأثيرها على نتاجات جملة من أصحاب التيسير العرب, تحول مسار البحث نحو اللسانيّات التوليديّة التحويليّة ؛ لبيان ما أفرزته من نتاجات كان لها الأثر الواضح في كتابات أصحاب التيسير العرب , وفي تطور الدرس اللسانيّ الحديث بوجه عام .

فقد ذكر أثناء عرض لمبادئ المدرسة التوليديّة التحويليّة – في المبحث الأوّل من هذا الفصل – بأنّ تشومسكي يرفض تحويل اللغة إلى مجرد تراكيب شكليّة .

كما رفض معاملة الإنسان على أنّه آلة تتحرك حسب قوانين تحدّدها مواقف معيّنة , فالإنسان عنده لا يختلف عن الحيوان بقدرته على التفكير والذكاء فحسب ولكنه يفترق عنه بقدرته على اللغة [١٠٢] .

---

[١٠٢] ينظر : النحو العربيّ والدرس الحديث : ١١٢ .

فاللغة إذًا هي ميزة إنسانيّة , يستطيع كلّ إنسان عن طريقها إنتاج عدد غير متناهٍ من جمل لغة بيئته وإن لم يسبق له سماعها من قبل , وهذه المقدرة على إنتاج الجمل وتفهمها في إطار النظريّة التوليديّة التحويليّة تعرف بـــ(الكفاية اللغويّة)[١٠٣].

هذا فيما يخصّ الكفاية اللغويّة , أمّا (الأداء الكلاميّ) : فهو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معيّن , وفي الأداء الكلاميّ يعود متكلّم اللغة بصورة طبيعيّة إلى القواعد الكامنة ضمن كفايته اللغويّة [١٠٤].

ورأى تشومسكي أنّ نظريّة العامل والربط السياقيّ تمثّل ذروة ما توصل إليه النظريّة من اكتمال , هذه النظريّة التي بذل قصارى جهده من أجل أن تكون نظريّة لغويّة متماسكة , كما أنّ خاصية التحويل عند تشومسكي وأنصاره تتشابه في كثير من جوانبها مع ما نجده في النحو العربيّ من قواعد الحذف , والإحلال , والتوسع , والاختصار , والزيادة , والترتيب [١٠٥] .

إنّ المتفحص والمدقق في الأسس التي اعتمدت عليها المدرسة التحويليّة يجد أنّها لا تختلف عما جاء به نحويو العربيّة , فالنحو العربيّ يلتقي مع النظريّة التوليديّة التحويليّة في جوانب عدّة أوّلها : صدور كلّ منهما عن أساس عقليّ [١٠٦], وتشومسكي يؤكد أنّ اللغة ملكة فطريّة وهي وحدة من وحدات العقل , وهو يتخذ من منهج ديكارت العقلانيّ أساسًا له في فهم الظاهرة اللغويّة وتحليلها [١٠٧] .

ومن الجوانب الأخرى التي يلتقي فيها التحويليون مع نحويي العربيّة (قضية الأصل والفرع) و(قضية العامل) .

وبناء على هذا التشابه بين المنهج التوليديّ التحويليّ والمنهج العربيّ القديم ذهب جماعة من الباحثين إلى القول بتأثر النحو التوليديّ بالنحو العربيّ .

ويرى البحث أنّ من المحتمل أن يكون للنحو العربيّ تأثير فيما جاء به تشومسكي من نظريّة لدراسة اللغة ولا سيّما هناك ما يقوي هذا الاحتمال وهو ذكره كثير من الباحثين ومن بينهم (نهاد

---

[١٠٣] ينظر : النحو العربيّ والدرس الحديث : ١١٢ .

[١٠٤] ينظر : المصدر نفسه : ١١٢-١١٣ .

[١٠٥] ينظر : رؤية في المنهج التحويليّ : ٤٣-٤٥ .

[١٠٦] ينظر : النحو العربيّ والدرس الحديث : ١١٥ .

[١٠٧] ينظر : المصدر نفسه : ١٤٣ .

الموسى) الذي يقول : ((وليس تقرير الشبه بين ابن هشام وهمبولت ثم تشومسكي من هذه الجهة محتاجًا إلى أن يتكلف له التأويل))[١٠٨] .

إلّا أنّ الثورة اللغويّة التي قاد مشعلها تشومسكي باتت مرجعًا يقلّده العالم بأسره إن صحَّ التعبير .

فقد أعاد للنحو قوته وأثره على الحياة اللغويّة بعد أن وجّه نقدًا شديدًا معلنًا للمدارس البنيويّة الوصفيّة , فحاول إرساء نظرة جديدة للغة , والنحو , والتحليل اللسانيّ , وفهم منطلقات الكلام ؛ مما أدى بها إلى رفض جملة من المفاهيم اللسانيّة الشائعة واستبدالها بمفاهيم جديدة ومصطلحات غير المصطلحات السائدة [١٠٩] .

وهنا أصبحت اللسانيّات التوليديّة التحويليّة قطبًا يجتذب العلماء والدارسين , ولا سيّما بعض أصحاب التيسير الذين أبدوا تذمرهم من اللسانيّات البنيويّة الوصفيّة فواجهوا بالنقد والرفض لمفاهيمها الشائعة وحاولوا إرساء مفاهيم وأسس جديدة لبناء منهج جديد وأوّل تلك الأسس التي وضعها تشومسكي وأخذ بها أصحاب التيسير هو نظرتهم إلى اللغة .

- رأى أصحاب التوليديّة التحويليّة أنّ اللغة جهاز محكوم بقواعد معيّنة وهي قواعد التحويل وعناصره – التي سياتي ذكرها – ينبغي اكتشافها , وانّ العلاقات بين أجزاء الجملة الواحدة اعمق بكثير من تلك العلاقات الظاهرة على السطح [١١٠] , لذا كانت القواعد – عندهم – هي الوصف الدقيق المجرّد للمعرفة اللغويّة الموجودة في ذهن الفرد وتمكّنه من استيعاب الجمل وتكوينها في تعامله مع الآخرين , ولهذا السبب وضع تشومسكي والتوليديون وصفًا معقدًا مجردًا لطبيعة النظام القواعديّ الموجود في ذهن كلّ فرد والذي يدخل ضمن نظام المعرفة الكامنة عند الطفل[١١١].

واتخذ المنهج التوليديّ التحويليّ وأتباعه من أصحاب التيسير من المكون التركيبيّ منطلقًا للشروع في دراسة اللغة , فحاولوا بناء نماذج نحويّة هي عبارة عن أنساق أو جملة من القواعد , هي قواعد توليديّة من جهة , وتحويليّة من جهة أخرى[١١٢] .

---

[١٠٨] نظريّة النحو العربيّ في ضوء مناهج النظر النحويّ الحديث : ٥٤-٥٥ .

[١٠٩] ينظر : بين النحو العربيّ واللسانيّات الحديثة : ١٣ .

[١١٠] ينظر : شظايا لسانيّة : ٤٠ .

[١١١] ينظر : الألسنيّة التوليديّة التحويليّة : ١٢ .

[١١٢] ينظر : رؤية في المنهج التحويليّ : ٤٣ , وبين النحو العربيّ واللسانيّات الحديثة : ١٤.

ويرى البحث أنّ أصحاب التيسير يحاولون توظيف مبادئ التوليديّة التحويليّة وأفكارها في دراستهم اللغة العربيّة إحساسًا منهم بأنّ هذا المنهج أقرب ما يكون إلى طبيعة اللغة العربيّة وأنّها يمكن أن يعاد وصفها من خلاله .

وفانكبَّوا أصحاب التيسير على توظيف أدوات المناهج اللسانيّة الغربيّة في بناء نحو جديد يقيم ركائزه على أنقاض المنهج النحويّ التقليديّ .

وأحسب أنّ بواعث التقليد من جهة أصحاب التيسير نابعة من نظرتهم إلى اللغة العربيّة بأنّها تفتقر إلى مقومات التفوق ويجب إعادة النظر في شاكلتها ونظمها القديمة , كما يرون أنّ إنجازات اللغويّين القدامى اقتصرت على دراسة نظام اللغة لذاتها فقط بمعنى أنّ اللغة العربيّة متقوقعة في أبحاثها حول نفسها .

ثمّ تنبهوا إلى خصائص وميزات نظريّة ومنهجيّة في اللسانيّات الغربيّة واستحسنوها وقنعوا بتوظيفها في الدرس اللغويّ العربيّ .

الفصل الثاني

تقويم الصناعة النحويّة .

المبحث الأوّل : أصول التفكير .

المبحث الثاني : إشكالية المنهج .

المبحث الأوّل : أصول التفكير

مفهوم التفكير النحويّ .

التفكير لغة : من فَكَرَ الفكرُ , والفِكر بالكسر والفتح : إعمال النظر في الشيء[١١٣], والتَّفَكّر : التأمل , وأفكر في الشيء وفكّر فيه وتفكّر بمعنى . ورجل فكّير مقال : فسِّيق : كثير التفكر [١١٤] .

وجاء في لسان العرب : الفِكر : إعمال الخاطر في الشيء , قال سيبويه : ولا يجمع الفكر ولا العلم ولا النظر [١١٥] .

التفكير اصطلاحًا .

تباينت وجهات نظر العلماء والباحثين التربويين بشأن تعريف التفكير ؛ إذ قدموا تعريفات مختلفة استنادًا إلى أسس واتجاهات نظريّة متعددة , وليس من شك أنّ لكلِّ فرد أسلوبه الخاص في التفكير ؛ نظرًا لنمط تنشئته وقدراته وخلفيته الثقافيّة وغيرها من العوامل التي تميزه من غيره , مما قاد إلى غياب الرؤية الموحدة عند العلماء والباحثين بخصوص تعريف التفكير , فقد عرّف (اندرسون) التفكير : بأنّه مجموعة من البنى المفاهيميّة لفهم مجال ما ولكنه ليس محكمًا بما فيه الكفاية ليشكل نظرية تصلح للتنبؤ[١١٦] .

أمّا مجدي حبيب فقد عرّف التفكير بأنّه عملية عقليّة معرفيّة وجدانيّة عليا تبنى وتؤسس على محصلة العمليات النفسيّة الأخرى كالإدراك , والإحساس , والتخيل وكذلك العمليات العقليّة كالتذكر , والتجريد , والتعميم , والتمييز , والمقارنة , والاستدلال وكلما اتجهنا من المحسوس إلى المجرد كان التفكير أكثر تعقيدًا .

---

[١١٣] ينظر : القاموس المحيط , مادة (فكر) :١١/٢ .

[١١٤] ينظر : لسان العرب مادة (فكر) : ٧٧/٥ , وتاج اللغة وصحاح العربيّة : ٧٨٣/٢ .

[١١٥] ينظر : لسان العرب : ٧٦/٥ .

[١١٦] ينظر : أبعاد التفكير : ١٨ .

كما يؤكد مجدي حبيب أنّ التفكير بصفة عامة لا يتم إلّا إذا سبقته مشكلة تتحدى عقل الفرد وتحرك مشاعره وتحفز دوافعها [١١٧].

وعرّف فتحي جروان التفكير بقوله : ((إنّ التفكير عبارة عن سلسلة من النشاطات العقليّة التي يقوم بها الدماغ عندما يتعرض لمثير يتم استقباله عن طريق واحدة أو أكثر من الحواس الخمس , اللمس والبصر والسمع والشم والذوق)) [١١٨] .

أمّا صلاح صالح معمار فيرى أنّ التفكير بمعناه العام نشاط ذهنيّ عقليّ يختلف عن الإحساس والإدراك ويتجاوز الاثنين معًا إلى الأفكار المجردة [١١٩].

وحاول الدكتور عليّ أبو المكارم أن يضع حدًّا لمفهوم التفكير النحويّ وكان ذلك بتفريقه بين مصطلحي أصول التفكير النحويّ , وعلم أصول النحو , فقد حدّد مفهوم أصول التفكير النحويّ بقوله : إنّ هذا الاصطلاح الذي نستخدمه نقصد به دراسة الخطوط الرئيسة العامة التي سار عليها البحث النحويّ والتي أثرت في إنتاج النحويين وفكرهم على السواء , وهذه الخطوط العامة قديمة جدًا في البحث النحويّ تعود إلى أواخر القرن الأوّل وأوائل القرن الثاني , أمّا "علم أصول النحو" فهو المحاولة المباشرة من النحويّين لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الإنتاج النحويّ وهي محاولة متأخرة مدة طويلة عن الوجود الواقعيّ لأصول التفكير النحويّ , إذ إنّ أوّل من يشار إلى أنّه قد قصده بالدرس هو أبو بكر محمّد بن السرّاج (ت٣١٦ه) في كتابيه ((أصول النحو الكبير والصغير)) , ثمّ أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧ه) , ثمّ تلميذه ابن جني (٣٩٢ه) [١٢٠].

ويقصد بـــ"أصول النحو" تلك الأسس التي اعتد بها النحويون في بناء منهجهم النحويّ فكان السماع (النقل) أوّل تلك الأصول فضلًا عن القياس والإجماع

---

[١١٧] ينظر : اتجاهات حديثة في تعليم التفكير- استراتيجيات مستقبليّة للألفيّة الجديدة : ٨ .

[١١٨] الإبداع: مفهومهُ , معـــاييرهُ , مكوناتـــه , نظرياتـــه , خصائصـــه , مراحـــل قياســـه وتدربه:٢٠-٢٣.

[١١٩] علم التفكير : ٢٠ .

[١٢٠] ينظر : أصول التفكير النحويّ : ١٧-١٨.

واستصحاب الحال , وسأوضح معنى هذه الأصول وكيفية اعتماد النحويين عليها في بناء منهجهم النحويّ حينما أعرّف بالمنهج في مقتبل المبحث الثاني من هذا الفصل لغاية يقتضيها الطرح , أو توجبه المناسبة لكن حريٌّ بنا في هذا المقام بيان مكانة تلك الأصول في بناء المنهج النحويّ , فهي بمثابة العمود الأوّل للفكر النحويّ العربيّ ؛ لأنّ الموقف من المسموع من كلام العرب وكذلك الموقف من القراءات القرآنيّة , والحديث النبويّ الشريف , ولغات العرب والنظر في أدلة النحو كالسماع , والقياس , واستصحاب الحال , كل ذلك يكوّن موقفًا فكريًّا مما جعل النحويّون العرب ينقسمون على مذاهب مختلفة ومما ميّز بعضهم من بعض في آرائهم المبثوثة في كتب النحو[١٢١] .

أمّا العمود الثاني من أعمدة الفكر النحويّ فهو العامل لما يؤديه من وظيفة في تفسير التغيرات الشكليّة .

ارتبط مفهوم العامل عند النحويّين بالجانب المنهجيّ الذي يسعون من خلاله إلى تشخيص ظاهرة الإعراب تلك الظاهرة التي اتسمت بها اللغة العربيّة منذ بزوغ نورها , إذ ورث العرب لغتهم معربة كابرًا عن كابر ثم أخذت هذه الظاهرة تجذب أنظار العلماء , فكثرت حولها التساؤلات (ما علة حركات الإعراب؟) وهذا التساؤل كما يقول حلمي خليل هو الذي وجه النحو الوجهة التي وجدناها عليها حتّى اليوم [١٢٢].

ويبدو هذا التساؤل طبيعيًّا ، إذ إنّ بداية اللحن اتصلت بظاهرة الإعراب لذا هيمن التعليل لهذه الحركات الإعرابيّة ومحاولة وضع قوانين للالتزام بها في التفكير النحويّ العربيّ , وهي غاية تطبيقيّة تعليميّة إلّا أنّ هذا التفكير اتخذ بعد ذلك على يد الخليل شكل النظرية العلميّة ثمّ قسمت علل النحو على أقسام ثلاثة : تعليميّة , وقياسيّة , وجدليّة , فكانت العلة التعليميّة هي السبب المباشر في القول بالعمل النحويّ تفسيرًا لتغير الحركة الإعرابيّة , ومن ثَمّ رأى النحويّون أنّ الحركة الإعرابيّة ما هي إلّا أثر مؤثر لا بدّ أن يكون قد أحدثها فحاولوا فلسفة تغير هذه

---

[١٢١] ينظر : أصول النحو العربيّ : ١٧١-١٧٢.

[١٢٢] ينظر : مقدمة لدراسة علم اللغة : ١١٩ .

الحركات على نهايات الكلمات والتماس علل مناسبة لهذه التغيرات , فنشأ بذلك ما تعارف عليه القدماء والمحدثون بالعامل [١٢٣] , فما العامل في اللغة ؟

ورد في لسان العرب : ((العامل في العربيّة ما عمِل عملًا ما فرفع أو نصب أو جرَّ , كالفعل , والناصب , والجازم , وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضًا وكأسماء الفعل , وقد عَمِل عَمَل الشيء في الشيء , أحدث فيه نوعًا من الإعراب))[١٢٤] .

أمّا العامل في اصطلاح النحويين فقد عرّفه الجرجانيّ بقوله : ((العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب))[١٢٥] .

فالعامل إذًا ما يؤثر في اللفظ تأثيرًا ينشأ عنه علامة إعرابيّة ترمز إلى معنى خاص وتتغير هذه العلامة بتغير العامل .

والعامل عند النحويين على قسمينِ لفظيّ ومعنويّ , وجعلوا الفعل أصل العمل والأسماء محمولة عليه , والحروف عندهم عوامل ضعيفة , فلا تعمل إلّا مختصة[١٢٦].

أمّا الفعل فإنّه لقوته كما يقول المخزوميّ ((يعمل متقدمًا أو متأخرًا ويعمل مذكورًا أو محذوفًا , ويعمل رفعًا ونصبًا , وهو من القوة بحيث أعار القدرة على العمل أسماء وحروفًا ؛ لأنّها تضمنت معناه)) [١٢٧] .

والعامل بحسب ابن جني هو المتكلم فنراه يُفصح عن ذلك بقوله : ((فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث , فالعمل من الرفع , والنصب , والجرّ والجزم , إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره , وإنّما قالوا : لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ)) [١٢٨] .

---

[١٢٣] ينظر: مقدمة لدراسة علم اللغة :١٢٠ , وإحياء النحو:٣١, واللغة بين المعياريّة والوصفيّة:٥١.

[١٢٤] لسان العرب , مادة (عمل) : ٥٦٨/١١ .

[١٢٥] التعريفات : ١٣٥ .

[١٢٦] ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ١٨٩ .

[١٢٧] في النحو العربيّ نقد وتوجيه : ١٠٠ .

[١٢٨] الخصائص : ١٠٩/١-١١٠ .

ويرى محمّد عيد أنّ الرأي الذي أحدثه ابن جني إنّما هو في حقيقة الأمر ((اجتهاد عارض لم يضعه موضع التطبيق بل كان فيما طبقه سائرًا مع التيار التقليديّ العام القائل بالعامل والعمل)) [١٢٩] .

أصبح للعامل النحويّ مكانة معتبرة بين علماء النحو إذ أولوه ما أولوه من العناية والاهتمام شأنه شأن الأصول الأخرى التي تأسست بمجوعها النظرية النحويّة , واتسعت دائرة البحث في العامل ومتعلقاته ابتداء من مفهومه ؟ وكيفية نشوء فكرته ؟ وأوّل من ألقى بذور هذه الفكرة ؟ ومراحل تطوره ؟ والخلاف بين النحويّين حوله قديمًا وحديثًا , وهكذا كان العامل معينًا يرفد التفكير النحويّ , فقد شغل من تفكير النحويّين حيّزًا كبيرًا , ومن نتاجهم بحوثًا وفيرة .

أوشكَ أصحاب التيسير أن يجمعوا على أنّ النحويين القدامى اقتبسوا فكرة العامل من المناهج الفكريّة التي سادت الأمصار الإسلاميّة في تلك الحقبة – ولاسيّما علم الكلام والفلسفة والمنطق– ومؤدى ذلك أنّه لا توجد فكرة من دون موجد فلا بدّ أن يكون تغير الحركات على أواخر الكلمات نتيجة لاختلاف العامل [١٣٠] , لذلك دعوا إلى إلغائها .

ومن هنا بدأت أفكار المنهج الوصفيّ تتسلل إلى النحو العربيّ , فدعوة أصحاب التيسير إلى إلغاء نظرية العامل وتعليلهم لدعوتهم تلك بأنّ اتباع نظام العوامل في النحو العربيّ يجر إلى الخروج عن الواقع اللغويّ لم تنشأ من فراغ بل جاءت استجابة لدعوة عالم اللسانيّات الكبير دي سوسير الذي رأى أنّ ((اللغة ..... لها كيان موحد قائم بذاته)) [١٣١] , وعلى ذلك ينبغي أن تدرس اللغة ((في حد ذاتها ومن أجل ذاتها)) [١٣٢] .

فالمنهج الوصفيّ بهذا المفهوم يسعى إلى إبعاد عنصر العقل في مجال الدرس اللغويّ , فهو يصف الظواهر اللغويّة مجردة من دون تدخل فيها ولا

---

[١٢٩] أصول النحو العربيّ : ٢٥٥ .

[١٣٠] ينظر : تقويم الفكر النحويّ : ١٩٦, ومناهج الدرس النحويّ في العالم العربيّ : ١٤٥.

[١٣١] علم اللغة العام : ٢٧

[١٣٢] المصدر نفسه : ٢٥٣ .

محاولة تفسيرها أو إدراك كنهها , والمعلوم أنّ نظرية العامل قائمة على أمور منهجيّة عقليّة من أجل الوصول إلى تفسير معقول لظاهرة الإعراب ؛ لذا نلفي علم اللغة الوصفيّ يرفض نظام العامل ؛ لوجود علاقة بينه وبين العقل .

ومن هنا سار بعض أصحاب التيسير على خطى المنهج الوصفيّ فتصدوا لنظريّة العامل , وحاولوا إلغاءها ؛ لتخليص النحو مما استتبعها من مؤثرات تبعد اللغة عن هدفها الحقيقيّ لتدخلها في التقديرات والتأويلات الفلسفيّة والمنطقيّة المؤدية إلى الغموض وبالتالي نفور المتعلمين من النحو بحسب رؤيتهم .

فها هو إبراهيم مصطفى الذي يعدّ أوّل من حمل لواء فكرة إلغاء نظريّة العامل في العصر الحديث نجده يعلّل نقده نظريّة العامل بجملة أسباب منها : إنّ التزام النحويين بنظريّة العامل جعلهم يلوون أعناق المعاني لتستقيم مع تقدير العوامل , فضلًا عن تنوع ذلك العامل من العامل الظاهر إلى العامل المقدر إلى المعنويّ كما أنّ النحويين اختلفوا في تقدير عوامل المعمول الواحد , فالمفعول به يقدر له البصريون الفعل عاملًا ناصبًا , ويقدر له الفرّاء الكوفيّ الفعل والفاعل عاملًا ناصبًا[١٣٣].

ومن أصحاب التيسير الذين أخذوا على القدماء شغفهم بالعامل وعنايتهم له مهدي المخزوميّ إذ يرى أنّ النحويين القدماء أضاعوا كثيرًا من الأصول التي هي من صلب موضوع دراستهم ولم يلتفتوا إلى أهميتها ؛ لعدم إدراكهم موضوع دراستهم وحدود تخصصهم فقال : ((واقتصروا في دراستهم على ما شغفوا به من فكرة العمل والعامل وقصروها على ما كانوا يلاحظون من تأثير لبعض الكلمات في بعض كتأثير الحرف في الاسم والفعل فيما كانوا يزعمون , وتأثير الفعل في الاسم , وتأثير الاسم في الاسم ولا يمثل ذلك إلا جانبًا ضئيلًا من جوانب الدرس النحويّ الحق ..... كل هذا – فيما أظنّ– إنّما نتج عن جهل القوم بموضوع دراستهم وبما كان يجب أن يسلكوه من نهج يلائم طبيعة موضوعها , ولو كانوا عرفوا هذا وذاك إذن لتغيرت ملامح الدرس النحوي , ولكان النحو خلقًا

---

[١٣٣] ينظر : إحياء النحو : ٣٤-٣٩ .

آخر)) [١٣٤] , فكان المخزوميّ أكثر صراحة في رفض نظريّة العامل إذ يقول : ((فقد حاولت أن اخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه , وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل .... وإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما كان ينبني عليه من تقديرات متمحلة لم تكن لتكون لولا التمسك بها , وبطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل , كباب التنازع , وباب الاشتغال)) [١٣٥] .

فكانت دعوة المخزوميّ إلى تجريد المنهج النحويّ من نظرية العامل تتردد في أكثر من موضع ولأكثر من مؤلَّف من مؤلفاته في النحو العربيّ [١٣٦] .

أمّا أحمد عبد الستار الجواري فيرى أنّ العامل ((هو السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه , وعن واقع وظيفته في النحو , وهو الذي خلق فيه أبوابًا لا لزوم لها , ولا فائدة فيها وعقّد قواعد الإعراب تعقيدًا لا مزيد عليه)) [١٣٧] .

وجاءت دعوة إبراهيم السامرائيّ لإلغاء نظريّة العامل موافقة لموقفه في تيسير النحو فعبّر عن ذلك بقوله : ((وعلى هذا فلا بد لنا ونحن نتشبث بفكرة تيسير النحو لطلاب العربيّة أن نأخذ بفكرة إلغاء العامل من حيث كونها أساسًا قام عليه منهج النحويين الأقدمين ، ومازلنا متمسكين به حتى في كتب ناشئينا الحديثة ، فما زال التلميذ الصغير يقول في الفعل المضارع : لتجدده عن كذا الناصب والجازم ، والتجدد في هذا الموضوع عامل معنويّ ؛ لأنّه يعني تجددًا عن كذا العوامل اللفظية)) [١٣٨] .

أمّا عباس حسن فقد اتخذ موقفًا وسطًا بين مؤيدي نظرية العامل ومعارضيها، إذ دعا إلى الأخذ بالعامل مع تجرده من التكلف والفلسفة فقال مبينًا سبب الأخذ بالعامل النحويّ بالرغم مما يحدثه من إشكالات ، وما يرافقه من تأويلات ظنيّة بعيدة عن روح اللغة ((إنمّا هو أخذ بالأيسر عملاً وتطبيقًا وإفادة

---

[١٣٤] في النحو العربيّ نقد وتوجيه : ٢٨-٢٩ .

[١٣٥] المصدر نفسه : ١٦ .

[١٣٦] ينظر : في النحو العربيّ نقد وتوجيه : ٣٤-٣٥ , ٢٠٨-٢٠٩ , وفي النحو العربيّ قواعد وتطبيق : ١٥-١٦ , ومدرسة الكوفة : ٢٧٤ , وغيرها من المواضع .

[١٣٧] نحو التيسير : ٤٦ .

[١٣٨] النحو العربيّ نقد وبناء : ٢١٨ .

بالرغم من أنّه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به ، ذلك أنّ الواقع اليقينيّ يقطع بأنّ الذي يجلب الحركات ويغيرها ويداور بينها إنمّا هو المتكلم ما في ذلك شك، ولكن لا بأس أن ننسى أو نتناس هذا الواقع مادامت الفائدة محققة في النسيان أو التناسي والضرر لا أثر له))[١٣٩], وذهب هذا المذهب محمّد الكسّار في المفتاح لتقريب النحو, ويبدو أنّ تمام حسان لم يكن مطمئنًا لنظرية العامل لذا نادى بتضافر القرائن ورأى أنّها تغني عن القول بفكرة العمل والعامل[١٤٠] , فهو بذلك يرفض نظريّة العامل ، ويرى أن التعليق هو الفكرة المركزيّة في النحو العربيّ وأنّ فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل والعامل النحويّ ؛ لأنّ التعليق يحدِّد بوساطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأوضح وأكثر نفعًا في التحليل اللغويّ لهذهِ المعاني الوظيفية النحويّة [١٤١] , وممن رفض نظريّة العامل من أصحاب التيسير خليل عمايرة إذ يرى أن الحركة الإعرابيّة ليست بأثر عامل ، فليس في النحو عامل ولا معمول , وإنّما المعنى هو المقتضي للحركات الإعرابية ، أي أن التغير في الحركة الإعرابيّة يكون نتيجة التغير في المعنى [١٤٢].

وثمة فئة أخرى من الباحثين المعاصرين تؤيد نظريّة العامل وتبيّن أهميتها لا في التعليم فها هو عبده الراجحي يرى أن فكرة العمل النحويّ في العربيّة لا تبتعد عن النحو الغربيّ بل هي الأمر الأساس في الدراسة التحويليّة التوليديّة ، وأنّ المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تكاد تختلف عن مصطلحات العرب القدماء فيقول : ((التحليل النحويّ عند التحويليين يكاد يتجه إلى تصنيف "العناصر" النظمية وفقًا لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداء , وتكاد المصطلحات التي يستعلمها التحويليون لا تختلف عن كلام

---

[١٣٩] اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٢٠١ , والنحو الوافي : ٧٣/١ .

[١٤٠] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٣١, يقصد بـ(قرائن الكلام) : الجو الخارجيّ الذي يحيط بالكلام من ظروف وملابسات فهو الخلفيّة غير اللغويّة للكلام أو النصّ.

[١٤١] ينظر : المصدر نفسه :١٨٩ .

[١٤٢] ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها : ١٦٥-١٦٦ ، والعامل النحويّ ، ٩٢.

العرب القدماء))[١٤٣], وبذلك فقد أثبتت النظريّة التوليديّة صحة ما ذهب إليه النحويّون القدماء بشأن أهمية العامل النحويّ وأثره في الوقوف على الحقائق اللغويّة التي ينتظمها التركيب وتحددها القواعد[١٤٤] , ومن ركائز التفكير النحويّ التحليل أو العلة النحويّة :

تأتي العلة لمعانٍ لغويّة كثيرة منها (العذر ، والسبب ، والمرض) , وتأتي العلة بمعنى الحدث الذي يشغل صاحبه عن حاجته ، كأن تلك العلة صارت شغلًا ثانيًا منعه عن شغله الأول [١٤٥] , أمّا في اصطلاح النحويين : فإنّ العلة تعد الركن الرابع من أركان القياس[١٤٦] , فعرّفها الرُّمانيّ بأنّها : ((تغيّر المعلول عما كان عليه))[١٤٧] . وتكون العلة النحويّة هي المؤثر عند الكفويّ إذ يقول : هي ((مايثبت الحكم بها)) [١٤٨], وذهب حسن خميس الملخ إلى أنّها ((تفسير اقتراني يبيّن علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة)) [١٤٩] , وترى خديجة الحديثيّ أنّها ((الصفة أو الميزة التي من أجلها أعطِيَ المقيس عليه، مثال ذلك أنّ للفاعل وضعًا خاصًا في الجملة فإذا تحقق هذا الوضع في أي كلمة صارت فاعلًا ، واستحقت الرفع ففي قولنا : (سافر زيدٌ) مثلًا ، فإنّ كلمة (زيدٌ) فاعل هنا في وقوع الفعل منه لذلك حكمنا له بالحكم النحويّ الذي هو الفاعليّة ، ثم تقول : إنّ كلمة (زيد) مرفوعة ؛ لأنّ كل فاعل مرفوع ، فقولنا : (كل فاعل مرفوع) هي العلة في رفع (زيد) لذلك حكمنا لزيد بالحكم الذي هو الرفع))[١٥٠] .

---

[١٤٣] النحو العربيّ والدرس الحديث ، بحث في المنهج : ١٤٨.

[١٤٤] ينظر: نظريّة النحو العربيّ:٣٦-٣٩، والخلاف النحويّ في ضوء محاولات التيسير الحديثة:١٧٥-١٧٦.

[١٤٥] ينظر : لسان العرب ، مادة (علل) : ٤٢٥/٩ .

[١٤٦] ينظر : الاقتراح :٣٩ .

[١٤٧] الحدود : ٦٧ .

[١٤٨] الكليّات : ٢٢١/٣ ، وينظر التفكير النحويّ عند الطبرانيّ : ١٣٨ .

[١٤٩] نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين : ٢٩.

[١٥٠] الشاهد وأصول النحو : ٣١٧.

والعلة كمصطلح بدأ بسيطًا ساذجًا ثم تطور واكتمل مفهومه ليتداوله العلماء في مصنفاتهم ، وارتبطت العلة بالحكم النحويّ ارتباطًا وثيقًا وعاصرت نشأته [١٥١] , ونجد القدامى – في ظل الخطاب النحويّ – يميّزون بين علل ثلاث[١٥٢] :

١– العلة التعليميّة : كقولنا للمتعلم : هذهِ الكلمة مرفوعة ؛ لأنها فاعل (مسند إليه) ، وهذهِ منصوبة ؛ لأنها مفعول به ، وينطلقون في هذا من نظريّة العامل وهذهِ العلل هي التي تحقق غاية النحو ، وقد أطلق عليها النحويّون العلل الأول ، وهذا النوع من العلل كان مقبولًا لدى النحويّين جميعهم حتى الذين رفضوا نظريّة العامل كابن مضاء القرطبي الذي أقرّ بأنّ العلل الأوّل تحصل بمعرفتها لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منها بالنظر .

٢– العلة القياسيّة : وتقوم هذهِ العلة على اشتراك المقيس والمقيس عليهِ في الحكم فيما تصور النحويّون أنّه علّة موجبة ، كقياسهم بناء اسم (لا) النافية للجنس على بناء الأعداد المركبة . والقياس – كما ذكرنا سابقًا – هو حمل الشيء على الشيء ، وإجراء حكمه عليه لنسبة بينهما ، وتسمى هذهِ العلل عند ابن مضاء بالعلل الثواني ، وقد اتخذ منهج ابن جني في إنكارها فدعى إلى إلغائها ، وكانت حجته في ذلك بأنّ هذهِ العلل يمكن الاستغناء عنها وإنّها من قبيل الفرضيات .

٣– العلة الجدليّة : وهي تلك العلة الخارجة عن بنية التركيب فهي كل ما يمكن الرجوع إليه بعد العلة التعليميّة والقياسيّة ، وذلك نحو : من يسأل في باب "إن" الناسخة من أي ناحية شابهت الحروف والأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهوها ؟ أبالماضية أم الحالية أم المستقبليّة ؟ وحين شبهوها بالأفعال ، لأي شيء عادوا بها ؟ هل إلى ما قدم مفعوله على فاعلهِ ؟ وما إلى ذلك من الأسئلة . فكل شيء جعلت لهُ علة جوابًا عن هذهِ القضايا . وقد أطلق ابن مضاء على هذا النوع من العلل اسم العلل الثوالث، ودعا إلى إسقاطها من الدراسات النحويّة ؛ لأنّه ليس في تلك التعليلات – حسب تصوره – فائدة في ضبط الألسن.

وتبدو حقيقة وضع النحو من طرف ثلة من العلماء كالسيوطيّ الذي يقول : ((النحو بعضه مسموع مأخوذ من كلام العرب ، وبعضه مستنبط بالفكر والروية ، وهو التعليلات ، وبعضه يؤخذ من صناعات أخرى)) [١٥٣] , ويراد بالصناعات الأخرى: العلوم التي كانت تؤطر البحث اللغويّ وتكسبه المصطلحات والأدوات نحو علم الكلام، وأصول الفقه والمنطّق فكان القدماء قد درسوا النحو على وفق المنهج الكلاميّ ، وساهم في ذلك أنّ بعض النحويّين الأوائل كان على اتصال بهذا المنهج فأغداهم فغلبوه في دراستهم للظواهر اللسانيّة ، فكان من نتيجة ذلك أن تسللت مصطلحات الكلام وأصوله ومبادئه إلى دراستهم [١٥٤] .

ولسنا نغالي إذا قلنا إنّ ما نادى به ابن مضاء من إلغاء للعلل الثواني والثوالث كان من بين القضايا التي لاقت قبولًا حسنًا في العصر الحديث فهاهم أصحاب التيسير قد استجابوا لتلك الدعوة لتوافقها مع ما دعا إليه المنهج اللسانيّ الحديث الذي اتخذوه إنموذجًا أعلى يحتذون به , فقد رفض ذلك المنهج كل ما يحيد باللغة عن مسارها الصحيح , إذ نرى أصحابه **ينفرون من التعليل القائم على التأويل والتقدير والمقايسة العقلية بين الظاهرتين .**

فها هو زعيمهم دي سوسير يدعو إلى التخلص من المفاهيم والتصورات غير اللغويّة التي استعارها اللغويون من المناهج الفكرية الأخرى قبل ظهور الفكر

---

[١٥١] ينظر : أصول النحو : ١٢٤ .

[١٥٢] ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٤–٦٦ ، والاقتراح : ٨١ ، والنحو العربيّ بين التقليد والمناهج اللسانية الحديثة : ٦٩–٧٠ .

[١٥٣] الاقتراح : ٤٠ .

[١٥٤] ينظر : النحو العربيّ بين التقليد والمناهج اللسانيّة الحديثة : ٦٨ .

اللسانيّ الذي أعاد النظر في سياقات الدرس اللغويّ ، إذ جعل دي سوسير الأساس في التعامل العلميّ مع الظواهر اللغويّة هو وصف تلك الظواهر وصفًا دقيقًا حقيقيًا من دون إيغال للأدوات الفلسفيّة والمنطقيّة في ثنايا ذلك التفسير[١٥٥] .

واستنادًا إلى ما دعا إليه دي سوسير جاء قرار أصحاب التيسير على صعيد البحث النحويّ بأنّ العلل النحوية لا تستند إلى واقع كما أنَّ الهامش الجدليّ الذي ينتظمها وما يكتنفه من براعة في الاحتجاج قد تزيغ بنا عن المقاصد المرجوة [١٥٦] , فكل ذلك أسهم في خلق نظرة نفور من تلك العلل في بعض الأحيان ، لذا نادى أصحاب التيسير بإلغائها من الدرس النحويّ ، وكان في طليعة أصحاب التيسير أولئك صاحب الإحياء .

تمثل موقف إبراهيم مصطفى من التعليل في رفضه لنظرية العامل وعنايته بنقدها حين قال ((على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم _ يعني النحاة _ أنهم جعلوا الإعراب حكمًا لفظيًا خالصًا يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يفوا بمذهبهم أو لم تفِ نظريتهم بكل حاجاتهم في الإعراب لأنهم بعدما شرطوا أن يكون العامل متكلمًا به أو مقدرًا في الكلام اضطروا إلى الإعتراف بالعامل المعنويّ))[١٥٧] .

وأمّا أمين الخولي فيرى أنّ كتب النحو أُثقِلت بالعلل الكثيرة المتنوعة التي أدت إلى نشأة الجدل النحويّ ، والبعد عن طبيعة العربية ودعا إلى التخلي التام عن التعليل النحويّ أيًا كان نوعه وعدَّ ذلك من باب الواجب التي يقتضي الأداء وطريقًا لتصحيح المنهج النحويّ[١٥٨] .

---

[١٥٥] ينظر : علم اللغة العام : ١٩ ، وأثر اللسانيّات في الخطاب النحويّ : ٩ .

[١٥٦] ينظر:الإيضاح في علل النحو:مقدمة المحقق،ومناهج الدرس النحويّ في العالم العربيّ: ١٣٢.

[١٥٧] إحياء النحو : ٤٠-٤١ .

[١٥٨] ينظر : مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب : ٧٤ (جمع فيه بعض محاضراته التي ألقاها سابقًا في التيسير منها(هذا النحو) و (الاجتهاد في النحو) .

ثم دعا في بحث له بعنوان (الاجتهاد في النحو) إلى تقديم التفسير اللغويّ الصحيح لظواهر النحو ، بدل تلك التعديلات النظريّة والتفسيرات المخترعة والاستعانة في ذلك بالتعليلات النفسية أو الاجتماعية أو العلمية لتلك الظواهر[١٥٩] .

وسار على خطاها المخزوميّ فقد عارض التعليل على الإجمال حين حدد هدفه من تأليف كتابه ((في النحو العربيّ قواعد وتطبيق)) إذ يقول :((هذا كتاب في النحو أقدمه بين يدي الدارسين مبرّأً مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعتهِ ، ولا من منهجهِ ، فقد ألغيتُ منهُ فكرة العامل إلغاءً تامًا ، وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحويّ ، وأبطلت فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى الاستعمال وحذفت من فصولهِ فصولًا لم تكن لتكون لولا شغف النحاة بالجدل العقليّ وتمسكهم بفكرة العمل ... متخذاً من آراء الدارسين الأولين أساسًا لدراسة النحو من أوله))[١٦٠] , كما وصف المخزوميّ النحو في القرن الرابع الهجريّ بأنّه ((في متاهة من التعليلات والتفسيرات التي لا تمت إلى اللغة بصلة))[١٦١] , فعلى ما يبدو أن المخزوميّ بمقولتهِ الأولى لم يقر بتأثره بالمنهج الوصفي الغربي في دعوته الإصلاحية والتيسيرية ، إلاّ أنّنا نحسبه واحدًا من ألمع أصحاب التيسير المتأثرين باللسانيّات الغربيّة وبمقولات رائد المنهج الوصفيّ دي سوسير على وجه الدقة . فقد رصد ذلك الأثر الدكتور حيدر محمّد جبر في بحثه الموسوم ((أثر اللسانيات في الخطاب النحويّ عند مهدي المخزوميّ)) إذ يقول : وقد وجدتُ أنّ اللسانيات في توجيه الخطاب النحويّ عند المخزوميّ يتحرك في إطار مقولات المدرسة الأوربيّة بزعامة مؤسسها فردينان دي سوسير ، إذ وجد فيها – على مايبدو–

---

[١٥٩] ينظر : مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب : ٨٣–٨٥ ، واتجاهات الدراسات اللسانيّة في مصر : ٢٢١.

[١٦٠] في النحو العربيّ قواعد وتطبيق : ٤٠٦.

[١٦١] أعلام في النحو : ٨٥.

معادلًا موضوعيًا لما يتطلع إليه من منهجية تخدم الرؤية الإصلاحية التي يطمح إليها)) [١٦٢] .

وأحسب أنّ هذا الأثر جليٌّ في مجمل دعواته الإصلاحيّة والتيسيريّة كما سنبيّن ذلك في مواقع لاحقة من هذا البحث , فقد وضّح د.حيدر محمّد جبر التقارب بين دعوة كلا الطرفين إلى الالتزام بالحدود التي يدرس ضمنها علم اللغة ناهيك عن التشابه بينهما في نقد المنهج المعياريّ التقليديّ , ويرى شوقي ضيف أنّ العلل التعليميّة (الأول) ضرورة للناشئة في تعلم النحو أمّا العلل الأخرى (الثواني والثوالث) فهي من باب التزيد غير المجدي ؛ لأنّها تفيد العقل من دون اللغة والنحو فلذلك ينبغي- بحسب رؤيته – إخراج هذه العلل المعقدة من النحو، ليتلقفها الباحثون والمتخصصون ، ودراستها ضمن ما أطلق عليه ((فلسفة العلل النحويّة)) [١٦٣] .

أمّا عبد الرحمن أيوب فنظر إلى فكرة التعليل في ضوء مبادئ المدرسة التحليليّة الشكليّة فهو يقبل العلل التي تربط ظاهرة لغويّة بظاهرة أخرى في الوجود والعدم ويرفض منها ما أقيم على أساس منطقيّ ، ويكتفي بتقرير الواقع لا غير[١٦٤] .

وفصّل القول في هذهِ المسألة تمام حسان ، إذ نظر إلى العلة كونها حقيقة معياريّة لوقوعها جوابًا للسؤال لماذا ؟ ووصفها بالضعف والانتحال لما فيها من عنصر الصنعة ، وحملها مسؤولية خلق نظرية العامل ، وذكر حسان أنّ العلة في منطق أرسطو أربع : ماديّة ، وفاعليّة، وصوريّة ، وغائيّة*، فأمّا العلتان الأوليان فلا يدخلان في موضوع العلم ؛ لعدم الحاجة لهما ، وأمّا الأخريان فهما مناط العلم ، فالعلة الصوريّة تقع جوابًا للسؤال كيف؟ ولذا فإنّها تدخل ضمن المنهج الوصفيّ البنيويّ ، إذ تصف الكيفيات التي يتم بها السلوك اللغويّ ، فهي بهذا معترف بها علميًّا ، وعلى ذلك يكون جواب من سأل : لِمَ رُفع الفاعل ؟ كذا نطقت به العرب ، والعلة الغائية تقع جوابًا للسؤال لماذا ؟ لذا فإنّها ألصق بالمنهج المعياريّ ؛لأنها تقوم على أمور غيبية ، وعلى الحدس والتخمين ، فهي بهذا لا تتناسب والبحث العلمي ، فمن أمثلة ذلك علل النحويّين في رفع المرفوعات ونصب المنصوبات وبناء المبنيات، وإعراب المعربات أو بعبارة أدق وأوضح ما ذكروه من علل تعليميّة وقياسيّة وجدليّة[١٦٥]. وهنا نحسب أنّ الإجابة التي طرحها حسان من أجل

---

[١٦٢] أثر اللسانيّات في الخطاب النحويّ عند مهدي المخزوميّ : ٤-٥ .

[١٦٣] ينظر : مقدمته لكتاب الرد على النحاة : ٣٣- ٣٤ .

[١٦٤] ينظر : دراسات نقديّة في النحو العربيّ : ٢٩- ٣٠ ، وينظر اتجاهات الدراسات اللسانيّة في مصر (١٩٣٢ - ١٩٨٥) : ٢١٩ .

[١٦٥] ينظر : الأصول : ١٨٩ ، وأصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث : ١٦٦.

تعليل ظواهر اللغة : كذا نطقت به العرب ، أو : إنّه العرف اللغويّ ، تمثل موقفًا سلبيًا تجاه اللغة وظواهرها ؛ ((لأنّ التعليل أو التفسير من المهام الأصلية لعالم اللغة ، بل أصبح جزءًا من مهمة النظرية اللغوية المعاصرة))[١٦٦] , والأنسب – حسبما نرى– أن نلجأ إلى الوصف والتفسير على أن لا يخرج ذلك التفسير عن دائرة اللغة أو يبتعد عنها في شيء.

ويبيّن حسّان أنّ موقف الباحث من هذهِ العلل، وموقف اللغويّين الوصفيّين عامة ، الاعتراف بالعلة الصوريّة في البحث اللغويّ، ورفض العلة الغائية، أمّا المعلم فإنّه يستخدم– ضرورة – العلة الغائية طريقًا لإنجاح عملية التعليم [١٦٧] , ويرى أنّ قبول نقاد النحو – كما يسميهم – للعلل الأولى يضعهم في قائمة المعلمين ويخرجهم من طائفة الباحثين ، وأمّا رفضهم للعلل الأخرى فهم على صواب في ذلك [١٦٨] .

ونظر معظم أصحاب التيسير إلى العلة النحويّة من الزاوية نفسها التي نظر من جهتها من سبقهم من الباحثين الناقدين لهذه الفكرة .

ويتضح لنا أنّ ما تقدم من آراء تتفق والمنهج الوصفيّ التقريريّ الذي يصف السلوك اللغويّ من غير أن يلتمس له تعليلًا أو تفسيرًا . لكن بدا لنا أنّ المنهج الذي اتبعه معظم أصحاب التيسير قد جانب الصواب في بعض أفكاره ؛ لذا نجد أنّ منهم من تراجع عن بعض آرائه عندما وصلت إليهم آثار النظرية التوليديّة التحويليّة , فهذا تمام حسّان الذي كان يقول في عام (١٩٥٧م) ((نرجو أن نكون قد بيّنا فساد العامل في النحو , بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل))[١٦٩] , عاد عن شيء من رأيه سنة (١٩٧٨م) فقال : ((يبدو أن النموذج التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية , ويمكن للغة العربية أن يعاد

---

[١٦٦] ينظر : العربيّة وعلم اللغة البنيويّ : ١٨٦ .

[١٦٧] ينظر:اللغة بين المعياريّة والوصفيّة:٤٨– ٥٠، والأصول: ١٩٣، وأصول النحو العربيّ،١٦٨.

[١٦٨] ينظر : السابق ، واتجاهات الدراسات اللسانيّة في مصر : ٢٢٠.

[١٦٩] اللغة والمعياريّة والوصفيّة : ٥٤ .

وصفها ألسنيًا من خلاله)) [١٧٠] , بل ذهب إلى أبعد من ذلك عام (١٩٨٤م) حين قال : ((من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته)) [١٧١] .

فهنا ينبغي لنا أن نشير إلى فكرة التعليل وجدت لها مكانًا في المنهج التوليديّ بعد أن أباها المنهج الوصفيّ [١٧٢] .

فمن المعروف أنّ تشومسكي يرى من خلال نظريته التوليديّة أنّ نموذج نظام اللغة ينبغي أن يشتمل على كفاءتين : الكفاءة الوصفيّة , أي دقة الوصف , والكفاءة التفسيريّة , أي القدرة على الإيضاح , ولعلّ فكرة التعليل تدخل ضمن الكفاءة التفسيريّة , وسنوضح ذلك في ثنايا حديثنا عن التراكيب النحويّة في الفصل الثاني .

ويعد التأويل واحدًا من أهم الأسس والأصول التي قام عليها التفكير النحويّ إلّا إنّنا لا نكاد نجد حدًّا مستقلًا للتأويل في مؤلفات النحويين الأصوليّة ؛ لأنّ النحويّين القدامى لم يبحثوا عن التأويل بحثًا مباشرًا إذ لم تتحدد له آنذاك صورة واضحة المعالم في أذهانهم وإنّما شرعوا بالحديث عن مظاهره المختلفة من دون أن يربطوا تلك المظاهر مع بعضها تحت عنوان موحد يجمعها .

إلّا إنّه في المعاجم اللغويّة يتفرع إلى معانٍ عدّة منها :

- الرجوع والعاقبة والجزاء , التفسير والبيان [١٧٣] , التدبّر والتقدير [١٧٤] .

وفي اصطلاح النحويين يعني : ((صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية لتقدير وتدبر وأنّ النحاة قد أوّلوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه)) [١٧٥] .

---

[١٧٠] إعادة وصف اللغة العربيّة ألسنيًّا :١٨٤ , وينظر : موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربيّ : ١٧٠ .

[١٧١] اللغة العربيّة والحداثة:١٣٧ , وينظر:موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربيّ:١٧٠.

[١٧٢] ينظر : اتجاهات الدراسات اللسانيّة المعاصرة في مصر : ٢٢٢ .

[١٧٣] ينظر : العين , مادة (أول) : ١٠٠/١ , ولسان العرب , مادة (أول) : ٣٩/١١ .

[١٧٤] ينظر : لسان العرب , مادة (أول) : ٣٩/١١ , والقاموس المحيط , مادة (أول) : ١٢٤٤/١.

وعرّفه أبو المكارم بأنّه : ((محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة نحويًا إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية , أو بتعبير آخر هو : صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد)) [١٧٦] .

فالتأويل كما يتضح من تعريفاتهم هو صرف الظواهر اللغويّة إلى غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو , والباعث لذلك هو التعارض بين الأسلوب اللغويّ وعلم النحو .

ووصولًا إلى التأويل السليم ظهر مفهوم "التقدير" الذي يمهّد السبيل للحالة التوقيفيّة بين التعارض اللغويّ والنحويّ , وذلك بافتراض محذوف هو العامل أو المعمول أو غير ذلك [١٧٧] , فالتقدير بهذا المفهوم يمثّل مظهرًا من مظاهر التأويل ومن مظاهر التأويل الأخرى : الحذف والاستتار .

تباينت تقديرات النحويين بين ما كانت ضرورة لا بد منها , إذ إنّ المعنى لا يستقيم من دونها , وبين ما أوّلوه بسبب الصناعة النحويّة لا الضرورة المعنويّة فيكون بذلك التقدير متلائم مع الصنعة الإعرابيّة إلّا أنّه مُفسد للمعنى مفسد للجملة.

والتأويل كثير في ثنايا اللغة والتراث النحويّ , لذا قال سيبويه : ((وليس شيء مما يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهًا)) [١٧٨] .

إذ يلجأ النحويون إلى التأويل الذي صنعته أذهانهم ((إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول , أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتتكلم إلّا بها فلا تأويل)) [١٧٩] , ويراد بالجادة هنا ((قواعد النحاة وليس النطق العربيّ)) [١٨٠] وهذا يعين أنّ النحويّين ((قد أولو الكلام وحرفوه عن ظاهره كي يوافق قوانين النحو وأحكامه)) [١٨١] .

---

[١٧٥] أصول النحو : ١٨٥ .

[١٧٦] الحذف والتقدير : ٢٠٤ .

[١٧٧] ينظر : التأويل وتجلياته وتمثلاته ودوره في النحو العربيّ : ١٩ .

[١٧٨] الكتاب : ٣٢/١ .

[١٧٩] الاقتراح : ٧٥ .

[١٨٠] أصول النحو : ١٨١ .

[١٨١] المصدر نفسه : ١٨١ .

وفي دعوة إلى عدم الإفراط في التأويل يقول أبو حيان : ((أنّه متى أمكن حمل الشيء على ظاهره أو على قريب من ظاهره ؛ كان أولى من حمله على ما يشمل الفعل أو على ما يخاف الظاهر جملة)) [١٨٢] .

ويرى معظم الباحثين المحدثين أنّ جنوح النحويين القدامى إلى التأويل والإغراق في آلياته كان نتيجة خلطهم بين أمرين من الحق أن يفرق بينهما وهما "المعنى الفلسفيّ" و"المعنى الشكليّ" فقد جعلوا الأخير أساسًا كما يجب أن تؤديه النصوص , فإذا لم تؤدهِ استكملت بآلية الحذف وادعاء الإضمار , فإن وجدوا على سبيل المثال الفعل في اللفظ فلا بدّ أن يستكمل بالفاعل , وهنا يأتي أثر التقدير وادعاء الإضمار بوصفه مظهرًا من مظاهر التأويل النحويّ [١٨٣] .

يقول تمام حسّان : ((التأويل لم يكن إلّا لأمرين لا ثالث لهما , وهما :

الأول : عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع .

الثاني : حرص النحاة على تفسير كل ما سمع في ضوء الأصول والقواعد)) [١٨٤].

ويرى محمّد عيد أنّ التأويل يقلب الحقائق ويباين التفكير العلميّ السليم ؛ لأنّ العناية بالأمثلة فيه ليست لدراستها وبيان نواحيها , والوصول إلى القاعدة عن طريقها , بل انقلبت إلى نوع من التمرين , لتأويل ما أشكل على القاعدة , وطابع الدراسة اللغويّة في القرن العشرين خاصة لم يعد يعنى بغير المادة اللغويّة أساسًا للوصف , وأمّا التأويل فإنّه يباين ذلك تمامًا ؛ إذ إنّ مضمونه البحث عن الباطن خلف الظاهر [١٨٥] .

لذا نادى معظم أصحاب التيسير بالابتعاد عن التأويل في تفسير النصّ أو الجملة كونه يتكئ على المنطلقات الفلسفيّة والمنطقيّة التي تخلق الجدل والنزاع بين العلماء .

ولا يعترف المنهج الوصفيّ بمثل هذا الالتزام المنطقيّ وهذه اللابديّة في فهم الجملة , فهو يرى أنّ الجملة حقيقة هي التي تؤدي الفائدة التامة , أمّا فيما يخص تكوينها الشكليّ فلا يشترط في النصّ وجود ((مسند ومسند إليه)) فقد تتحقق الفائدة المرجوة بوجودهما معًا , وقد يكتمل المعنى وتتحقق الفائدة بكلمة واحدة كقولنا : ((تعال , لا , صه ..... إلى آخره)) فكل مفردة من هذه المفردات تؤدي معنىً كاملًا يكتفي بنفسه وتسمى هذه الجمل "الجمل ذات الطرف الواحد" [١٨٦] .

---

[١٨٢] البحر المحيط : ٢٥٨ .

[١٨٣] ينظر : أصول النحو : ١٨٢ , ودراسة في ضوء المنهج الوصفيّ : ٥ .

[١٨٤] الأصول : ١٦٠ .

[١٨٥] ينظر : أصول النحو : ١٨١ .

[١٨٦] ينظر : دراسة في ضوء المنهج الوصفيّ : ٤-٥ .

يتضح مما سبق أنّ المنهج الوصفيّ يعتمد على دراسة اللغة دراسة خالصة , أي تدرس بصورتها التي هي عليها , خالصة من الأفكار الذهنيّة والفلسفيّة ومناهج التفكير الأخرى التي يطَوِّع المؤول اللغة لتتفق معها [١٨٧] .

وهذا ما أوصى به دي سوسير دارس اللغة هو أن ينطلق من اللغة نفسها تاركًا خلفه كل الاعتبارات التي تبعد اللغة عن طبيعتها إذ يقول : ((الهدف الحقيقي الوحيد لعلم اللغة هو الحياة الطبيعيّة الاعتيادية للغة لها وجود))[١٨٨] .

ويعدّ الخلاف النحويّ من روافد التفكير النحويّ المهمة فمن المؤكد أنّ موضوع الخلاف في الدرس النحويّ التقليديّ قد حظي باهتمام واضح بين الدارسين قديمًا وحديثًا حتى غدت فكرة الخلاف النحويّ , وتفرق النحويّين مذاهب أو مدارس مختلفة أمرًا مستقرًا في أذهان الدارسين فلا يقوى أحد على إنكاره , فإذا تصفحنا الكتب النحويّة فلا تكاد تمر بنا مسألة نحويّة إلّا والخلاف مصاحبًا لها .

فقد نشأت تلك الخلافات والمناظرات بين الاتجاهات النحويّة منذ زمن مبكر من تأريخ نشأة النحو العربيّ , إذ يرى مهدي المخزوميّ أنّ الدرس النحويّ منذ أواسط القرن الثاني الهجريّ سار في اتجاهين [١٨٩] .

ومن هنا بدأ الخلاف بين النحويين وساهمت تلك الخلافات في إثراء الفكر النحويّ العربيّ بما تمثله من جودة الطرح وعرض الدليل وتفنيد رأي الآخر وطرحه فقد كانت في واقعها السبب الحيّ في إيجاد حركة علميّة قوامها التنافس والإبداع [١٩٠] .

ونستطيع القول أنّ الخلاف النحويّ ظاهرة طبيعيّة بالنظر إلى خصوصية اللغة العربيّة وما تتحمله من إمكانية التأويل والتوجيه وقد قالوا قديمًا بأنّ الإعراب

---

[١٨٧] ينظر : أصول النحو : ١٨١-١٨٢ .

[١٨٨] علم اللغة العام : ٩٠ .

[١٨٩] ينظر : الدرس النحويّ في بغداد : ٩.

[١٩٠] ينظر : المسائل الخلافيّة بين المدرستين الكوفيّة والبصريّة ودورها في إثراء الفكر اللغويّ والنحويّ : ١٠٩ .

فرع المعنى ولما كان التأويل والتوجيه مبنيين في الأصل على الفهم , ولما كان الفهم متعددًا فإنّ ذلك أوجب تعدد الآراء واختلافها .

فهناك مسائل نحويّة يلجأ فيها النحويون غلى التأويل ؛ لأنّ الصناعة النحويّة توجب عليهم ذلك ؛ لأنّ ما ثبت عنهم أنّهم يصنعون القواعد وتكون هي الأصول , ثمّ رأوا ما يخالف صنيعهم لجأوا إلى التأويل [١٩١] , وقد يكون ذلك من التأويل على حساب المعنى , من أمثلة ذلك خلافهم في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط نحو قوله تعالى : ﴿إِذَآ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [١٩٢] , وقوله تعالى : ﴿ٱلۡحَدِيدِ ٱلۡمُجَٰدِلَةِ ٱلصَّفِّ ٱلۡجُمُعَةِ﴾[١٩٣], وقوله: ﴿ٱلرَّعۡدِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡحِجۡرِ ٱلنَّحۡلِ ٱلۡإِسۡرَآءِ ٱلۡكَهۡفِ مَرۡيَمَ﴾[١٩٤] .

ذهب جمهور النحويون في هذه المسألة إلى أنّ الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل لفعل محذوف وجوبًا يفسره المذكور وعلى هذا يكون تقدير الآيات السابقة بحسب جمهور النحويين (إذا كورت الشمسُ كورت) و(وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك) و(قل لو تملكون تملكون) [١٩٥] .

وحجتهم في ذلك أنّه لا يجوز الفصل بين أداة الشرط ((وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل , ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملًا فيه لأنّه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه , فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعًا بلا رافع وذلك لا يجوز , فدلّ على أنّ الاسم يرتفع بتقدير فعل , وأنّ الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدَّر)) [١٩٦] .

---

[١٩١] ينظر : أثر الخلافات النحويّة : ٢٧٨ .

[١٩٢] التكوير : ١ .

[١٩٣] التوبة : ٦ .

[١٩٤] الإسراء : ١٠٠ .

[١٩٥] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣٦٧/١ .

[١٩٦] الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦١٦/٢ , وينظر : الكتاب : ١١٣/٣-١١٤ .

في حين ذهب الأخفش الأوسط إلى أنّ الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ ؛ لأنّه لا يشترط أن يلي أداة الشرط فعل , بل يجيز أن تدخل أداة الشرط على الفعل أو على اسم بعده فعل [١٩٧] .

وجليٌّ أنّ الخلاف بين النحويين في هذه المسألة ذو أثر في المعنى فما ذهب إليه الجمهور مسَّ سلامة التعبير ؛ لأنّ تقديرهم هنا كما يقول إبراهيم مصطفى يفسد المعنى وينبو عنه الذوق [١٩٨] , بخلاف رأي الأخفش الذي حافظ على سلامة المعنى وجمال التعبير .

وكان النحويون يختلفون فيما بينهم اختلافًا واسعًا في كثير من مسائل النحو الفرعيّة فابتعدوا في بعض الأحيان عن مهمتهم الأساس المتمثلة في وصف اللغة للمتعلمين كما ينطق بها العرب الفصحاء في عصر سليقتهم اللغويّة .

ويرى بعض الباحثين أنّ كثيرًا من تلك الخلافات بين علماء النحو مرّدها إلى اختلاف لهجات قبائل العرب في كثير من النواحي سواء أ كان الاختلاف في الحركة الإعرابيّة أم في غيرها [١٩٩] .

ورأى أصحاب التيسير أنّ كثيرًا من المسائل الخلافيّة التي شُغِل بها النحويون أنفسهم فاختلفوا فيها اختلافًا واسعًا لا يترتب عليها حكم يفيد المتكلم ودارس العربيّة شيئًا , بل إنّها مما يثقل كاهله ولاسيّما تلك المسائل العقليّة البحتة التي تخرج بالدارس عن حدود الدرس اللغويّ كمسألة أصل الاشتقاق وقضية التنازع التي تبرز فيها معطيات علم الفلسفة والمنطق بوضوح [٢٠٠] ؛ لذا رأوا أنّ نبذ مثل هذه الخلافات ضرب من التيسير؛ لأنّ المتعلم اليوم ما أحوجه إلى التخلص من هذه التقديرات الجوفاء , فقد وقف إبراهيم السامرائيّ على كثير من المسائل الخلافيّة بين النحويين القدماء موقف الرافض المنكر فهو يرى أنّ كثيرًا من تلك الخلافات لا تعدو أن تكون جدلًا عقيمًا يخلو من قرائن تدل على صدق

---

[١٩٧] ينظر : معاني القرآن : ٢/ ٣٢٧ , وأثر الخلافات النحويّة : ٢٧٤ .

[١٩٨] ينظر : إحياء النحو : ٣٤-٣٥ .

[١٩٩] ينظر : الخلاف النحويّ في المقتصد : ٦٦٧ .

[٢٠٠] ينظر : المصدر نفسه : ٦٦٧ .

الحجة من عدمها , فإنّ مثل تلك الخلافات لا تكشف للباحث فرقًا جوهريًّا في كثير مما ذهبوا إليه من آراء مختلفة [٢٠١] .

ويرى تمام حسّان ((إنّ بعض ما يقض مضاجع الطلبة في خلافات النحو والصرف في أيامنا هذه يستحق أن يعاد فيه النظر وأن يرجع إلى النصوص الأولى التي استقيت من القواعد المتضاربة في المسائل الخلافيّة ومسائل الشذوذ والسماع))[٢٠٢] .

أمّا حسن عون فيرى أنّ نحويي العربيّة أساؤوا إلى الدرس النحويّ وعوصوه بما تعرضوا له من خلافات في المسائل النحويّة مصدرها الاعتماد على اللهجات العربيّة التي يمكن أن توضع بجانب لهجة قريش من حيث فصاحتها وسلامتها مثل لهجة تميم وطيء وغيرها , واشتمال اللغة على لهجات أمر طبيعيّ لا مجال لإنكاره أو تناسيه ولكن الجديد هو أنّ النحويين هنا قد أخذوا في عدهم عدّة لهجات لتقعيد قواعدهم وبناء قوانينهم لخلّصوا النحو على الأقل من شوائب الخلافات الكثيرة وآثار الجدل العنيف [٢٠٣] .

وبالمقابل يرى فئة من الباحثين المحدثين أنّ للخلاف النحويّ أهمية كبيرة في إثراء الفكر النحويّ من خلال تحريك وتقويم تلك المناظرات والخلافات إذ إنّ دور المناظرة يكمن في تجلية الحقيقة [٢٠٤] ؛ لذا يرى "حسن منديل" أنّه ينبغي الاهتمام بدراسة الخلاف النحويّ وإدخال شيء منه في المناهج الدراسيّة , واختيار الرأي الأيسر والأنسب من تلك الخلافات [٢٠٥] .

---

[٢٠١] ينظر : النحو العربيّ نقد وبناء : ٧١ .

[٢٠٢] اللغة بين المعيارية والوصفيّة : ٨٣ .

[٢٠٣] ينظر : دراسات في اللغة والنحو : ٧٦-٧٧ , وموقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربيّ : ٤٥-٤٦ .

[٢٠٤] ينظر : المسائل الخلافيّة بين المدرستين الكوفيّة والبصريّة ودورها في إثراء الفكر اللغويّ والنحويّ : ٠٩

[٢٠٥] ينظر : الخلاف النحويّ في ضوء محاولات التيسير الحديثة : ٢٣٣ .

فقد كان من نتائج الخلاف النحويّ عند نحاتنا القدماء أن ظهرت لهم آراء جديدة ونظرات ثاقبة امتلأت بها مؤلفاتهم , وقد كان لتلك الآراء والنظرات أثر مهم في تطور الدرس النحويّ في العصر الحديث , وقد تمثّل هذا التطور في استفادة علماء اللغة المعاصرين في دراستهم العربيّة بما قاله نحاتنا القدماء ، إذ استوى ما قاله المتقدمون , وطوَّروه بما يتوافق وطبيعة اللغة في هذا العصر وهكذا ساهمَ الخلاف النحويّ في إثراء التفكير النحويّ قديمًا وحديثًا .

إذًا التفكير النحويّ هو الخطوط الرئيسة التي سار عليها البحث النحويّ والتي تعود إلى بداية نشأة البحث النحويّ العربيّ , وليس من شأن الدراسة التي نحن بصددها البحث في نشأة النحو العربيّ وتطوره , فكلّ ما يمكن قوله بهذا الصدد هو أنّ النحو شأنه شأن العلوم يصعب على الباحثين تحديد نقطة انطلاق لمسيرة فكره ((ويبدو أنّ هذه القضية ترتبط جدليًّا بتأريخ المعرفة أو العلم بمعناه العام)) [٢٠٦] .

ويرى عفيف دمشقية أنّ البحث في أصل نشأة النحو أمرٌ عسير إذ يقول : ((إذا كان تحديد الزمن الذي نشأ فيه علم النحو باعتبار جذوره الأولى من الصعوبة بمكان, فإنّ البحث في أصل نشأته لا يقل صعوبة وعسرًا . فالآراء حول أصل النحو العربي من التشعب والتضارب بحيث يخرج منها الدارس بقناعة واحدة هي أنّه لا سبيل إلى الركون لرأي واحد من تلك الآراء باعتباره الرأي الحاسم القاطع)) [٢٠٧] .

لكنّي أحسب مناسبًا هنا عرض نبذة عن المناخ العام الذي تأسس تحت ظله النحو العربيّ فليس لأحدٍ أن يدعي علمًا من العلوم يمكن أن يبحث مستقلًا بنفسه عن مسارات البحث الأخرى لا سيّما تاريخ ذلك العلم ((فما يرشح عن علم في مرحلة تأريخية معينة له علائقه بالطروحات السابقة واللاحقة له)) [٢٠٨] , إذ لا بدّ لمن يبحث في ظاهرة علميّة أو جزئيّة من جزئيات علم ما أن يتصل بتأريخ ذلك

---

[٢٠٦] الدراسات اللغويّة عند عبد الرحمن أيوب : ١٠٢ .

[٢٠٧] تجديد النحو العربيّ : ١١-١٢ .

[٢٠٨] تمام حسّان في معيار النقد اللسانيّ : ٢٥١ .

العلم ؛ لأنّ تأريخ العلوم يعود بنا إلى أصول الممارسات العلميّة لفهمها بكيفية أفضل وأعمق كما أنّه يؤرخ للتطورات المتعاقبة في صوغ المبادئ العامة [٢٠٩] .

فقد أثارت قضية بداية نشأة النحو جدلًا وافرًا بين الدارسين القدماء منهم والمحدثين على حدٍّ سواء , فهنالك من يرى أنّ هذه النشأة تعود إلى ما قبل الإسلام , فقد ذهب ابن فارس إلى النحو العربيّ قديم وأنّ العرب قبل الإسلام كانوا على معرفة بمصطلحاته وأنّهم كانوا يتأملون مواقع الكلام وما ينطق من كلام كان عن خبرة ودراية بقوانين العربيّة , يقول : ((إنّ هذين العلمين (النحو والعروض) قد كانا قديمًا وأتت عليهما الأيام وقلّا في أيدي الناس , ثم جددهما هذان الإمامان , أي أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي المتوفى سنة (٦٩ه) , والخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة (١٧٠ه)))[٢١٠] .

ويستدل ابن فارس على رأيه هذا ويعضده بقوله : ((ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة وغيرهم بالعربية كتابهم المصحف على الذي يعلله النحويون في ذوات الواو والياء . والهمز والمد والقصر فكتبوا ذوات الياء بالياء , وذوات الواو بالواو, ولم يصوروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكنًا في مثل هذا الخبء والدفء والملء)) [٢١١].

وبناء على ما تقدم يكون "النحو" في هذا المذهب وحيًا وتوقيفًا من الله تعالى , علّمه آدم "عليه السلام" , ونقله آدم إلى أبنائه من البشر الذين راحوا ينطقون بالعربيّة مضبوطة "معربة" من غير ما حاجة إلى كتاب أو مرشد . حتى كان يوم ضعفت فيهم هذه "السليقة" [٢١٢] , فقام أبو الأسود يرسم لهم "العربيّة" لبعثها من جديد في قرائحهم [٢١٣]

---

[٢٠٩] ينظر : تمام حسّان في معيار النقد اللسانيّ : ٢٥١ .

[٢١٠] الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها : ٣٤-٣٥ .

[٢١١] المصدر نفسه : ٣٩ .

[٢١٢] ينظر : من أسرار العربيّة : ٣٤-٣٥ .

[٢١٣] ينظر : تجديد النحو العربيّ : ١٣ .

وهناك رأي يدور حول تأثر العرب لدى وضعهم نحوهم بمن سبقهم من الأمم إلى ذلك, كاليونان , والهنود , والسريان واقتفائهم خطاهم في هذا العلم .

والقائلون باقتباس النحو عن اليونان بعض المستشرقين وتابعهم في رؤيتهم تلك عدد من أصحاب التيسير العرب , وحجة هؤلاء أنّ "قواعد الإعراب" بكلِّ ما يلابسها من تشعب ودقة لا يعقل أن تكون إلّا من خلق النحويين في العصور المتأخرة , وقدموا على ذلك أدلة كثيرة أهمها اثنان :

الدليل الأوّل : خلو اللهجات العربيّة العامية المستعملة في شتّى الأقطار العربيّة من الإعراب .

الدليل الثاني : انتفاء إمكان مراعاة قواعد الإعراب ؛ لما تحتاجه من اليقظة ودقة الملاحظة في لغة الخطاب اليوميّ ؛ لأنّ هذه اللغة تميل عادة إلى اليسر وتتوخى السهولة في التعبير[٢١٤] .

وقد غالى بعضهم في ذلك , فنفى فكرة أن يكون الإعراب مراعيًا حتى في لغة الكتابة (اللغة الأدبيّة المشتركة) وأنّ النحويّين إنّما اختلفوا لتزويد لغتهم بنظم شبيهة بنظم اللغة اليونانيّة , كي تسمو اللغة العربيّة إلى مصاف اللغات الراقية , ويستدلون على ذلك باستحالة أن تكونَ قواعد الإعراب – وهي ما هي في الدقة والتفرع – قد نشأت من تلقاء نفسها في عقليّة ساذجة كعقلية العرب في عصورهم الأولى [٢١٥].

مراحل نشأة وتطور التفكير النحويّ العربيّ

عرف للأمة العربيّة نحو عريق فقد توارثه جمهور النحويّين عبر حقب زمنيّة متعاقبة جيلًا بعد جيل بدءًا من نشأته الأولى إلى ما عرفه من نمو وتطور بعد ذلك .

---

[٢١٤] ينظر: تجديد النحو العربيّ : ١٣-١٤ .

[٢١٥] ينظر : فقه اللغة : ٢٠٥ .

والتفكير النحويّ العربيّ الذي نعرفه اليوم قد مرَّ في تطوره بمراحل متعددة يمكن إيجازها في خمس مراحل متدرجة تسلم كلَّ مرحلةٍ إلى أخرى تليها . وهذا التقسيم اقترحه عدد من النحويّين كان من بينهم عليّ أبو المكارم ومحمّد الطنطاويّ[٢١٦].

مرحلة النشأة والنمو أو ما يسميها بعض الباحثين* (مرحلة الجدل اللغويّ)

كانت نشأة العلوم العربيّة ومن بينها علم النحو أثرًا من آثار الإسلام فالقرآن الكريم كان محور اهتمامها , إذ توارت أعمال عدّة على النصِّ القرآنيّ توزعت بين جمعه وضبط نصه ونقطه نقط الإعراب وما إلى ذلك من أعمال [٢١٧] , فظهر علم النحو ليضع القواعد التي تصون المتكلم عن الخطأ في الإعراب الذي كان قد بدأ ظهوره بانتشار الإسلام بين شعوب غير عربيّة وامتد إلى قراءة القرآن الكريم , ولم يكن ظهور اللحن في العربيّة وخوف أولي الأمر على القرآن الكريم منه وحده الذي دعاهم إلى وضع العلوم العربيّة بل دعتهم إلى ذلك دواعٍ كثيرة منها الرغبة الشديدة في فهم النصّ القرآنيّ وتعرف أسراره كما وجدت لدى المسلمين من غير العرب حاجة ملحة إلى تعلم العربيّة والتعبُّد بكتابها الخالد , ومن ثَمَّ فإنّ العربيّة قد بدأت تحتك بلغات أخرى فتؤثر فيها وتتأثر بها وبدأ العرب حينئذٍ ينظرون إلى لغتهم نظرة المتأمل الباحث , ومن هنا يمكن القول إنّ نشأة العلوم العربيّة ومنها علم النحو كانت أثرًا من آثار نضج العقليّة العربيّة [٢١٨].

والنحو في بداية هذه المرحلة لم ينفصل عن بقية البحوث القرآنيّة بل ظلَّ مرتبطًا بها والنحويون منشغلون بها أيضًا , ذلك أنّ الرعيل الأوّل من الناهدين لتعليم تلك الأقوام الأعجميّة كان لا بدّ أن يصطدموا بهذه المشكلات اللغويّة والتي أجبرتهم على النظر في تراثهم اللغويّ وفي كتابهم الكريم وتسجيل ملحوظاتهم بيد

---

[٢١٦] ينظر : التفكير النحويّ عند عبد الرحمن الحاج صالح : ١٨ , * منهم عبد الرحمن أيوب .

[٢١٧] ينظر : الدراسات اللغويّة عند عبد الرحمن أيوب : ١٠٩ .

[٢١٨] ينظر : المدارس النحويّة : ١١-١٢ .

أنّ هؤلاء كانوا كلهم من قرّاء القرآن الكريم مما أدى بهؤلاء القرّاء إلى الاشتغال بالظواهر النحويّة وتأويلها وتعليلها [٢١٩] , ومن هنا نشأت القراءات القرآنيّة المختلفة وثارَ جدلٌ طويل لتبرير المسائل اللغويّة التي تعرضها هذه القراءة أو تلك والتُمِسَت الأسباب لصوابها وخطأ ما يعارضها , لذلك سُمِّيت هذه المرحلة (مرحلة الجدل اللغويّ) [٢٢٠] , ومن هنا بدأت تتكون مقومات البحث المنهجيّ العلميّ , وهذا ما حدث بالضبط على يد الطبقتين الثالثة والرابعة من نحاة البصرة أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت١١٧ه) , وعيسى بن عمر الثقفيّ (ت١٤٩ه) , وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤ه) , ولكن النحو عُرِفَ حقيقة عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ [٢٢١] , فهو أبرز من نُسب إليه بعض الرؤى النحويّة , كما عُرِفَ بشغفه بالقياس حتّى إنّ سيبويه نقل عددًا من آرائه ومن هنا عدّه بعض الدارسين أقدم من ينسب إليه رأي نحويّ [٢٢٢] .

وقال عنه ابن سلّام في طبقاته : ((إنّ أبي إسحاق أوّل من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل)) [٢٢٣], كما عُرِفَ عن عبد الله بن أبي إسحاق الطعن في لغة الفصحاء العرب إذا تكلّموا بما يخالف قواعده , وعُرِفَ ذلك عن تلاميذه أيضًا أمثال أبي عمرو بن العلاء , وعيسى بن عمر . ومن أمثلة ذلك ما قاله ابن سلّام في طبقاته : ((كان عيسى بن عمر , وابن أبي إسحاق يقرآن ﴿الْعَصْرِ الْهُمَزَةِ الْفِيلِ قُرَيْشٍ الْمَاعُونِ الْكَوْثَرِ الْكَافِرُونَ النَّصْرِ الْمَسَدِ الْإِخْلَاصِ الْفَلَقِ النَّاسِ﴾ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [٢٢٤]

---

[٢١٩] ينظر : أثر القراءات القرآنيّة في تطور الدرس النحويّ : ٤٥-٤٦ .

[٢٢٠] ينظر : الدراسات اللغويّة عند عبد الرحمن أيوب : ١٠٩ .

[٢٢١] ينظر : أثر القراءات القرآنيّة في تطور الدرس النحويّ : ٤٦ , والتفكير النحويّ عند عبد الرحمن الحاج صالح : ١٩ .

[٢٢٢] ينظر : الدراسات اللغويّة عند عبد الرحمن أيوب : ١١٠ .

[٢٢٣] طبقات فحول الشعراء : ١٤ .

[٢٢٤] الأنعام : ٢٧ .

وكان الحسن , وأبو عمرو بن العلاء , ويونس , يرفعون : نُرَدُّ , ونكذِبُ ونكونُ . قلتُ لسيبويه : كيف الوجه عندك ؟ قال : الرفع , قلتُ : فالذين قرأوا بالنصب ؟ قال : سمعوا قراءة ابن أبي إسحاق فاتبعوه)) [٢٢٥] .

في نهاية هذه المرحلة عرفنا أنّ الدارسين من أمثال الحضرمي وتلاميذه وهم أصحاب السليقة – من دون شك – لم يعودوا يعولون كثيرًا على سلائقهم فبدأوا بالاعتماد على ما يسمعونه من أبناء القبائل الأخرى [٢٢٦] .

مرحلة التطور أو مرحلة سيبويه كما يسميها بعض الباحثين

تبدأ هذه المرحلة من الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٠ه) وتنتهي بابن السرّاج (ت٣١٦ه) .

في هذه المرحلة استقلت الدراسات والبحوث اللغويّة والنحويّة عن الدراسات القرآنيّة , بعدما كانت متصلة بها في المرحلة السابقة ؛ لأنّ النحويين كانوا قد استوعبوا في هذه المرحلة دراسة الظواهر اللغويّة وتقنينها فمكنهم ذلك من تحديد المصطلحات , كما شاع ظهور المصنفات النحويّة فيها بينما لم يُعرف وجود مؤلفات نحويّة تذكر في المرحلة السابقة, ولعلّ أهم هذه المصنفات كتاب سيبويه الذي يعدّ معيار العربيّة وكنز من كنوزها إذ كان له دور فعّال في دفع وتيرة الفكر النحويّ العربيّ ونقلها نقلة نوعيّة , فما كان لهذا الكتاب إلّا أن أذهل معاصريه , ومن لحقهم بعد ذلك [٢٢٧] .

وهنا عرفت الساحة العلميّة تجديدًا , إذ تعددت مراكز البحث النحويّ فبعد أن كان البحث مقتصرًا على البصرة وحدها انتقل في هذه المرحلة إلى الكوفة التي اختلفت عن سابقتها البصرة في بعض خصائص منهجها النحويّ [٢٢٨] , ثمّ انتقلت رحلة البحث النحويّ إلى مراكز جديدة فوصل إلى بغداد , ومصر , والشام , والأندلس , عُرِفت فيما بعد بالمدارس النحويّة فكان لكلِّ مدرسة خصائص خاصة

---

[٢٢٥] طبقات فحول الشعراء : ١٩–٢٠ .

[٢٢٦] ينظر : الأصول : ٣٣–٣٤ .

[٢٢٧] ينظر : سيبويه حياته وكتابه : ٦٦–٦٧ , والنحو العربيّ أعلام ونصوص : ١٨–٢٢ .

[٢٢٨] ينظر : مدرسة الكوفة : ٤٥٩–٤٦٢ .

تتميّز بها من غيرها [٢٢٩], وتعدّ هذه المرحلة من أخطر المراحل التي مرَّ بها النحو العربيّ , إذ شهد نقطة تحول بما وجد فيها من مؤثرات للترجمة السريانيّة والإغريقيّة إلى العربيّة فكان من نتيجة ذلك أن تسرب المنطق إلى الثقافة العربيّة ومن ثمَّ إلى النحو العربيّ وبهذا تحولَ البحث النحويّ العربيّ عمّا كان عليه من ذي قبل فأصبح هم النحويّ الأوّل وغايته القصوى البحث عمّا وراء الظواهر من علل وإلحاق أي شيء بأي شيء آخر بعد أن كانت غايته البحث عن الظواهر اللغويّة والتقعيد لها فأعيد بهذا التشكيل الخصائص المنهجيّة للتفكير النحويّ العربيّ [٢٣٠] .

مرحلة النضج والاكتمال

تبدأ هذه المرحلة بابن السرّاج (ت٣١٦ه) وتنتهي بابن الأنباريّ (ت٥٧٧ه) وسميت بذلك ؛ لأنّها تجاوزت المراحل السابقة عليها من حيث كثرة المؤلفات والمصنفات النحويّة , ولعلّ أهم إضافة موضوعيّة لهذه المرحلة تمثّلت في دراسة الأسس المنهجيّة التي اتُّبِعَت في تناول الظواهر اللغويّة بعد أن كانت متناثرة في كتب النحويّين , تلك الأسس التي تُعدّ أهم مرتكزات التفكير النحويّ العربيّ والتي اصطلح عليها بعض ذلك بـــ(أصول النحو) وهي : ((أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما أنّ أصوله الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيلُهُ)) [٢٣١] .

فالأصول هي المادة الخام والأسس العامة والأبنية الرئيسة للنحو وأدلته وبها يمكن وضع قواعد وأنظمة عامة تحكم النحو في مسائله وتطبيقاته وأدلته استدلالًا واحتجاجًا , وهذه الأصول أربعة أقسام : (السماع , والقياس , والإجماع , واستصحاب الحال)[٢٣٢] .

---

[٢٢٩] ينظر : التفكير النحويّ عند عبد الرحمن الحاج صالح : ٢١ .

[٢٣٠] ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربيّ : ٩٤ .

[٢٣١] لمع الأدلة في أصول النحو : ٨٠ .

[٢٣٢] ينظر : أصول النحو العربيّ : ١٥-١٦ .

ويبدو أنّ هذا المصطلح وإن كانت جذوره عند ابن السرّاج وكتابه (أصول النحو) إلّا أنّ صياغته صياغة منهجيّة والتأليف المستقل فيه كان على يد ابن جني (ت٣٩٢ه) , وابن الأنباريّ ثمّ السيوطيّ (ت٩١١ه) ليصبح بذلك علمًا له منهجه وحدوده [٢٣٣] , يضاف إلى ذلك ظهور نمط آخر في البحث النحويّ العربيّ أفرزته البيئة العلميّة وما عرف من تجمعات نحويّة وما رافقها من اختلاف وتضارب في الآراء النحويّة اصطلح عليه بالمسائل الخلافيّة , فساهم ذلك في إثراء البحث النحويّ فضلًا عن الاهتمام بتسجيل تأريخ النحو , ورصد أخبار النحويّين ونظرًا لما عرفته هذه المرحلة من تحديد للخطوط المنهجيّة للنحو العربيّ ودراستها بشكل علميّ استحقت أن تكون أخصب المراحل التي مرَّ بها النحو العربيّ ؛ لما سجله التفكير النحويّ من قفزة نوعيّة عند النحويّين فضلًا عمّا عُرِفَ من توسيع للمدارك وتعمق في البحث والمناقشات العلميّة التي أفرزتها خلافات وجهات النظر والاتجاهات النحويّة[٢٣٤].

مرحلة ما بعد القرن الخامس الهجريّ

لم يكتب للدراسات اللغويّة العربيّة ولا سيّما النحويّة منها أن تنمو بعد القرن الخامس الهجريّ , إذ لم يتجاوز جهد النحويّين بعد هذا القرن عناء شرح المؤلفات السابقة أو التعليق عليها [٢٣٥] , فاتسم التيار الفكريّ العام للبحوث النحويّة بالتبعية والاجترار للآراء السابقة من دون تمييز أو إضافة حقيقيّة – في المنهج أو الموضوع – يمكن تسجيلها في ميدان البحوث النحويّة فكريًّا ؛ لذلك سميت هذه المرحلة (مرحلة الجمود) فكأنّ عقول النحويّين قد أصابها التحجر وكأنّ باب الاجتهاد أغلق في هذه المرحلة ليكتفي النحويون بعدها بالتقليد لما سبق , وفي ظل هذا الركود الفكريّ الذي وسم هذه المرحلة يتحتم علينا استثناء ابن مضاء القرطبيّ (ت٥٩٢ه) وثورته على نظرية العامل , تلك الثورة التي تجرأت على مناقشة

---

[٢٣٣] ينظر : المصدر نفسه : ٢٢–٢٧ .

[٢٣٤] ينظر : المدخل إلى دراسة النحو : ٩٦–٩٧ .

[٢٣٥] ينظر : اللغة العربيّة معناها ومبناها : ١١ .

التراث النحويّ العربيّ ونقد أفكاره , خاصة ما اتصل منها بالعامل والعلل والتمارين [٢٣٦] .

وبالرغم من ذلك فإنّ هناك من رأى أنّها مجرد صرخة في وادٍ فمثلًا دور العلة في التقنين النحويّ لم يقدم لها بديل إيجابيّ [٢٣٧] , إذ من غير الممكن أن يؤسس باحث دراسة نقديّة لعلم من العلوم من دون أن يقدم بدائله التي يراها صالحة لتصحيح مناحي الغلط في هذا العلم , وإذا كان يقدم نظرية بديلة بإزاء النظرية المطروحة للنقد فإنّه لكي تصلح أن تكون بديلًا لا بدّ أن تتشكل من عناصر بنائيّة في مقابل العناصر الأخرى موضوع النقد .

ورأى أحمد مختار عمر أنّ هذا الجمود الذي طغى على هذه المرحلة من تأريخ النحو أي بعد القرن الخامس الهجريّ هو في الحقيقة أسبق من هذا الأوان فهو يعود إلى المرحلة التي تلت كتاب سيبويه مباشرة , إذ يقول : ((إنّه من سوء حظ النحو العربي أن جاء في كتاب سيبويه في وقتٍ مبكرٍ جدًا لا يتجاوز النصف الثاني من القرن الثاني الهجري , إذ نتج عن تفوقه , وشدة إعجاب النحاة به , أن أصيب التفكير النحوي بشلل , ودار الجميع في فلك سيبويه , واتخذوه أساسًا لدراستهم , ولذا لم يطوروا هذه الدراسة بالقدر الكافي)) [٢٣٨] .

العصر الحديث .

عرف النحو العربيّ في هذا العصر الذي لا يكاد يتجاوز عمره نصف القرن محاولات مختلفة الأشكال , متعددة الاتجاهات , لإعادة النظر في التراث النحويّ , فكان للحداثة التي سادت مختلف المجالات الاجتماعية , والأدبيّة , والمعرفيّة في هذا العصر والانفتاح على العلوم العصريّة الأثر الواضح والإيجابيّ في تحريك عجلة التفكير النحويّ من جديد بعد التحجر والجمود الذي أصابه في المرحلة السابقة , وهنا بدأ التيار النحويّ يتأثر بالتيار الفكريّ العام [٢٣٩] .

---

[٢٣٦] ينظر : التفكير النحويّ عند عبد الرحمن الحاج صالح : ٢٣ .

[٢٣٧] ينظر : المدخل إلى دراسة النحو : ٩٩ .

[٢٣٨] البحث اللغويّ عند العرب : ١٢٤ .

[٢٣٩] ينظر : التفكير النحويّ عند عبد الرحمن الحاج صالح : ٢٤ .

وقد قسّم عليّ أبو المكارم هذه المحاولة على اتجاهات متعددة , رأى أنّ النحويّين قد رغبوا في تحقيقها , واتخذوا لذلك منهجًا خاصًا .

فالاتجاه الأوّل منها جعل غايته تصفي القواعد مما علق بها من شوائب زادت من صعوبة النحو العربيّ من ناحية الإلمام به أو الإفادة منه في تعلّم اللغة , ومن جهة أخرى التمكن منها والسيطرة عليها , ورأى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة إعادة النظر في بعض التقسيمات بغية جمع الفروع والمتشابهات , ومنهم من قصد إعادة المصطلحات .

وهناك من اتجه إلى التحقق من الشواهد والمأثورات وهو اتجاه تطبيقيّ اهتم بالتفصيلات دون الأصول التي انبنت عليها هذه التفصيلات مما صعّب المهمة أمام هؤلاء المحدثين , فكان هذا الاتجاه تعليميًّا ظهر في المدارس والجامعات لكنه عجز عن تحقيق غايته المرجّوة , إذ إنّ محاولة إعادة النظر هذه لا سبيل فيها إلى مناقشة التفصيلات من دون المساس بالأصول التي انبنت عليها , والمقدمات التي نتجت عنها .

أمّا الاتجاه الثاني فإنّه سعى إلى إعادة النظر في الأسس المنهجيّة للتراث النحويّ فظهر معاكسًا للاتجاه الأوّل الذي اهتم بالقواعد التفصيليّة فجعل الاتجاه الثاني غايته بحث المشكلات المنهجيّة وظهر هذا الاتجاه نتيجة التأثر بالفكر اللغويّ الغربيّ ، إلّا أنّ ذلك لم يتمكن من التأثير في الفكر النحويّ التقليديّ إلّا بالرفض المطلق أو التجاهل إلى أن أتيح له مؤخرًا تناول عدد من القضايا النحويّة في إطارها الجديد مما ولّد الاتجاه الثالث الذي استطاع أصحابه أن يطبقوا ما توصل إليه أصحاب الاتجاه الثاني من أسس منهجيّة لتقليل ما قد يقع من أخطاء أثناء وضع النسق العام للقضايا النحويّة حتّى يتمّ استقرار الأساليب المناسبة لإعادة تشكيل النحو العربيّ [٢٤٠] .

المبحث الثاني : إشكالية المنهج

---

[٢٤٠] ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربيّ : ١٠١-١٠٢ , والتفكير النحويّ عند عبد الرحمن الحاج صالح : ٢٤-٢٥ .

تعريف المنهج

المنهج في اللغة : وهو أيضًا النهج والمنهاج . ومعناه اللغويّ : الطريق الواضح, والسبيل المستقيم , يقال : نهج فلان سبيل فلان : أي سلك مسلكه [٢٤١] .

وجاء في التنزيل قوله تعالى :﴿إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ النَّحَّالِ الْإِسْرَاءِ الْكَهْفِ مَرْيَمَ﴾ [٢٤٢] , والمنهج : هو الطريقة التي يتتبعها المرء لحل مسألة من المسائل علميّة كانت أو غير علميّة[٢٤٣].

وفي الاصطلاح :

المنهج : هو المذهب الفكريّ والفلسفيّ المبني على مجموعة من الأفكار والآراء والمبادئ , والتي على أساسها تتم دراسة أو بحث قضية أو مشكلة أو مسألة معينة أو موضوع معين , أو هو آلة تعتمد على مبادئ وقواعد معياريّة تقود الباحث عند رعايتها للوصول إلى معلوم من مجهول [٢٤٤] .

ويُعرّف المنهج بأنّه : مجموع العمليات العقليّة والخطوات العمليّة التي يقوم بها الباحث بهدف الكشف عن الحقيقة أو البرهنة عليها بطريقة واضحة وبديهيّة تجعل المتلقي يستوعب الخطأ من دون أن يضطر إلى تنبيه [٢٤٥] .

وأصبح معنى المنهج في الاصطلاح : ((الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تُهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة)) [٢٤٦] .

---

[٢٤١] ينظر : القاموس المحيط , مادة (نهج) : , ولسان العرب , مادة (نهج) : ٤٤٧/٢ .

[٢٤٢] المائدة : ٤٨ .

[٢٤٣] ينظر : منهجية البحث الأكاديميّ : ١٣ .

[٢٤٤] ينظر : المصدر نفسه : ١٣-١٤ .

[٢٤٥] ينظر : إشكالية المنهج في اللسانيّات الحديثة : ١ .

[٢٤٦] مناهج البحث العلميّ : ٥٠ .

لا مراء في أنّ الغاية من تدريس النحو في مراحل التعليم العام هي إقامة اللسان وتجنب اللحن في الكلام , فالنحو يعمل عل تكوين الملكة اللسانيّة الصحيحة لدى المتكلم .

والحقيقة أنّ اللغة ينبغي لها أن تصبح ملكة فالطريق الطبيعيّ لاكتساب اللغة هي اللغة نفسها وليس حفظ القواعد المجردة عن ظهر قلب بل اللغة تكتسب بالممارسة ؛ لأنّ معرفة الأحكام والقوانين النحويّة ليست هي الشيء المهم , وإنّما المهم استعمالها بناء على كلام العرب , فالعربيّ الأوّل لم يكن يعرف ما الحال , وما التمييز ولم يعرف الفرق بين المبتدأ والفاعل , فكلّ هذه الأسماء سمّاها النحويّون عندما قننوا اللغة لحفظها من اللحن [٢٤٧] .

يقول ابن خلدون : ((وهذه الملكة .... إنّما تحصل بممارسة كلام العرب وتقرره على السمع , والتفطن لخواص تركيبه , وليست تحصل بمعرفة القوانين العلميّة في ذلك التي استنبطها أهل صناعة البيان فإنّ هذه القوانين إنّما تفيد علمًا بذلك اللسان , ولا تفيد حصول الملكة بالفعل في محلها)) [٢٤٨] .

إنّ المنهجيّة السائدة في معظم الدراسات النحويّة قديمًا وحديثًا لا تركّز على طرائق تدريس النحو ولا على محتوياته , ولا تنظر إليه على أنّه علم غايته تكوين الملكة اللسانيّة , وإنّما هو علم صناعة القواعد النحويّة وتلقينها [٢٤٩] ؛ لأنّ تلك الدراسات كانت تدور حول نفسها فهي – على حد قول محمّد عيد – تنتقي مادتها من الذهن لا من اللغة , ومن الشواهد المتجمدة , لا من البحوث الميدانيّة التي قوامها الاستقراء والمتابعة , ومن المصادرات التي تعتمد على القياس والافتراضات لإخضاع الأمثلة طوعًا أو كرهًا للقواعد , لا من ملاحظة الناطقين باللغة واستعمالهم لها , ومتابعة ذلك بالدراسة المتطورة [٢٥٠] .

---

[٢٤٧] ينظر : تدريس فنون اللغة العربيّة : ٣٢٢ , والنحو العربيّ بين التقليد والمناهج اللسانيّة الحديثة : ٦٣ .

[٢٤٨] المقدمة : ٧٣١/٢ .

[٢٤٩] ينظر : النحو العربيّ بين التقليد والمناهج اللسانيّة الحديثة : ٦٣ .

[٢٥٠] ينظر : في اللغة ودراستها : ١٩٩-٢٠٠ .

ورأى عبد السلام المسديّ أنّ الطبيعة المعياريّة للنحو العربيّ نابعة من الغاية التي وجد من أجلها , إذ نشأ النحو امتثالًا دينيًّا لا توجهًا إلى عقلنة الحدث اللغويّ[٢٥١].

فطبيعة النحو المعياريّة بقوانينها الصارمة أثقلت كاهل المتعلمين والناشئة فأعلنوا تذمرهم من النحو , فكان ذلك السبب الأوّل الذي دفع بأصحاب التيسير للقيام بمحاولات إصلاحيّة وتيسيريّة للنحو العربيّ .

أمّا السبب الآخر كما رأى معظم الباحثين ومن بينهم نهاد الموسى فتمثّل في رغبتهم بتطبيق الجديد الذي تسلّح به الدارسون في الغرب [٢٥٢] , إذ كان لانتقال الفكر اللسانيّ الغربيّ الحديث إلى ميدان التفكير اللغويّ في العالم العربيّ أثر جلي في دعوتهم التيسيريّة , وذلك في ضوء حوار الذات مع الآخر , وما ترتب عن هذه الحوارية الثقافيّة من تأثر معرفيّ ومنهجيّ لمجمل مقولات النظر الغربيّ في دراسة الظاهرة اللغويّة بصفة عامة وبمقولات الأب الحقيقيّ للسانيّات "فرديناند دي سوسير" على وجه التحديد , فكان من نتيجة ذلك التأثر أن تعالت صيحات المنادين [٢٥٣] بالتخلص من آثار الفلسفة والمنطق في النحو العربيّ , مطالبين بتطبيق مبادئ الوصفيّة على اللغة العربيّة , ساعين من وراء ذلك إلى تيسير النحو العربيّ وتخليصه مما أثقله من مظاهر التقدير والتأويل , وإلغاء العلل والعوامل النحويّة .

فالمنهج الوصفيّ كما هو معروف يدرس لغة معينة دراسة علميّة كما تظهر في الواقع عند متكلميها بهدف إبراز طبيعتها والكشف عن القوانين والأنظمة التي تحكمها .

فهو إذًا يصف الحقائق ويناقشها من غير فلسفة ومن دون إقحام المنطق في تفسير وتأويل الظواهر اللغويّة ؛ لذا حاول ثلة من علمائنا المحدثين ممن كان له صلة بالمناهج اللغويّة الغربيّة أن يبحثوا النحو العربيّ بحثًا جديدًا **في ضوء ما يصل إليه** التقدم اللسانيّ , فبدأوا بتوظيف بعض المفاهيم اللسانيّة في المنهج النحويّ , معتمدين على أفكار دي سوسير وآرائه في علم اللغة أساسًا في مسارهم نحو التيسير ؛ ذلك أنّ أفكار هذا العالم الكبير تعدّ منطلقًا لجميع المدارس اللسانيّة الحديثة , إذ كانت أفكاره فاتحة عهد جديد في مضمار اللسانيّات على وجه التحديد

---

[٢٥١] ينظر : اللسانيّات وأسسها المعرفيّة : ٤٠ .

[٢٥٢] ينظر : نظريّة النحو العربيّ في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث : ٩ .

[٢٥٣] منهم : إبراهيم مصطفى , أمين الخوليّ , المخزوميّ , إبراهيم أنيس , إبراهيم السامرائيّ , الجواري , تمام حسّان , أنيس فريحة , وعدد كبير من أصحاب التيسير.

, فهي المحاولة الأولى التي تصاغ فيها المفاهيم اللسانيّة الحديثة صياغة منهجيّة ؛ لذا فإنّ جميع المدارس اللسانيّة وصفيّة المنطلق ؛ لأنّها قامت على أفكار دي سوسير ثمّ تلونت بوجهات نظر خاصة منحها صبغة معينة .

وهكذا انتقل الدرس النحويّ المعاصر من سيطرة الفكر اللغويّ القديم إلى تأثير الفكر اللسانيّ الحديث ((ومن كونه وسيلة لغاية إلى غاية في ذاته)) [٢٥٤] .

وقد تولّى مهمة تلك النقلة للمنهج النحويّ المعاصر عدد كبير من أصحاب التيسير إلّا إنّ المجال لا يسعنا هنا باستعراض كل ما جاء به المحدثون في نقد المنهج النحويّ التقليديّ ولكن ما يهمنا في هذا البحث هو توضيح الأثر الذي رسمته اللسانيّات الغربيّة والذي تلّون بألوانه تفكير عدد ليس بالقليل من علماء العربيّة لاسيّما النحويين.

كان إبراهيم مصطفى سبّاقًا إلى نقد المنهج النحويّ , محاولًا تغييره , إذ يقول في مقدمة كتابه : ((أطمع أن أغير منهج البحث النحويّ للغة العربيّة , وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولًا سهلة يسيرة , تقربهم من العربيّة , وتهديهم إلى حظّ من الفقه بأساليبها)) [٢٥٥] .

وآزره في نقده هذا جماعة من أصحاب التيسير كان من بينهم مهدي المخزوميّ الذي نادى بتغيير المنهج النحويّ مرارًا وتكرارًا في مواضع كثيرة من كتبه ومقالاته , إذ يقول موضحًا مفهوم التيسير : ((فالتيسير إذن ليس اختصارًا , ولا حذفًا للشروح والتعليقات, ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو ييسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها , ولن يكون التيسير وافيًا بهذا ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولًا ومسائل)) [٢٥٦] , فجاءت دعوته التيسيريّة متمثلة بتطبيق المنهج الوصفيّ وهو رأى أنّ هذا المنهج لا يمكن تحقيقه إلّا بخطوتين [٢٥٧] :

---

[٢٥٤] اتجاهات الدراسات اللسانيّة في مصر : ٢٦٨.

[٢٥٥] إحياء النحو : أ .

[٢٥٦] في النحو العربيّ نقد وتوجيه : ١٥ .

[٢٥٧] المصدر نفسه : ١٥ .

((الأولى : أن نخلص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل, هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة (العامل) .
والثانية : أن نحدد موضوع الدرس اللغوي , ونعين نقطة البدء به ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه)) .

ورأى عبد الرحمن أيوب أنّ الشكوى من النحو العربيّ بلغت مدًى واسعًا وكثر حديث الناس عن الحاجة إلى نحو جديد , فقد بات من غير الممكن أن يتجاهل .

لذا أصبح لزامًا على الباحث اللغويّ أن يختط لنفسه منهجًا جديدًا لا يعتمد على تراث اقتبسه من فلسفة الإغريق أو قواعد اللغة اللاتينيّة ؛ إذ إنّ في اقتصار الباحثين على تفسير عبارات النحويّين نوعًا من الاجترار العقليّ لا يليق بعصرنا الحاضر ولا بنهضتنا العقليّة [٢٥٨] .

فقد رأى أنّ النحو العربيّ يقوم على نوع من التفكير الجزئيّ الذي يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية ؛ لذا جهد النحويّون في تأويل ما أشكلَ على القاعدة من أمثلة, وثمة عيب آخر يوجهه أيوب إلى التفكير النحويّ التقليديّ ذلك أنّه لا يخلص إلى قاعدته من مادته , بل إنّه يبنى القاعدة على أساس من اعتبارات عقليّة أخرى ثمّ يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها , وهذا النوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بالتفكير العلميّ بالمعنى الحديث [٢٥٩] .

ووصف تمام حسّان النحو العربيّ بأنّه : ((أمشاج من الأفكار غير المتناسبة يأتي بعضه من المنطق وبعضها الآخر من الميتافيزيقا , وبعض تلك ثالث من الأساطير)) [٢٦٠] .

ورأى نعمة رحيم العزاويّ أنّ أبرز عيب في الكتب النحويّة هو الاضطراب ((ويقصد به عدم وجود خطة محكمة يقوم عليها بناء هذه الكتب)) [٢٦١] , والخطة هي المنهج .

---

[٢٥٨] ينظر : دراسات نقديّة في النحو العربيّ (المقدمة) : د–ه .
[٢٥٩] ينظر : المصدر نفسه : د .
[٢٦٠] مناهج البحث في اللغة : ٥ .

ويبدو واضحًا لمن يتتبع المنهج الذي اعتمده أغلب أصحاب التيسير في تحديد عيوب المنهج النحويّ التقليديّ , إنّه منهج وصفيّ حتى لا يكاد يخرج عن حدوده بحالٍ من الأحوال , فها هو دي سوسير رائد المنهج الوصفيّ رأى أنّ النحو التقليديّ انتقد ؛ لأنّه غير علميّ إذ إنّه يهمل أجزاء كاملة من اللغة ((وهو معياري يتحذ لنفسه دور فرض القواعد وليس تسجيل الحقائق وهو يفتقد إلى نظرة عامة شاملة .....))[٢٦٢].

إذًا السبب الذي دعا دي سوسير وأصحاب التيسير إلى نقد المنهج النحويّ التقليديّ واحد .

منهج القدماء في الدراسات النحويّة

أسس اللغويّون العرب القدماء منهجهم على مبدأ التقصي في الواقع اللغويّ انطلاقًا من معاينة الحدث الكلاميّ وتتبع الأداء الكلاميّ المنجز فعلًا ومايزوا بين الوصف المبني على الملاحظة المباشرة في البيئة اللغويّة من جهة واستنباط الأحكام والعلل من الحدث الكلاميّ أو المدونة التي تم وضعها من جهة أخرى [٢٦٣] , فتكونت بذلك معايير النحو , وبناءً على ذلك تحددت الأصول النظرية والمنهجيّة من واقع تداوليّ في تناسق وانسجام بين أصول الصناعة والمعنى المقصود من خلال استيعاب النظام لما صح من الاستعمال وما يتميز به النظام من مرونة , وضع له أصل وفرع واستثناء ؛ لأنّ الواضع الأوّل وصف تراكيب اللغة بما يناسب طبيعتها ولم يكن افتراضيًا يقسر الاستعمال عليه [٢٦٤] .

فكانت هذه الأصول التي تأسس من مجموعها المنهج النحويّ التقليديّ هي بمثابة العمود الأوّل من أعمدة الفكر النحويّ العربيّ كما أشرنا سابقًا .

---

[٢٦١] في حركة تجديد النحو : ١٥ .

[٢٦٢] علم اللغة العام : ١٠١ .

[٢٦٣] ينظر : النحو العربيّ بين التقليد والمناهج اللسانيّة الحديثة : ٦٧ .

[٢٦٤] ينظر : اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين – دراسة وتقويم – : ١ .

اعتد النحويّون في بناء منهجهم النحويّ بالسماع (النقل) وهو الأصل الأوّل من أصول النحو العربيّ فضلًا عن اعتدادهم بالقياس , والإجماع , واستصحاب الحال .

أوّلًا : الـــــــســـــــــمـــــــــــــاع .

السماع لغة : من الفعل سَمِعَ كعَلِمَ , سمعًا بالكسر أو بالفتح , وبالكسر الاسم وسماعًا وسماعةً , ويسّمع واسّمع , والسُّمعة فُعلّة من الإسماع [٢٦٥] , والسماع : اسم لما استلذت به الأذن من صوت حسن وهو كلّ ما سمِعت بع فشاع وتُكُلِّم به [٢٦٦] , ويعني القبول والعمل بما يُسمع [٢٦٧] .

أمّا **في الاصطلاح** : فيعرفه الأنباريّ بقوله : ((النقل هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج من حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين , وما شذ من كلامهم كالجزم بـــ"لن" والنصب بـــ"لم"))[٢٦٨].

وضع الأنباريّ من خلال تعريفه السابق للنقل أي (السماع) قيودًا لما ينقل من كلام العرب ويُعتد به في وضع أسس النحو العربيّ وهو أن يكون الكلام عربيًّا خالصًا ضمن حدود كما قيّده بالكثرة .

وعرّفه السيوطيّ بقوله : ((وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيّه – صلى الله عليه وسلم – وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده , إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافرٍ , فهذه أنواع لا بد فيها من الثبوت)) [٢٦٩].

---

[٢٦٥] ينظر : القاموس المحيط , مادة (سمع) : ٧٣٠/١ .

[٢٦٦] ينظر : تهذيب اللغة , مادة (سمع) : ١٢٣/٢ .

[٢٦٧] ينظر : لسان العرب , مادة (سمع) : ١٩٣/٨ .

[٢٦٨] لمع الأدلة في أصول النحو : ٨١ .

[٢٦٩] الاقتراح في علم أصول النحو : ٢٤ .

وفي هذا التعريف نلحظ أنّ السيوطيّ حدّد للسماع ثلاثة مصادر أساس تكون أدلة قطعيّة من أدلة النحو ألا وهي : القرآن الكريم , والسنة النبويّة , وكلام العرب شعرًا كان أم نثرًا .

ويقدم عليّ أبو المكارم تعريفًا للسماع مفاده : ((ما يرويه العالِم بعد سماعه بنفسه وأمّا ما يرويه من عالِم آخر , أو عن جيل سابق من العلماء أو عن مصنف من المصنفات اللغوية , أو كتاب من كتب النحو فلا نعدُّه سماعًا , وإنّما نعدّه رواية))[٢٧٠].

ويقول أبو المكارم : ((والفيصل في هذه التفرقة هو الإشارة إلى عدد الفواصل بين مصدر المادة اللغوية وبين الدارس لها . فإذا كانت هناك فواصل – ولو بعلماء – كانت رواية وأمّا إذا كان الدارس هو الذي سمع بنفسه عددناها من قبيل السماع))[٢٧١].

وعلى هذا يمكننا القول بأنّ السماع هو ما أُخذَ مباشرة عن المتكلم من دون وساطة بين المتحدث والمتلقي .

والسماع طريق مهم اعتمده اللغويون والنحويون القدامى من بصريين وكوفيين وجعلوه أساسًا استندوا إليه في تقعيد اللغة واستنباط قواعدها النحويّة والصرفيّة فهو المرحلة التي تسبق القياس .

فالسماع – إذًا – أصل , والقياس قائم عليه , وإنّ السماع ينقض قياسًا سابقًا[٢٧٢] , فيقول ابن جني : ((إذا أدّاك القياس إلى شيء ثمَّ سمعت العرب نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره , فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه , فإن سمعت من آخر ما أجزته فأنت فيه مخيّر تستعمل أيهما شئت)) [٢٧٣] .

---

[٢٧٠] أصول التفكير النحويّ : ٣٣ .

[٢٧١] أصول التفكير النحويّ : ٣٣ .

[٢٧٢] ينظر : مدرسة البصرة النحويّة : ١١ , والدراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجريّ : ٣٤٢-٣٤٣ .

[٢٧٣] الخصائص : ١٦٢/١ .

وقد نبّه ابن جني إلى فائدة السماع في تنمية ملكة الفرد اللغويّة التي يكتسبها من أفراد مجتمعه من خلال حديثه عن اتصال العرب ببعضهم فكان من أثر ذلك انتقال لغاتهم إلى بعضهم , إذ قال : ((فإنّهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة , فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته)) [٢٧٤] .

ولم يكن اعتماد النحويّين على أصل السماع اعتباطيًّا , بل حددوا النقل بحدود زمانيّة ومكانيّة معينة فأخذوا ممن ترتضى لغته ويُعتدّ بفصاحته من العرب . فمن النحويّين من التزم بهذا التحديد كالبصريين , ومنهم من تجاوز هذه الحدود فاعتدّ بها وبغيرها كالكوفيين [٢٧٥] .

وذكر السيوطيّ وثيقة الفارابيّ التي تحدد البيئة المكانيّة ومنها :

((كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ , وأسهلها على اللسان عند النطق , وأحسنها مسموعًا , وإبانة عمّا في النفس , والذين عنهم نقلت اللغة العربية , وبهم اقتُدي , وعنهم أخِذَ اللسان العربيّ من بين قبائل العرب هم : قيس , وتميم , وأسد , فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخِذ ومعظمه , وعليهم اتُكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف , ثم هذيل وبعض كنانة , وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم , وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضريٍّ قط , ولا عن سكان البراري ممَّن كان يسكن أطراف بلادهم)) [٢٧٦] .

أمّا الحدود الزمانيّة فقد وضعها المتشددون من نحويي البصرة ((إذ قيّد النحويون الاستشهاد بالكلام العربي المسموع من القبائل التي يوثق بنقاء لغتها وصفائها من أعراب البادية , وأعراب الأمصار فلا تتجاوز الفترة الزمانية للاحتجاج بلغتهم القرن الثاني الهجري , أمّا الاحتجاج بالشعر فينتهي ببداية الدولة العباسية وبداية الدولة الأموية (١٣٢هـ))) [٢٧٧] .

---

[٢٧٤] المصدر نفسه : ١٦/٢ .

[٢٧٥] ينظر : التفكير النحويّ عند الطبرانيّ في كتابه التفسير الكبير : ١٧ .

[٢٧٦] الاقتراح : ٣٣ .

[٢٧٧] الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفيّ المعاصر : ١٧ .

فهذه الحدود الزمانيّة والمكانيّة التي وضعها النحويّون للغة التي يعتدّ بها ويؤخذ منها التزم بها نحاة البصرة , أمّا النحويّون الكوفيون ((فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون , واعتمدوا على لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها وهي : لهجات سكان الأرياف الذين وثقوا بهم كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد وأعراب سواد بغداد من أعراب الحُطمية الذين غلّط البصريون لغتهم ولحّنُوها))[٢٧٨] .

فالسماع – إذًا – هو ((الأخذ عن العرب الفصحاء , ونقل لغاتهم وتسجيل شعرهم ونثرهم وقضاء الأزمنة الطويلة في النقل عنهم , ومتابعتهم في حياتهم اليومية وشؤونهم المعيشية , وكان هذا السماع هدف العلماء ومبتغى الرواة ومقصد الأوائل من النحاة , كانت الرحلة إلى البادية أمرًا مألوفًا , وكانت مشافهة الأعراب تكاد تكون الطريق الطبعي للإلمام باللغة , والوقوف على أسرارها))[٢٧٩] .

فاشتمل السماع عند النحويّين على الموارد الآتية : القرآن الكريم , الحديث النبويّ الشريف , وكلام العرب نظمه ونثره .

ثـــانـــيـــاً : الـــــــــــــــقيـــــــاس .

القياس في اللغة : مصدر قاس الشيء يقيسه قيسًا وقياسًا , واقتاسه وقيّسه إذا قدره على مثاله , ويقال : قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما [٢٨٠], وقاس الشيء : قدّره , والمقياس : المقدار [٢٨١].

أمّا القياس في العرف الاصطلاحيّ النحويّ فله حدود كثيرة غير أنّها لا تخرج به عن معناه اللغويّ , فهو يعني ((حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع))[٢٨٢] .

---

[٢٧٨] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٨١ .

[٢٧٩] مدرسة البصرة النحويّة : ٢٣٦ .

[٢٨٠] ينظر : لسان العرب : ٢٢٥/٦ .

[٢٨١] ينظر : تاج العروس من جواهر القاموس , مادة (قيس) : ٤١٦/١٦-٤١٧ .

[٢٨٢] لمع الأدلة في أصول النحو : ٤٢ .

ورأى الدكتور عليّ أبو المكارم إنّه عملية شكليّة يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لشبه أو لعلة جامعة بينهما , فيعطى الملحق حكم ما أُلحِقَ به [٢٨٣] .

وعرّفه الحلوانيّ بأنّه : ((حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أو التصريف)) [٢٨٤] .

فهذه التعريفات متقاربة بلا شك وكذا ما اطلعت عليه في معظم المراجع لذلك اخترت الأنسب من بينها .

وعليه فالقياس يتكئ على أربعة أركان أساسية : الأصل (المقيس عليه) والفرع (المقيس) , والحكم , والعلّة (السبب) [٢٨٥] .

والقياس هو الأصل الثاني من أدلة الصناعة بل هو معظم أدلة النحو والمعوّل عليه في غالب مسائله [٢٨٦] ؛ لذلك قال الكسائيّ : ((إنّما النحو قياس يُتَّبَع)) [٢٨٧] , وقيل في حدِّه : إنّه ((علم بمقاييس مستنبطة من كلام العرب)) [٢٨٨] , وذكر ابن سلّام في طبقاته أوّل من اعتمد القياس في النحو بقوله : ((وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي)) [٢٨٩] .

أمّا عن هدف نشأة القياس , فقد جاء تسهيلًا على متعلمي العربيّة ؛ لأنّ الإحاطة بكلِّ ما نطقت به العرب أمرٌ غيرُ ممكن ؛ لذلك سعى البصريون إلى ضبط اللسان وعصمته من الخطأ وتيسير العربيّة على من يتعلمها من الأعاجم [٢٩٠] .

---

[٢٨٣] ينظر : أصول التفكير النحويّ : ٧٧-٧٨ .

[٢٨٤] أصول النحو العربيّ : ٩١ .

[٢٨٥] ينظر : الاقتراح : ٣٩ .

[٢٨٦] ينظر : المصدر نفسه : ٤١ .

[٢٨٧] القياس في النحو : ٩ .

[٢٨٨] الاقتراح : ٤١ .

[٢٨٩] طبقات فحول الشعراء : ١٢/١ .

[٢٩٠] ينظر : التفكير النحويّ عند الطبرانيّ : ٦٨ .

ونظرًا لأهمية القياس في النحو , لا يمكن إنكاره , فمن أنكر القياس أنكر النحو ؛ لأنّ النحو كلّه قياس , ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة [٢٩١] , ولأنّ النحويّين لو اعتمدوا على السماع لجمُدت اللغة, واقتصرت على المسموع كما أنّنا لم نسمع جميع مفردات اللغة ومشتقاتها وأبنيتها[٢٩٢].

وقد وصفَ ابن جني الخليل بأنّه : ((سيّد قومه وكاشف قناع القياس في علمه))[٢٩٣].

ويجدر بنا ههنا الإشارة إلى أنّ القياس لا بدّ له من مستند من السماع إذ كيف يقاس على ما لم يسمع [٢٩٤] , فعمد النحويّون إلى استنباط الأحكام والقوانين من النصوص اللغويّة الأكثر استعمالًا وشيوعًا , وترك القليل التداول إذ لا يُعتمد عليه في وضع القاعدة , يقول الخليل : ((إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها , وعرفت مواقع كلامها , وقام في عقولها علله , وإن لم ينقل ذلك عنها , واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه . فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست , وإن لم تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء , عجيبة النظم والأقسام , وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة, فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنّما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك , فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة , إلّا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك , فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها))[٢٩٥] .

---

[٢٩١] ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو : ٩٥ .

[٢٩٢] ينظر : التفكير النحويّ عند الطبرانيّ : ٦٩ .

[٢٩٣] الخصائص : ١/٣٦١ .

[٢٩٤] ينظر : الاقتراح : ٢١ .

[٢٩٥] الإيضاح في علل النحو : ٦٦ .

تقرّر من قول الخليل أنّ العرب نطقت على طباعها من دون تكلف , وفي ضوء نطقها وُضِعَت علل إجرائيّة تفسيريّة تصدق على اللغة وتؤدي وظيفتها في وصف تراكيب هذه اللغة : فمثلًا يقال إنّما جاء التركيب على كذا لكذا ونتيجة ملاحظة دقيقة وضِعَت المصطلحات المستنتجة من طبيعة الاستعمال وموافقتها لمدلولها فجرى ((حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع))[٢٩٦] .

والمجال واسع لمن وجد علة محتملة يعتل بها مستنتجة من واقع الاستعمال اللغويّ وتكون أليق مما ذُكِرَ .

كانت هذه نظرة القدماء للقياس النحويّ , أمّا في نظر معظم أصحاب التيسير فلا يعدو أن يكون أثرًا من آثار المنطق اليونانيّ ؛ لصلته بالعقل والتفكير فهو في رأي غالبية العلماء منطقًا عقليًّا , فيذكر تمام حسّان أنّ الأقيسة النحويّة ما هي إلّا تأثيرات إغريقيّة وافدة على الدراسات اللغويّة العربيّة [٢٩٧] .

والقياس عند أصحاب التيسير نوعان : لغويّ ومنطقيّ , أمّا القياس اللغويّ ويسمّى بالصوغ القياسيّ , أو القياس الطبيعيّ , أو الاستعماليّ , أو النحويّ , فإنّه يمثّل العملية الذهنيّة التي يقوم بها الفرد تجاه صوغ كلمة أو جملة واستعمالها في بيئته اللغويّة , وهو بهذه الصفة أمرٌ من عمل المتكلم لا الباحث , فهذا النوع من القياس يحدث دون قصد أو تعمد في حين يكون التعمد واضحًا في النوع الثاني أي القياس المنطقيّ , ويسمّى بالقياس المصنوع , أو الشكليّ , أو العقليّ , أو الحكميّ , فهو حمل شيء على شيء لنوع من المشابهة فالقياس هنا قياس أحكام , أي إنّه جزء من التنظير وليس من الاستعمال [٢٩٨] .

وتجد الإشارة إلى أنّ القواعد التي صنعها النحويّون في هذا النوع من القياس هي التي تتحكم في مستعمل اللغة أمّا في النوع الأوّل فإنّ العرف الاجتماعيّ هو الذي يحكم مستعمل اللغة .

---

[٢٩٦] لمع الأدلة في أصول النحو : ٤٢ , وينظر : اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين : ٢ .

[٢٩٧] ينظر : مناهج البحث في اللغة : ٣٣ .

[٢٩٨] ينظر : اتجاهات الدراسات اللسانيّة في مصر : ٢١٥ .

ثـــــــــــالثـــــاً : الإجـــــــــــــماع .

وردَ الإجماع في اللغة بمعنيين أحدهما : العزم على الأمر والإحكام عليه تقول : أجمعتُ الخروج , وأجمعتُ عليه , إذا عزمت عليه [٢٩٩] , ومنه قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قَالَ ﴾[٣٠٠] , وقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((من لم يُجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له)) [٣٠١] , أي : من لم يعزم عليه فينويه .

والثاني : الاتفاق , ومنه قولهم : أجمع القوم على كذا , أي اتفقوا عليه[٣٠٢] والفرق بين المعنيين أنّ الإجماع بالمعنى الأوّل يتصور من الواحد , وبالمعنى الثاني لا يتصور إلّا من اثنين فأكثر [٣٠٣] .

ويرجع تعريف الإجماع في الاصطلاح إلى المعنى الثاني وهو الاتفاق .

أمّا الإجماع في الاصطلاح فهو : إجماع أهل البلدين – البصرة والكوفة – على أمر يتعلق بالصناعة النحويّة والصرفيّة [٣٠٤] , وعرّفه السيوطيّ بقوله : ((والمراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة)) [٣٠٥] , وقد أفرد ابن جني في (الخصائص) له بابًا عنوانه : القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حجة , قال فيه : ((اعلم إن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده بذلك , فلا يكون إجماعهم حجة عليه)) [٣٠٦] .

---

[٢٩٩] ينظر : لسان العرب , مادة (جمع) : ٦٢/٨ .

[٣٠٠] يونس : ٧١ .

[٣٠١] سنن أبي داوّد : ٣٢٩/٢ , وسنن الترمذيّ : ٩٩/٣ .

[٣٠٢] ينظر : القاموس المحيط , مادة (جمع) : ٧١٠ , وتاج العروس , مادة (جمع) : ٤٦٣/٢ .

[٣٠٣] ينظر : الكليات : ٤٢ .

[٣٠٤] ينظر : الخصائص : ١٩٠/١ , والاقتراح : ٥٥ .

[٣٠٥] الاقتراح : ٥٥ .

[٣٠٦] الخصائص : ١٩٠/١ , والاقتراح : ٥٥ .

فمعنى قوله أنّ الإجماع إذا خالف المنصوص أو المقيس عليه , لم يكن حجة بل يجب تقديم النص عليه ((وقد استدل بهذا الأصل علماء العربية))[٣٠٧] .

وقد وضع ابن جني شروطًا للإجماع يمكن إيجازها بما يلي [٣٠٨] :

١- أن يكون الإجماع من النحويّين, فلا يعتد بإجماع العامة , وإجماع غيرهم لا يكون إجماعًا , فإجماع الفقهاء لا يعدّ إجماعًا عند النحويّين .

٢- الإجماع في النحو غير ملزم , ويجوز الخروج عليه ؛ لأنّ النحو ((علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فُرِق له عن علّة صحيحة , وطريقٍ نهجه كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره)) [٣٠٩], فأباح بذلك الخروج عليه .

٣- أن يكون النحويّون المجمعون من نحويي البلدين البصرة والكوفة , فلا يعتد بإجماع النحويّين من غير البصرة والكوفة , والذي نراه أنّ المقصود بنحاة البلدين عند ابن جني هو ليس من سكن البلدين وإنّما من تبنى رأي البصريين أو الكوفيين وإن لم يكن قد نزل منازلهم .

٤- أن لا يخالف الإجماع المسموع , ولا المقيس على المسموع .

٥- أن يكون الإجماع من النحويّين جميعهم ومن غير فرق من أحد إلّا لحذّاق النحويّين , فكلمة ابن جني (أهل البلدين) دالة على العموم , فلو أجاز وقوع الإجماع مع مخالفة الأقل , لقال : (أكثر نحاة البلدين) , أمّا إجازته لحذّاق النحويّين فقد أوضح قائلًا : ((إلّا أنّنا – مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه – لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها ... إلّا بعد أن يناهضه إتقانًا ويثابته عرفانًا)) [٣١٠] .

أمّا الإجماع عند الفقهاء فيعدّ أصلًا من الأصول الفقهيّة الرئيسة , فالإجماع عند الفقهاء : اتفاق المجتهدين من أمة محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم) في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعيّ اجتهاديّ .

---

[٣٠٧] الإنصاف : ٢٦/١ .

[٣٠٨] ينظر : أصول التفكير النحويّ عند ابن جني : ٥٤٤-٥٤٥ .

[٣٠٩] الخصائص : ١٨٩/١ .

[٣١٠] الخصائص : ١٨٩/١ .

ومن هنا يتضح لنا الفرق بين الإجماع الفقهيّ والإجماع النحويّ فالإجماع الفقهيّ يؤسس حكمًا شرعيًّا لم يرد فيه نصّ , في حين الإجماع النحويّ في أكثره يقوي قاعدة تثبت إمّا بالسماع , أو بالقياس , أو باستصحاب الحال .

مصطلح الاجماع الذي يرد على ألسنة بعض النحويين في مصنفاتهم أو في بعض المرويات قد لا يُقصَد به الاجماع للنحويين كافـــــة ، فكثيرًا مايعني النحويّ بـــ (إجماع النحويين) هو إجماع مدرسته التي ينتمي إليها فإذا كان بصريًا فالاجماع المقصود لديه هو إجماع البصريين ولا يعترف بإجماع الكوفيين إلّا في نظام اللغة العربية العام , مثلًا اجماع النحويين كافة على رفع الفاعل , ونصب المفعول به , وما إلى ذلك .

رابـــــــــــــــعًـــا : استصـــــحـــــاب الحـــــــــــــــال .

يعدّ دليل استصحاب الحال ركنًا مهمًا من أركان الاستدلال النحويّ البصريّ تحديدًا .

عرّفه ابن الأنباريّ بقوله : ((وأمّا استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ عل ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل , كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنيًا؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء , وإنّ ما يعرب منها : لشبه الاسم , ولا دليل يدلّ على ودو الشبه فكان باقيًا على الأصل في البناء)) [٣١١] , وهو عند من الأدلة المعتبرة لقوله : ((اعلم أنّ استصحاب الحل من الأدلة المعتبرة)) [٣١٢] .

ويذكر السيوطيّ أنّ المسائل التي استدل فيها النحويّين بالأصل كثيرة جدًا لا تحصى كقولهم : ((الأصل في البناء السكون إلّا لموجب تحريك , والأصل في الحروف عدم الزيادة حتّى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه , والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد)) [٣١٣] .

---

[٣١١] الإغراب في جدل الإعراب : ٤٦ .

[٣١٢] المصدر نفسه : ١٤١ .

[٣١٣] الاقتراح : ١١٣ .

أي إنّ هذا الدليل يقوم على مسألة "الفرع والأصل" إذ يستصحب الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل , وهذا الفهم بلا شك مأخوذ من استصحاب الحال في الفقه [٣١٤] , فاستصحاب الفقهاء وأصحاب الأصول هو أن يستصحب الأصل عند عدم الدليل الشرعيّ [٣١٥] .

فالاستصحاب بناء على ما تقدم ذكره هو قاعدة أصوليّة في الفقه والنحو وهو متأثر في النحو بالمنهج الفقهيّ فعند عدم وجود دليل شرعيّ على مسألة ما يستصحب الأصل , وفي النحو إذا انعدم الدليل السماعيّ أو القياسيّ على مسألة ما, فيبقى حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل , أي : يستصحب أصل الوضع [٣١٦] .

واستصحاب الحال يثبت – شأنه شأن سائر مرتكزات الاحتجاج النحوي – أنه لم يكن هناك استقلال بين علوم النحو والفقه , بل كان العالم متقنًا لأكثر من علم [٣١٧], وأنّ علل النحو – كما ذكر الزجاجيّ – ليس موجبة , إذ يقول ك ((إنّ علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعًا ومقاييس , وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها , ليس هذا من تلك الطريق)) [٣١٨] .

إذًا فالأصل أوّلًا والفرع ثانيًا , إذ يبنى الأصل ويبقى حال الأصول والفروع على ما هي عليه حتى يجد شيئًا جديدًا , أي يتمّ استصحاب الحال (حال الأصل) حتى يوجد دليل . وتبقى المسألة في نهاية الأمر مرتبطة بالأصل والعدول عن أصل الوضع [٣١٩].

ومن ينعم النظر في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف يجد البصريين قد اعتمدوا على استصحاب الحال في كثير مما أوردوه من حجج يؤيدون بها رأيهم وينقضون رأي الكوفيين , فمما ورد من ذلك :

- في مسألة عامل النصب في المفعول به نقل عن البصريين قولهم : ((إنّما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل , وذلك لأنا أجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل , أمّا الفاعل فلا تأثير له في العمل , لأنّه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل , وهو باقٍ على أصله في الاسميّة , فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له)) [٣٢٠] .
- في مسألة رافع الخبر بعد (إنّ) المؤكدة ردّ البصريون على الكوفيين قولهم بأنّ (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر فقالوا من بين ما قالوا : ((والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلّا ويعمل الرفع

---

[٣١٤] ينظر : استصحاب الحال في أصول النحو (بحث) : ٣٤٥-٣٤٦ .

[٣١٥] ينظر : المصدر نفسه : ٣٤٦ .

[٣١٦] ينظر : استصحاب الحال في أصول النحو (بحث) : ٣٤٦ .

[٣١٧] ينظر : الأصول : ١٤٤ .

[٣١٨] الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٣٢/٢ .

[٣١٩] ينظر : استصحاب الحال في أصول النحو : ٣٤٦ .

[٣٢٠] الإنصاف : ٨٠/١ , وينظر : أصول النحو العربيّ : ١٤٤ .

, فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس , ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب على ما بينا))[٣٢١] .

وإذا جئنا إلى الاستصحاب وفقًا لمنظور لغويّ حديث فإنّنا نراه : جهد عقليّ تجريديّ يخضع لمسألتي الأصل والفرع , وهذا حسب المنهج الوصفيّ ينافي طبيعة اللغة ؛ لذا فإنّ استصحاب أصل الوضع وفقًا للمنهج الوصفيّ هو إجبار للوصف الاستقرائيّ أن يمرَّ في قنوات القياس الذي وضعه النحويون أنفسهم وبهذا لا تخضع اللغة للصوغ القياسيّ الذي هو عند المحدثين عمل يقوم به المتكلم لا النحاة [٣٢٢] , لذا فإنّ ما يقدّمه البصريون هو مرفوض وفقًا للمنهج الوصفيّ ؛ لأنّ مهمة النحويّ ليست الوصف , وعدم التدخل , وإنّما وصف وحلل , وعلل مستدلًا لها بالسماع , واستصحاب الحال [٣٢٣] .

وبعد أن عرضنا أهم المرتكزات التي تأسس بموجبها منهج النحو العربيّ وأصبح النحو علمًا قائمًا بنفسه , ينبغي لنا أن نبيّن أهم الاعتراضات التي وجهها ثلة من الدارسين المحدثين للمنهج النحويّ القديم أو ما يسمّى (التقليديّ) .

فقد عدّ المحدثون المنهج النحويّ قاصرًا وبعيدًا عن العلميّة لأسباب عديدة نذكر منها الآتي :

١- عدم رسم حدود زمانيّة ومكانيّة للفصاحة العربيّة التي هي الشرط الأساسيّ في المتن المجموع , فالحد الزمانيّ يمتدّ من القرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعدها , إذ تبدأ مرحلة الحداثة اللغويّة الممنوع الاستشهاد بشعرها أو نثرها , لذا رفضَ النحويّون الاحتجاج بأشعار المولدين أمثال أبي نؤاس والبحتريّ وأبي تمّام , وإن كان بعض المتأخرين قد خرقوا هذه القاعدة [٣٢٤] .

وقد عدّ طرف من الوصفيين المعاصرين هذا التحديد إنكارًا لدور العامل الزمنيّ في التطور اللغويّ , وخرقًا لمبدأ أساسيّ وهو أنّ اللغة ظاهرة اجتماعيّة تخضع لما يخضع له المجتمع من تغير وتطور , وكان من الواجب أن يفتح باب الدراسة للغة في مراحلها المتعاقبة [٣٢٥] .

أمّا الحد المكانيّ فقد رسمت بموجبه الرقعة الجغرافية للقبائل التي تؤخذ عنها اللغة , والتي كانت تسكن في وسط شبه الجزيرة العربيّة ؛ لبعدها عن الأمم الأجنبية , فحافظت على نقاء اللغة وصفائها كما اعتمدوا الأخذ عن سكان البوادي دون سكان المدن الذين فسد لسانهم وخرج عن أصل الفصاحة .

وبناء على ذلك قرّر الوصفيون أنّ هذا الأصل من أصول النحو العربيّ , جعله نحوًا لا يمثّل العربيّة , وإنّما يمثّل جانبًا منها , فهو لا يُصور إلّا هذه العربيّة التي حُدِّدَ زمانها ومكانها [٣٢٦] .

لذا تعرض تحديدهم لهذا الأصل للنقد والرفض من قبل ثلة من أصحاب التيسير نذكر منهم مهدي المخزوميّ الذي ناقش فكرتهم في ارتباط الفصاحة ووجودها في كبد الصحراء فقط لبعدها عن ملابسات الحضارة , فيقول : ((لو

---

[٣٢١] الإنصاف : ١٨٥/١ , وأصول النحو العربيّ : ١٤٤-١٤٥ .

[٣٢٢] ينظر:أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث :٩٩.

[٣٢٣] ينظر : استصحاب الحال في أصول النحو : ٣٥١-٣٥٢ .

[٣٢٤] ينظر : الدرس النحويّ في الخطاب اللسانيّ المعاصر : ٥ .

[٣٢٥] ينظر: الدرس النحويّ في الخطاب اللسانيّ المعاصر: ٥, وفي النحو العربيّ نقد وتوجيه:١٩ .

[٣٢٦] ينظر : جهود التجديد والتيسير عند شوقي ضيف وعبد الرحمن أيوب (بحث) : ٢٢ .

كان مقياس الفصاحة هو الانعزال في كبد الصحراء من دون الاتصال بالأجانب لكانت قريش أبعد اللغات عن الفصاحة , ولا قائل بهذا)) [٣٢٧] .

ويؤيد ذلك أحمد مختار عمر بقوله : ((إنّهم لم يكونوا على حق في ربطهم الفصاحة بالبداوة , لأنّ اللغة بنت الحاجة والاستعمال . واللغة لا تنشأ من فراغ وإنّما لتعبر عن تجارب واحتياجات تختلف عن تجارب الحضري واحتياجاته ولذلك فليس من المعقول أن تغني إحدى اللغتين عن الأخرى , وليس من الحق أن نعدّ لغة البدوي أرقى من لغة الحضري رغم أنّها لا تفي باحتياجاته)) [٣٢٨] .

وأنكر عبد الرحمن أيوب دور العامل الزمانيّ والمكانيّ في رسم حدود الفصاحة العربيّة الذي جعله الأقدمون مقياسًا في المتن المجموع . فقد رأى أنّ ما يتحدث به العراقيون اليوم أو من ألف عام , وما يتحدث به المصريون , أو السودانيون , أو السوريون , أو اللبنانيون , أو ما تحدثوا به في الماضي , كلّ هذا داخل في النطاق اللغوي الذي يسمى بالعربيّة ؛ لأنّ علم اللغة الحديث لا يفرق بين الظواهر اللغويّة لسبب اختلافها فقط في الزمان والمكان [٣٢٩] .

وليس بعيدًا أن يكون أصحاب التيسير متأثرين في مقولاتهم تلك بما قاله دي سوسير في هذا السياق , إذ جعل مادة علم اللغة تستوعب جميع مظاهر الكلام الإنسانيّ بصرف النظر عن كونها لغة بدائية أم متمدنة بقوله : ((تضم مادة علم اللغة جميع مظاهر الكلام عند الإنسان سواء كان ذلك في المجتمعات البدائية أو المتمدنة , وفي الفترات الكلاسيكيّة أو الفترات المتأخرة . ولا ينبغي للغوي أن يدرس في كل فترة من الفترات اللسان الصحيح واللغة المنمقة حسب . بل جميع أنواع التعبيرات الأخرى)) [٣٣٠] .

ويعلّل نايف خرما ما ذهب إليه دي سوسير بقوله : ((إنّ من الخطأ الفاحش القول بأنّ هناك لغة بدائية متخلفة ولغة عصرية متقدمة فإذا نظرنا إلى

---

[٣٢٧] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٧٣-٧٤ .

[٣٢٨] البحث اللغويّ عند العرب : ٣٧-٣٨ .

[٣٢٩] ينظر : محاضرات في اللغة : ٥ .

[٣٣٠] علم اللغة العام : ٢٤ .

ناحية المفردات وجدنا أنّ حاجات المجتمع المعين هي التي تفرض نوعية المفردات المتوافرة في اللغة وعددها . وربما كانت أعداد المفردات الإجمالية في اللغات التي تتكلمها المجتمعات التي ندعوها متحضرة أكبر منها في اللغات التي تتكلمها مجتمعات بدائية إلّا أنّ نوعية المفردات لا تتمشى مع هذا الكلام فعدد المفردات التي تدل على أنواع الثلج المختلفة في لغة الأسكيمو مثلًا أكبر منها في أيّة صيغة حديثة أخرى . وهذا ينطبق على المفردات الدالة على الماشية في لغة الماساي في أفريقيا أو المفردات العشرين التي تدل على الأرز في الفليبين أو مئات الكلمات الدالة على الجمل حتى في أقدم اللهجات العربية)) [٣٣١] .

ونرى دي سوسير غير مرة يؤكد على عدم المميزة بين اللهجات فيقول : ((وليس لأية لهجة ميزة على الأخرى)) [٣٣٢] , وعلى هذا أصبح المنهج العلمي الحديث يرفض مبدأ التمايز بين اللهجات , لذا أنكر معظم أصحاب التيسير على القدماء حصر الفصاحة بقبائل معينة وأخذ اللغة عنهم دون غيرهم فنحن نرى أصداء مقولات دي سوسير تتردد في كتبهم ومقالاتهم فبها اقتدوا وعلى نهجها ساروا .

٢- حصر المادة المدروسة في مستوى لغويّ واحد هو اللغة الأدبيّة متمثلة في النصوص القرآنيّة , والشعريّة , والخطب , والأمثال , في حين أهملت لغة التداول اليوميّ التي يستعملها الناس [٣٣٣] , أي إنّ النحو العربيّ لم يقعّد للعربيّة كما ينطقها أصحابها وإنّما قعّد لعربيّة مخصوصة تتمثّل بمستوى معين من الكلام . ورأى مهدي المخزوميّ أنّ الاعتماد على الشعر في تقعيد القواعد أدى إلى اضطراب النحويّين في بعض أحكامهم [٣٣٤] , وإلى ذلك ذهب إبراهيم أنيس[٣٣٥] .

---

[٣٣١] أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة : ١٨١-١٨٢ .

[٣٣٢] علم اللغة العام : ٢١٧ .

[٣٣٣] ينظر : الدرس النحويّ في الخطاب اللسانيّ المعاصر : ٦ .

[٣٣٤] ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٣٥ .

[٣٣٥] ينظر : من أسرار اللغة : ٢٤٨ .

أمّا أنيس فريحة فكان ذا رأي متناقض فتارة رأى أنّ العامية تطور لغويّ [٣٣٦] تمثّل تقدمًا ورقيًا في اللغة وتارة أخرى رأى أنّها لغات فاسدة ركيكة وهي انحطاط لغويّ[٣٣٧].

ورأى حسّان أنّ استقراء النحويّين للغة كان ناقصًا , إذ إنّهم بنوا النحو على المسموع من كلام العرب والمقصود هنا ما رُويَ من اللغة الأدبيّة لا لغة الكلام والتخاطب))[٣٣٨]. ورأى عبدة الراجحيّ ((إنّ النحو العربيّ لم يقعِّد للعربية كما يتحدثها أصحابها وإنّما قعّد لعربية مخصوصة تمثل مستوى معين من الكلام هو في الأغلب شعر أو أمثال أو نص قرآني , فلم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شئون* الحياة وإنّما قصر الدرس النحوي على اللغة الأدبية مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في اللغة , ولم يكن مناص من أن يواجهوا نصوصًا من المستوى الأدبي تخالف ما وضعوه من قواعد فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير واعتساف التفسير)) [٣٣٩].

والنحو التقليديّ يقوم على أساس معياريّ إذ لم يمايز بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة , لذا فقد وصفه دي سوسير بأنّه ((يهمل أجزاء كاملة من اللغة ..... وكثيرًا ما يعجز هذا النحو عن الفصل بين الكلمة المكتوبة والكلمة المنطوقة)) [٣٤٠] .

ويؤكد نايف خرما هذا المنهج من خلال استقرائه للدراسات اللغويّة المعاصرة إنّ القواعد التقليديّة لم تكن شاملة لجميع جوانب اللغة بل كانت تهتم ببعض الجوانب من دون غيرها : لأنّها كانت معيارية هدفها منع الوقوع في الخطأ لا وصفيّة تصف جميع جوانب اللغة فنتج عن ذلك إهمال لبعض الجوانب العامة من اللغة [٣٤١] .

---

[٣٣٦] ينظر : نحو عربيّة ميسرة : ١٠٢ .

[٣٣٧] ينظر : المصدر نفسه : ١٧١ .

[٣٣٨] ينظر : الأصول : ١١٨ .

[٣٣٩] النحو العربي والدرس الحديث : ٤٨ , * الصواب شؤون .

[٣٤٠] علم اللغة العام : ١٠١ .

[٣٤١] ينظر : أضواء على الدراسات اللسانيّة المعاصرة : ٤٧ .

فقد أقام النحو المعياريّ قواعده على نصوص منتقاة من اللغة المكتوبة . ولمّا لم يعبّر عن الاستعمال اللسانيّ فإنّه يلجأ إلى التأويل البعيد ويقدم تفسيرات فيها تعسف وتمحل لتناسب الظاهرة اللسانيّة مع قواعده المعياريّة [٣٤٢] , أضف إلى ذلك أنّهم ركزوا على دراسة لغات قديمة لم تعد موجودة بالفعل [٣٤٣] , وهذا مرفوض وفق المنهج العلميّ الحديث , إذ يعمد أنصار هذا المنهج إلى دراسة اللغة الحيّة المنطوقة كونها أصدق في الوصف والوقوف على خصائصها وخاصة الصوتيّة منها كما لا يهملون اللغة المكتوبة وإن كان اهتمامهم باللغة المنطوقة أوسع وأشمل , يقول دي سوسير : ((طالما أنّ اللغوي لا يستطيع أن يلاحظ اللسان مباشرة في أغلب الأحيان , فعليه أن يدرس النصوص المكتوبة فهو لا يستطيع التوصل إلى التعبيرات التي تبتعد عنه من حيث الزمان أو المكان إلّا من خلال هذه النصوص)) [٣٤٤] .

ورأى إبراهيم أنيس أنّ البحث العلميّ اللغويّ الحديث يرفض دكتاتورية الزمان والمكان ولا يجد فرقًا بين ابن اللغة الذي تربى في كنفها والأجنبي عن اللغة , إذ ليس هناك روابط فرديّ بين اللغة والجنس , فاللغة ملك من يتعلمها ولا أثر للوراثة أو الجنس فيها [٣٤٥] .

وأنكر محمّد حسن عبد العزيز على القدماء استنادهم إلى أهوائهم وأذواقهم في حكمهم بين القديم والحديث , إذ رأى أنّهم لم يكونوا منصفين حين نصروا القديم لقدمه وهوّنوا من شأن الحديث وأنكروه فكان عليهم أن يضعوا معايير علميّة موضوعيّة يحكمون بها على القديم والحديث سواء , ورأى أنّ المنهج العلميّ الدقيق يقتضينا أن نعيد النظر في شواهد النحو وأمثلته بل في مادة اللغة العربيّة الفصحى نفسها في المراحل التي أعقبت مرحلة الاستشهاد ورأى أنّ ذلك يكشف

---

[٣٤٢] ينظر : العربيّة وعلم اللغة الحديث : ١٦٩ .

[٣٤٣] ينظر : مدخل إلى علم اللغة : ١٣٥ .

[٣٤٤] علم اللغة العام : ٢٤ .

[٣٤٥] ينظر : المعنى والإعراب : ٩٢ , وموقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربيّ : ٣٧.

لنا عمّا أصاب اللغة من تغيير عبر الأزمان [٣٤٦] , إذ رأى دي سوسير أنّ ((اللغة لا حول لها في الدفاع عن نفسها في مواجهة القوى التي تغير من لحظة إلى أخرى العلاقة بين المدلول والدال ..... فالتطور أمر لا مناص فيه . ولا توجد لغة واحدة في العالم تقاومه)) [٣٤٧] , و((النحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور))[٣٤٨].

لذا فقد أدى اتباع هذا المنهج عند علماء العربيّة بحسب دي سوسير وأصحاب التيسير إلى إيقاف البحث اللغويّ الذي يساير اللغة وتطورها .

وكان من بين أصحاب التيسير المقتفين آثار المنهج الوصفيّ محمّد عيد الذي أنكر على النحويّين انتقاءهم للشواهد إذ يقول : ((ليس من حق النحاة أن ينتقوا ويختاروا مستوىً واحدًا (الفصحى) من بين مستويات اللغة بل إنّ الواجب العلمي أن يلاحظ عالم اللغة كل صور الاستعمال دون الاحتفاء ببعضها على حساب الآخر))[٣٤٩].

ويبرهن محمّد عيد على ما قاله بقول بلومفيلد ((إنّ من غير المصرح به للغويّ أن يتجاهل أي جزء من مادة دراسته أو يخطئه , ينبغي أن يلاحظ اللغوي كل صور الحديث دون تحيز , ولكن من واجبه أن يراعي ظروف الناطقين باللغة حين يفرق بين الصحيح وغير الصحيح)) [٣٥٠].

فينبغي أن يُراعى الاستعمال وظروفه فقط من قبل الباحث من دون انتقاء أو اختيار , فإذا تدخل الباحث فانتقى واختار – كما فعل النحويّون القدامى – أو تصرف في شيء وعدّل فقد أساء إلى الاستعمال والدراسة جميعًا .

٣- تأثر النحو التقليديّ بالفلسفة والمنطق ويظهر هذا التأثر في انشغال جمهور النحويّين بنظرية العامل التي من خلالها يمكن استنباط العلة الكامنة وراء الظواهر

---

[٣٤٦] ينظر : القياس في اللغة : ١٢٠-١٢١ .

[٣٤٧] علم اللغة العام : ٩٤ .

[٣٤٨] في النحو العربيّ نقد وتوجيه : ١٩ .

[٣٤٩] الرواية والاستشهاد : ٢٣٤ .

[٣٥٠] المصدر نفسه : ٢٣٦ .

النحويّة , فجعل اللغة عقلًا يُفسر القواعد النحويّة من خلاله . في حين أنّ النحو الوصفيّ في إطار علم اللسانيّات الحديث يهتم بتقرير الحقائق اللسانيّة , ويفسرها في إطار الظواهر اللسانيّة ذاتها من دون فرض القواعد أو اللجوء إلى ظواهر غير لسانيّة لتعليل القاعدة [٣٥١] , لذا ثار معظم أصحاب التيسير على نظرية العامل والقياس المنطقيّ ودعوا إلى إلغائها من النحو العربيّ ؛ لأنّها صيّرت النحو نوعًا من التحليل الفلسفيّ الذي لا يراعي طبيعة اللغة .

فقد كان هم النحويّين الوصول إلى قواعد وضوابط تعصم اللسان من الخطأ واللحن ومن ثمّ فرض تلك القواعد على أهل اللغة , فاتخذوا القياس المنطقيّ لهم منهجًا وطريقًا من طرائق التفكير في النحو – كما أشرنا سابقًا – .

وهنا رأى أصحاب التيسير أنّ النحويين قد جانبوا الصواب حين قيّدوا اللغة بضوابط وقواعد صارمة وحين رأوا أنّ أيّ خروج عن تلك القواعد يُعَدّ خطأً يجب التصدي له .

يقول مهدي المخزوميّ منكرًا على القدماء فعلهم هذا ((ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحوًا للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة , أو يخطِّىء لهم أسلوبًا ؛ لأنّ النحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدى ذلك بحال)) [٣٥٢].

ورأى إبراهيم السامرائيّ أنّ القياس واستخراج مسائل النحو وما يرافقه من تعليلات كلّ ذلك مرفوض في العلم اللغويّ فهو من دون شك استعمال لوسائل غريبة عن طبيعة العلم اللغويّ الذي سبيله الاستقراء لما هو جارٍ على ألسنة الناس من شعر ونثر[٣٥٣] .

---

[٣٥١] ينظر : العربيّة وعلم اللغة الحديث : ١٦٩ .

[٣٥٢] في النحو العربيّ نقد وتوجيه : ١٩ .

[٣٥٣] ينظر : النحو العربيّ نقد وبناء : ١٨ .

وأخذ عباس حسن على اللغويين القدماء تفصيلهم وتشعبهم القياس حتى فتحوا أبوابًا من المشكلات تكدّ العقل وترهق التفكير وأسرفوا في الاستدلال والتفريع إسرافًا جاوز حدّ الإبانة وإيضاح الحقائق العلميّة [٣٥٤] .

ورأى محمّد عيد أنّ اتخاذ القاعدة أساسًا ثم فرضها على المفردات عمل يجابي

الروح العلميّة الصحيحة , إذ إنّه يقوم في الأساس على التحكم , والتحكم لا يتقف في طبيعته والروح العلميّة للمنهج الوصفيّ [٣٥٥] .

أمّا كمال بشر فرأى أنّ القياس في حد ذاته مبدأ مقبول مشروع في كلِّ العلوم على أن يكون هناك توافق أو تماثل بين المقيس والمقيس عليه في السمات والصفات, ولكن النحويين بالغوا في تطبيق هذا المبدأ [٣٥٦] .

فعلى ما يبدو أنّ طريقة نقد أصحاب التيسير للقواعد النحويّة ورفضهم القياس المنطقيّ مستوحاة من فكر دي سوسير وتصوره حول مفهوم القياس فهو رأى أنّ القياس يمتزج بمبدأ الابتكار اللغويّ بصورة عامة [٣٥٧] , إلّا أنّ اللغويين الأوائل لم يفهموا طبيعة ظاهرة القياس التي سموها بـــ"القياس الكاذب" إذ ((كانوا يعدّون كل شيء يخرج على الحالة الأصلية شذوذًا وتشويهًا لصيغة مثاليّة فوقعوا في الوهم الذي كان سائدًا عصرهم حين نظروا إلى الحالة الأصلية للغة على أنها شيء مثالي كامل)) [٣٥٨] .

٤- افتقار النحو التقليديّ للمنهج العلميّ الموضوعيّ الذي يعتمد دراسة الأشكال اللسانيّة باعتبارها أنماطًا يسهل وصفها ورصدها من خلال قوانين العلاقات كما هو الحال في اللسانيّات الحديثة , نحو استعمال التقويس في إطار المنهج التوزيعيّ

---

[٣٥٤] ينظر : الأصول اللغويّة والنحويّة : ١٧ , وموقف علم اللغة الحديث من أصول النحـــو العربيّ:٨٠-٨١ .

[٣٥٥] ينظر : أصول النحو العربيّ : ٩٩ .

[٣٥٦] ينظر : اللغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم : ١٤٠ .

[٣٥٧] ينظر : علم اللغة العام : ١٨٨ .

[٣٥٨] المصدر نفسه : ١٨٥ .

أو المشجرات في المنهج التوليديّ التحويليّ , في حين أنّ النحو التقليديّ يعتمد على المنهج الذاتيّ الذي يرصد القواعد ويحددها بناء على فهمه الخاص للنصّ وبذلك يرتبط بالباحث نفسه وليس بالظاهرة اللسانيّة [٣٥٩] .

٥- تداخل المستويات الدراسيّة في البحث النحويّ القديم بين صوتيّة , وصرفيّة , ونحويّة , ودلاليّة , في حين يمايز النحو الوصفيّ بين مستويات التحليل اللسانيّ .

فاللغة كما يقدمها الدرس اللسانيّ الحديث نسيج من الأنظمة [٣٦٠] ((فلها نظامها الأصواتيّ الموزع توزيعًا لا يتعارض فيه صوت مع صوت , ولها نظامها التشكيلي (الفونولوجي) الذي لا يتعارض فيه موقع مع موقع , ولها نظامها الصرفي الذي لا يتعارض فيه باب مع باب , ولها بعد ذلك نظام للمقاطع , ونظام النبر , ونظام للتنغيم , فهي منظمة من النظم على حدّ تعبير بعضهم)) [٣٦١] .

واستنادًا إلى الفهم البنيوي للغة وصف تمام حسّان اللغة بأنّها ((منظمة ضخمة من الأجهزة المتكاملة المنسجمة التي تعمل كلها في اتجاه واحد)) [٣٦٢] .

أمّا اللغة ومن ضمنها النحو وفق المنهج المعياريّ فتفتقر إلى ذلك التنظيم , إذ رأى عدد من الباحثين المحدثين ومن بينهم سعيد الأفغانيّ أنّ النحو أسس على خليط لا نظام له مما روي على أنّه تكلمت به العرب [٣٦٣] .

إنّنا نجد أصداء مقولات (النظام , الترتيب , والتبويب) تتردد في آراء أصحاب التيسير كثيرًا , ولا سبيل لإنكار أثر أقوال دي سوسير بما جاؤوا به , فقد

---

[٣٥٩] ينظر : العربيّة وعلم اللغة الحديث : ١٧٠ .

[٣٦٠] ينظر : الدرس النحويّ في الخطاب اللسانيّ المعاصر : ٩ .

[٣٦١] مناهج البحث في اللغة : ٦٦ .

[٣٦٢] المصدر نفسه : ١٥٢ .

[٣٦٣] ينظر : في أصول النحو : ٧١ .

فسّر اللغة على أنّها نظام : بقوله ((اللغة عبارة عن نظام)) [٣٦٤] , وتكرّر وصفه هذا في مواضع كثيرة من محاضراته أحصاها حيدر جبر في بحثه [٣٦٥] .

ثمّ رأى دي سوسير أنّ ((التنظيم العشوائي لا يفيد في هذا العلم ؛ لأنّ اللغة نظام له ترتيب خاص به)) [٣٦٦] .

فما تقتضيه الدراسات الوصفيّة مراعاة الترتيب بين المستويات اللغويّة , إذ ينبغي وفق التحليل البنيويّ للغة تقديم المباحث الصوتيّة والصرفيّة على المباحث النحويّة , وهذا ما أشاد به ماريو باي * حينما ينتهي الباحث اللغويّ من التحليل الفونيميّ والمورفيميّ للغة موضع البحث ومن استخلاص الملامح النحويّة الخاصة بها تجد تحت يديه نحوًا وصفيًّا لهذه اللغة [٣٦٧] .

واعتقادًا بهذا الشكل الدراسيّ وتسلسل مستوياته في كلّ مقاربة لغويّة حكم دعاة الوصفيّة العرب على جهود النحويّين ومنهجهم في الكتابة بالاضطراب , إذ لم يتبعوا خطة منهجيّة تبدأ من أبسط العناصر التحليليّة إلى أكثرها تركيبًا [٣٦٨] .

ومن هنا عمدَ أصحاب التيسير إلى رسم خطة منظمة يسيرون عليها في تحليل أنظمة اللغة كل على حدة بمعزل عن النظام الآخر ليسهل رصدها ودراستها دراسة وافية , يقول المخزوميّ : ((لن تتبيّن لنا خطوط إحدى الدراسات اللغويّة إلّا بتجديد الحدود التي تقف عندها .... يبدأ الدرس اللغوي بدراسة الأصوات اللغوية .... فإذا انتهى الدارس من دراسة الأصوات مخارجها وصفاتها , وعلاقة بعضها ببعض كان الدارس اللغوي قد انتهى من مرحلته الأولى , ليؤذن بمرحلة جديدة لها مختصون آخرون ... يعنون بالكلمة من حيث دلالتها على معناها , ومن حيث بناؤها ووزنها ومن حيث ارتجالها واشتقاقها ... ثم ينتقل الدرس

---

[٣٦٤] علم اللغة العام : ٩٢ .

[٣٦٥] ينظر : أثر اللسانيّات في الخطاب النحويّ عند مهدي المخزوميّ : ١٢ .

[٣٦٦] علم اللغة العام : ٤١ .

[٣٦٧] أسس علم اللغة : ١٢٩ , * ماريو باي : عالم معاصر من أصل إيطاليّ من أشهر مَـن نادوا بتبسيط اللغة .

[٣٦٨] ينظر : في إصلاح النحو العربيّ : ٢٣ .

اللغوي إلى مرحلة جديدة .... تعنى بالكلمة مؤلفة مع غيرها في أصغر صورة من صور التعبير , وهي الجملة ...))[٣٦٩].

ويقول تمام حسّان ((لا يمكن أن تقوم دراسة نحوية صحيحة دون أن يدخل في منهجها علم الأصوات وعلم التشكيل الصوتي , وعلم الصرف ....)) [٣٧٠] .

لذا أخذ حسّان على كتاب سيبويه أنّه يخلو من منهجية منظمة , رأى أنّ النحويّين لم يقدروا أهمية العلاقة التي تربط مستويات اللغة المختلفة ؛ لذا أهملوا جانب الترتيب المنظم , فيقول : ((وهكذا نجد في كتاب سيبويه دراسة كاملة لأصوات العربية , ولكن هذه الدراسة كانت ملحقة بالنحو لا ممهدة له ولا معينة على فهمه فكما ينبغي لها أن تكون وذلك بأنّها جاءت في آخر الكتاب .... وفي وضعها هذا الموضع من الكتاب دليل على أنّ النحاة لم يكونوا يقدرون العلاقة العضوية التي تربط الأصوات والنحو حق قدرها)) [٣٧١] .

وأخذ حلمي خليل المأخذ نفسه على علماء العربيّة الأوائل إذ رأى ثمة خطأ منهجيّ وقع فيه هؤلاء العلماء وهو الخلط بين مستويات الاستعمال اللغويّة المختلفة في البيئة التي أخذوا عنها اللغة إذ عدّوا كل ما يسمعون ينتمي إلى مستوى ً متجانس وهو ما أطلقوا عليه (لغة قريش) رغم إدراكهم لوجود ظواهر صوتيّة , وصرفيّة , ونحويّة , ودلاليّة , تنتمي إلى لهجات قبليّة متعددة [٣٧٢] .

وسجّل بقية أصحاب التيسير المآخذ ذاتها على المنهج النحويّ وإن تعددت أساليب إنشائهم , فهم رفضوا ذلك الخلط بين مستويات اللغة في جملته وتفصيله , وسعوا إلى تحديد مستوى لغويّ معين يدرسونه من دون أن يخلطوا بينه وبين غيره من المستويات حتى لا يؤدي إلى نتائج غير صحيحة , متبعين في مسارهم هذا نهج العلماء الوصفيين .

---

[٣٦٩] في النحو العربيّ نقد وتوجيه : ٣٥-٣٧ .

[٣٧٠] مناهج البحث في اللغة : ٢٢٨ .

[٣٧١] الأصول : ٩٧ .

[٣٧٢] ينظر : مقدمة لدراسة علم اللغة : ١١٤ .

فعلماء اللغة الوصفيون يلتفتون إلى أنّ هذه المستويات والمسائل ترتبط معًا ارتباطًا وثيقًا بحيث لا يجوز الفصل بينها ؛ لأنّ كلًّا منها يعتمد على الآخر في بحثه ونتائجه وهي تشكل الإطار العام لعلم اللغة [٣٧٣] .

وهكذا كان الأثر اللسانيّ الحديث حاضرًا في تجربة أصحاب التيسير, فقد ظلَّ يمارس في معظم المقاربات التي قدموها تأثيرًا تفاعليًّا تجاوز حدود التوصيف المجرد للظاهرة المدروسة إلى إعادة بنائها وفق رؤية منهجيّة إصلاحيّة تناقش القضايا وتعيد تشكيلها ابتداءً من إعادة النظر بموضوع العلم نفسه وصولًا إلى تشخيص محدداته[٣٧٤].

فكان من الطبيعيّ أن يستبدل أصحاب التيسير المنهج المعياريّ بالمنهج الوصفيّ إذ بات هذا الأخير دليل الباحث اللغويّ في الآونة الأخيرة لا سيّما أنّ حقل اللسانيّات اليوم احتوى كلّ مستويات اللغة .

---

[٣٧٣] ينظر : دراسات في علم اللغة : ١٠-١٣ .

[٣٧٤] ينظر : أثر اللسانيّات في الخطاب النحويّ عند المخزوميّ : ١١ .

الفصل الثالث

مقاربات نحويّة .

المبحث الأوّل : الكلمة وأقسامها .

المبحث الثاني : تراكيب نحويّة .

المبحث الأول : الكلمة وأقسامها

يمثّل تقسيم الكلام مبدأ مهمًا من مبادئ النحو , إذ يعدّ المحور العام للنحو العربيّ ؛ لذا دارت حوله الدراسات النحويّة , فلا يكاد يمرّ بنا مؤلَف من مؤلفات النحويّين إلّا وقد عرض لهذه المسألة فقد تناولوه تحت عنوانات مختلفة منها : ((الكلام وما يتألف منه)) و((أقسام الكلمة أو الكلم)) و((الكلمة وأقسامها)) وبلغ اهتمام النحويّين بهذا الموضوع أن خصّوا له مكانة في مقدمات مؤلفاتهم .

وما توصلَ إليه النحويّون من دراساتهم لأقسام الكلام هو حصول النحو العربيّ على منهج ثابت في دراسة تلك الأقسام له أدواته الإجرائية من جهاز تفسيري يتمثل في العلل إلى الموضع الذي يعد معيارًا يفصل في الحكم على الكلمة أهي اسم أم فعل أم حرف ؟

وقد عمل هذا المبدأ على توجيه جل أحكامه التي سارت في ثنائيّة تلازميّة حكمت بالأصل والفرع ، والعمدة والفضلة فكان الاسم أصلًا في الاشتقاق والإعراب والرتبة إذ تمثلت هذهِ الأصالة في توسع دلالته التي وصفت بأنّها موسعة ووصفت دلالة الفعل والحرف بأنّها مقيّدة بالزمن والتخصيص .

فمن هنا وقبل الحديث عن كيفية تناول أقسام الكلام بالدراسة من قبل أوائل النحويّين ، ومن ثم عرض أبرز الدراسات التيسيريّة النحويّة لهذهِ المسألة ، إذ انبرى طائفة من أصحاب التيسير الراغبين بتطبيق مبادئ اللسانيّات الغربيّة على اللغة العربيّة ، فعمدوا إلى استبعاد التقسيمات التقليديّة للكلام وما يرافقها من اضطراب في تحديد نوع الكلمة ومفهومها والقواعد التي تضبط سلامة تكوينها ينبغي علينا أنّ نقف على مفهوم الكلمة في اللغة واصطلاح النحويّين القدماء ، وحسب علماء المدارس اللغويّة واللسانيّة الحديثة .

تعدّ الكلمة أهم الوحدات اللغويّة التي يبحث فيها علم الصرف وهي في الحقيقة المادة الأساسيّة للتركيب .

وبالرغم من أهمية الكلمة فإنّ سيبويه لم يضع لها حدًّا أو تعريفًا وإنّما اكتفى ببيان أقسام الكلام قائلًا : ((هذا باب علم الكلم من العربية : فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[٣٧٥] .

ذكر ابن مالك في ألفيتهِ الكلمة وأنواعها بقوله :

((كلامنا لفظ مفيد كاستقم اسم وفعل ثم حرف الكلم

واحده كلمة والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم))[٣٧٦]

فالكلمة في اللغة مأخوذة من مادة (ك . ل . م) التي تدلّ في جميع تقلباتها على القوة والشِدّة [٣٧٧] وقد ورد في القرآن الكريم لفظ الكلمة وأراد بها الإنسان ، قال تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾[٣٧٨] .

وفي آية أخرى :

﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾[٣٧٩] .

وأصبحت تعني في عرف النحويين : قولٌ مفرد[٣٨٠] أو هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد [٣٨١] .

---

[٣٧٥] الكتاب : ١٢/١ .

[٣٧٦] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٣/١ .

[٣٧٧] ينظر : الخصائص : ١/ ١٣- ١٤ .

[٣٧٨] آل عمران :٤٥.

[٣٧٩] النساء : ١٧١ .

[٣٨٠] ينظر : شرح الأشموني : ١/ ٢٣ .

[٣٨١] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١ /١٧.

وقد أطلق النحويون لفظ (الكلمة) وأرادوا بها (الكلام) مجازًا من باب تسمية الشيء باسم جزئه[٣٨٢] , قال تعالى : ﴿□ □ □ □□﴾ [٣٨٣] , أي : لا إله إلاّ الله وقال (ﷺ) : ((الكلمة الطيبة صدقة)) [٣٨٤] .

وإذا انتقلنا إلى مفهوم الكلمة عند علماء المدارس اللغويّة واللسانيّة وجدنا أنّ الكلمة التي ((كنا نظنها أمرًا بسيطًا)) [٣٨٥] أصبحت و بحكم الأثر الذي تمثّله في العملية التواصليّة ((مجتمعًا لسانيًا لا يختلف عن المجتمع الإنساني تعتمد على مبدأ التعاون)) [٣٨٦] .

بمعنى أنّ الكلمة التي عدّها علماء اللغة موضوعًا رئيسًا من موضوعات علم اللغة وأنّها محل اهتمام ما يعرف بعلم المفردات[٣٨٧] , أصبحت تكون علمًا مستقلًا بذاته حاز على عناية العلماء واهتمامهم .

إلاّ أنّ ((الدراسات التي تعالج مشكل طبيعة الكلمة العربية وصورتها والمبادئ التي تضبط سلامة تكوينها قليلة ، وهذهِ الثغرة في علم العربية ... يوازيها كثير من الخلط وعدم الوضوح في التنظير للكلمة في البحث اللساني بصفة عامة ، وكذلك عدم الاتفاق على مسلمات في خصوص التمثيل لها)) [٣٨٨] .

إنّ مرد هذا التباين في وجهات النظر يرجع في الأساس إلى طبيعة الكلمة فهي ذاتٌ متعدد الأبعاد والجوانب إذ وصفها دي سوسير بقوله : ((الكلمة تشبه

---

[٣٨٢] ينظر : الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها : ٩ .

[٣٨٣] التوبة : ٤٠ .

[٣٨٤] ينظر : الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها : ٩

[٣٨٥] البلاغة والعمران عند ابن خلدون : ١١١ .

[٣٨٦] المصدر نفسه : ١١١ .

[٣٨٧] ينظر : أسس علم اللغة : ٥٥ .

[٣٨٨] البناء الموازي : نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة : ٣٧ .

المركز في مجموعة فلكية : يلتقي فيها عدد غير محدود من العناصر المتشابهة))[٣٨٩], وعرّفها بلومفيلد بقوله : ((الكلمة هي أصغر صيغة حرّة)) [٣٩٠] .

فالكلمة إذًا بهذا المفهوم الواسع تشكّل موضوعًا تتجاذبه العديد من العلوم التي تناولتها بالبحث والدراسة كعلم الصوت , وعلم الصرف , وعلم التركيب , وعلم الدلالة, وعلم المعاجم , وغيرها .

ومن هنا حاول بعض علماء اللغة جاهدين تحديد مجال الكلمة وهذا بالنظر إلى البنية المورفولوجيّة للكلمة تارة , وبالنظر إلى موضع الكلمة من التركيب الذي ترد فيه تارة أخرى , أو بالنظر إلى دلالة الكلمة ومعناها ذلك أنّ ((التغيرات الحادثة هنا داخل الكلمة نفسها تشكل موضوع علم الصرف : Morphology الذي يختص بدراسة الصيغ وتنظيم الكلمات في نسق معين يشكل موضوع علم النحو , وإنّ الصرف والنحو ليُكوِّنان ما يسمى بعلم القواعد Grammar أو التركيب Syntax أو قوانين المرور Stucture , التي لا يمكن أن تنتهك تجنبًا للوقوع في ورطة تعوق تيار المعاني المتدفق الذي يربط متكلمًا بآخر وتوقف التفاهم الذي هو الهدف الأساسي أو الوحيد للغة)) [٣٩١] .

أمّا من ناحية دلالة الكلمة فمعناها من زاوية نظر علم اللغة الوصفيّ ((يرتبط ارتباطًا وثيقًا بما يسمى بالمورفيم Lexicology فمفردات أي لغة تعرف إذًا بأنّها مجموع رصيد المورفيمات وتجمعاتها)) [٣٩٢] , ومن وجهة نظر علم اللغة التركيبيّ ((تعرف الكلمة Word بأنّها وحدة في جملة تحدد معالم كل منها بإمكانية الوقوف عندها – ليس من الضروري أن يتم الوقوف فعلًا –)) [٣٩٣] .

كما أنّ الكلمة وثيقة الصلة بالتركيب فهي وبحكم موقعها منه وما يطرأ عليها من تغيرات لما قد يسبقها من سوابق أو ما يلحقها من لواحق تؤدي إلى

---

[٣٨٩] علم اللغة العام : ١٤٥ .

[٣٩٠] دور الكلمة في اللغة : ٤٩ .

[٣٩١] أسس علم اللغة : ٥٢ .

[٣٩٢] أسس علم اللغة : ١١٢ .

[٣٩٣] المصدر نفسه : ١١٢ .

تغيير في المعنى ؛ لذا نلحظ أنّ دي سوسير يؤكد غير مرة أنّ أهمية الوحدات اللغوية (الكلمات) لا تدرك إلّا بوجود عناصر أخرى ترتبط بها إذ يقول : ((إنّ اللغة نظام من العناصر المعتمد بعضها على بعض , تنتج قيمة كل عنصر من وجود العناصر الأخرى في وقت واحد)) [٣٩٤] .

فهو يرى أنّ أقسام الكلام لا تدرك إلّا في إطار التركيب الذي ينشئ علاقات فيما بين الوحدات التي لا تكتسب قيمتها إلّا بمقابلتها مع ما يسبقها أو ما يليها أو هما معًا [٣٩٥].

ثمّ يرى أنّ العلاقة المتكافئة بين أقسام الكلام والتركيب إذ ((لا قيمة للكل إلّا من خلال أجزائه : كما لا قيمة للأجزاء إلّا بفضل موقعها في الكل . لذلك لا تقل العلاقة السنتاكمية بين الجزء والكل أهمية عن العلاقة بين الأجزاء)) [٣٩٦] .

ومن هنا يجب ((اعتبار تتابع عناصر الكلام في مدرج الخطاب تتابعًا غير حر , ومن ثم يتعذر تحديد وحدة منعزلة عن البنية التي تشكل جزءً منها , فلا يمكن مثلًا تحديد حرف ما إلّا في إطار بنية لسانية معينة لأنّ الحروف تختلف وطبيعة علاقتها تتنوع من لغة إلى أخرى)) [٣٩٧] .

والأمر نفسه ينطبق على الكلمة التي لا تكتسب قيمتها ولا يتحدد معناها أو تتضح دلالتها إلّا بانضمامها إلى وحدات أخرى سابقة أو لاحقة لها .

من كلِّ ما سبق نستخلص أنّ الباحث أو الدارس ينبغي له أن يوجه اهتمامه صوب الموقع الذي تحتله الوحدة اللغويّة (الكلمة) من بنية أو نظام أي إنّه ((يقيم وزناً لإمكانياتها الشكلية ولعلاقاتها التركيبية والاستبدالية مع بقية الوحدات)) [٣٩٨] .

لكن ينبغي له في بادئ الأمر أن يُمايز بين أقسام الكلمة وأنواعها فهي في مفهومها العام تنقسم على اسم , وفعل , وحرف .

---

[٣٩٤] علم اللغة العام : ١٣٤ .

[٣٩٥] ينظر : المصدر نفسه : ١٤٢ .

[٣٩٦] المصدر نفسه : ١٤٧ .

[٣٩٧] لسانيّات العامة الميسرة : علم التراكيب : ١٨ .

[٣٩٨] المصدر نفسه : ١٩ .

لذا ألفينا طائفة من أصحاب التيسير للنحو العربيّ يجابهون القدامى بأنّ تعريفاتهم للكلمة ينتابها القصور وعدم الدقة فهي لا تفرق بين الصوت والحرف وتخلط بين الوظيفة اللغويّة والمعاني المنطقيّة والوضعيّة [٣٩٩] .

وأخذ إبراهيم أنيس على القدماء من علماء العربيّة قناعتهم بوصف الكلمة بأنّها (اللفظ المفرد) أو (القول المفرد) , فقد غاب عن بالهم – بحسب ما يرى أنيس – أنّ الإفراد في الكلام المتصل لا يمكن تصوره إلّا بالسكتات أو الوقفات على مجموعات صوتيّة من هذا الكلام , وهذا أمر مَرَّدهُ إلى الناطق بالكلام فهو إن شاء وقف بعد حرفين أو ثلاثة أو عشرة أو أكثر , ويتكون نطقه حينئذٍ من مجموعات صوتيّة منها ما ينطبق على الكلمة الواحدة ومنها ما ينطبق على كلمتين أو أكثر ولو أنَّ اللغات تحتم الوقوف عند آخر الكلمة في أثناء الكلام لأمكن حينئذٍ تحديد الكلمات على أساس صوتيّ محض .

وبناء على نقده السابق لتعريف القدماء للكلمة حاول أنيس تلافي الخطأ أو النقص الذي وقعوا فيه فأشرك – في تعريفه للكلمة – المعنى مع اللفظ فهو يرى أنّ الكلمة لفظ مفرد دلّ على معنى مفرد [٤٠٠] , وبذلك حدّد الكلمة وفق أساسين هما اللفظ والمعنى , ومع ذلك يبقى تعريف أنيس للكلمة بعيدًا عن الشمول والدقة فمعيار اللفظ والمعنى لا ينطبق على جميع الكلمات .

أمّا تمام حسّان فقد عرّف الكلمة بأنّها ((صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة , وتقوم بدور وحدة من وحدات المعجم وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى أو يغير موضعها أو يستبدل بها غيرها في السياق , وترجع في مادتها غالبًا إلى أصول ثلاثة , وقد تلحق بها زوائد)) [٤٠١] .

وما نلحظه على تعريف تمام هو انعدام الدقة في تحديد المفهوم فقد ذكر أنّ مادة الكلمة – ويعني في اللغة العربيّة – غالبًا ما تتكون من أصول ثلاثة وتلحق

---

[٣٩٩] ينظر : مناهج البحث في اللغة : ٢٢٦ .

[٤٠٠] ينظر : دلالة الألفاظ : ٤٢-٤٤ .

[٤٠١] مناهج البحث في اللغة : ٢٦٦ ,

*منهم عبد الجبّار توامة .

بها زوائد , فهذا القول معارض بدليل وجود كلمات مستقلة لا ترجع في مادتها إلى ثلاثة أصول ومن ثمّ لا تلحق بها زوائد كالأدوات والضمائر التي هي كلمات وظيفيّة وليست بأفعال ولا أسماء ... إلى آخره .

وأشار بعض الباحثين* إلى أنّ أصلح تعريف للكلمة المفردة يمكن أن ينطبق على جميع أنواع الكلمات في اللغات عامة والعربيّة خاصة هو ذلك التعريف الذي أورده (محمّد عليّ الخوليّ) في معجمه وهو أنّ ((الكلمة أصغر وحدة لغوية ذات معنى , وقد تتكون من صوت واحد أو أكثر كما تتكون من مورفيم واحد أو أكثر كما تتكون من مقطع واحد أو كما تتكون من جذر بزوائد , وللكلمة شكل صوتيّ وآخر كتابيّ , كما لها نوع صرفيّ , ونوع نحويّ أو وظيفيّ , والكلمة إمّا أن تكون كلمة محتوى , وإمّا تكون كلمة وظيفية)) [٤٠٢] .

وأحسب أنّ التعريف السابق للخوليّ كان أكثر وضوحًا وتفصيلًا في تحديد مفهوم الكلمة , إلّا أنّي في الأخير أذهب مع الدكتور (إبراهيم أنيس) إلى ((أنّه ليس المحدثون من علماء اللغات بأوفر حظًا من القدماء في تعريف الكلمة أو تحديدها , فقد سلكوا في هذا مسالك شتى , وذهبوا فيه مذاهب متعددة جعلتهم في آخر الأمر ينتهون إلى صعوبة تحديد الكلمة بحيث ينطبق هذا التحديد على كل اللغات)) [٤٠٣].

ولأنّ التصنيف هو دراسة جادّة لأيّة مسألة من المسائل النحويّة التي اختلف حولها النحويّون فقد تنوعت الآراء قديمًا وحديثًا وانقسمت على عدّة أقسام , فمعظم القدماء يرون أنّ أقسام الكلام ثلاثة , وهناك من أضاف قسمًا رابعًا إلّا أنّه لم يحظَ بالشيوع الذي حَضِي به التقسيم الثلاثيّ .

وأمّا المحدثون فقد أخذوا على القدماء عجزهم عن تقسيم الكلام وفق أسس واضحة تضع حدًّا لفوضى التقسيم ؛ لذلك ارتأوا أسسًا جديدة بَنَوا عليها تقسيماتهم للكلام العربيّ , كما سنرى ذلك عند التعرض لتصنيف الكلام قديمًا وحديثًا .

---

[٤٠٢] معجم علم اللغة النظريّ : ٣١٠ .

[٤٠٣] دلالة الألفاظ : ٤٢ .

تقسيم الكلام في النحو العربيّ

بيّن سيبويه أقسام الكلم في العربيّة , وهي : الاسم , والفعل , والحرف , فقد جاء في الكتاب قوله : ((فالكلم اسم , وفعل , وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[٤٠٤], وتبع سيبويه في قسمته تلك كثير من نحاة العربيّة أمثال المبرّد , وابن السرّاج , وابن جني , والزمخشريّ , وابن هشام وغيرهم , بل إنّ ابن فارس نقل إجماع النحويّين على هذه القسمة [٤٠٥] , لكنَّ بعض النحويّين بعد ابن فارس نقلوا أنّ أبا جعفر بن صابر عدّ في الكلم قسمًا رابعًا سماه (الخالفة) [٤٠٦] .

ويبدو أنّ هذا القول لم يجد قبولًا لدى بعض النحويّين , فقد قال ابن هشام بعد نقله القسمة الثلاثيّة إنّها ((باتفاق من يُعتدُّ به)) [٤٠٧] , فيفهم من كلامه أنّه لم يعتد بقول من خالف هذهِ القسمة ، ومثله الصبان إذ يقول : ((والنحويون مجمعون على هذا إلاّ من لا يعتدُّ بخلافه)) [٤٠٨] , وهكذا سار بقية النحويّين على خطى سيبويه في تقسيمهم الكلام على (اسم ، وفعل ، وحرف) . فهي عندهم ثلاثة لا رابع لها .

وقد عمَّمَ المبرّد هذهِ القسمة بأنّ جعلها ميزة لكل اللغات عربيّة كانت أم أعجميّة ، إذ يقول : ((فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربيًا كان أو أعجميًا من هذهِ الثلاثة)) [٤٠٩] .

ويبدو أن تصريح المبرّد بهذا الأصل العقليّ واعتباره القسمة كليّة لا تخرج عنها أيّة لغة من اللغات تعميم في غير محله ؛ إذ أنّ اللغات تختلف في أنظمتها النحويّة ومسالكها الصوتيّة والصرفيّة [٤١٠] .

---

[٤٠٤] الكتاب : ١٢/١ .

[٤٠٥] ينظر : الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها : ٨٢ .

[٤٠٦] ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢٢/١ .

[٤٠٧] ينظر : شرح اللمحة البدريّة في علم العربيّة : ١٦٢/١ .

[٤٠٨] حاشية الصبان : ٢٧/١.

[٤٠٩] المقتضب : ٣/١ .

[٤١٠] ينظر : علم اللغة :٣٨ .

وترى الباحثة أنّ الزجّاجيّ مؤمن بأنّ هذا التقسيم فرصة العقل بدليل أنّنا وجدناه موحدًا في كلِّ اللغات ، ويرفض ما زاد على الثلاثة لأنّ ذلك لا يستند إلى ((أصل واحد وهذا غير مشكل ، وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك لا ينفك كلامهم من اسم وفعل وحرف ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ولا أكثر منه))[٤١١] .

وهكذا فقد اعتمد جمهور النحويّين القدامى قسمة ثلاثيّة للكلام (اسم ، وفعل ، وحرف) , وهذا التقسيم ينافي طبيعة الدراسات اللغويّة الحديثة ترى أنّ هذا التقسيم لا يتصف بصفة العموم ، وترى أن المرجع في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس، فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على أخرى , أي أنّ تقسيم الكلمة ينبغي أَن تحدده طبيعة الاستعمال اللغويّ في كلِّ لغةٍ لا أن يبدأ درس لغة من اللغات بالبحث عمّا فيها من اسم , وفعل , وحرف [٤١٢] .

وبناء على هذا الأساس اشتهر التقسيم الثلاثيّ لدى أصحاب التيسير بأنّه أرسطيّ مأخوذ عن الفلسفة اليونانيّة .

يقول عبدة الراجحيّ : ((يكاد يتواتر بين الدارسين أنّ أرسطو قسم الكلام ثلاثة أقسام اسم وفعل ورابطة ، ولكن الحق أن أرسطو لم يتناول أقسام الكلام تناولًا مباشرًا، ولم يعرض له في موضوع واحد بحيث يقال إنّه كان يقصد إلى تقنين هذا التقسيم ، لقد عرض أرسطو للاسم وللفعل في كتابه العبارة ... ثم تحدث عنها وعن أشياء أو شيء من بينها يسمى الرابطة في البلاغة والشعر ... ولا نعرف لمَ اشتهر التقسيم الثلاثي بأنّه أرسطي إلاّ أن يكون ما قرره المتأخرون من نحاة العربية من أنّ هذا التقسيم عقلي مما رجح الظن بأرسطيته ، ثم انتهى الظن إلى شيء من الحقائق المأثورة))[٤١٣] .

ورأى عبد الرحمن الحاج صالح أنّ أقدم من اتخذ موقفًا من القضية وزعم بوجود تأثير يونانيّ هو المستشرق "إنياس جيدي" الذي اقتصر برهانه على إشارة

---

[٤١١] الإيضاح في علل النحو : ٤٥ .

[٤١٢] ينظر : علم اللغة : ٣٨ .

[٤١٣] النحو العربيّ والدرس الحديث : ٨٩ .

وجيزة إلى حصول هذا التأثير , والمستشرق الألماني أدلبير مركس ((الذي يقول عن أقسام الكلام أنّها كانت سبعة عند نحاة اليونان ولكن العرب لسوء الحظ لم يعرفوها فقد اقتصروا على تمييز ثلاثة أقسام للكلام وهذا الذي نشاهده كافٍ لترك الفكرة المتبادرة إلى الذهن أن نحاة السريان كانوا أساتذة العرب ... ويقسم سيبويه الكلام إلى ثلاثة أقسام الاسم والفعل والحرف فها هو ذا تقسيم أرسطو الذي حسنه فيما بعد نحاة اليونان))[٤١٤] و " دي بور " الذي صرّح بأنّ الأبحاث اللغويّة العربيّة اقتبست مقولاتها النحويّة من منطق أرسطو متجاهلًا تقديمه للأدلة ويذكر أنّ الأبحاث النظريّة التي نشأت عند العرب في زمن مبكر قد أحدثتها المقولات النحويّة المنطقيّة الموجودة في كتاب باري أرميناس وبذلك ظهر القول بانقسام الكلام إلى الأقسام الثلاثة[٤١٥].

ويضيف في موضع آخر تأثر النحو العربي بالنحو الفارسي ، زاعمًا أنّ ابن المقفع يسّر للعرب الإطلاع على كلِّ ما كان في اللغة الفلهويّة من أبحاث لغويّة ومنطقيّة[٤١٦].

وشاطرَ المستشرقين رأيهم عدد من الباحثين العرب من خلال إشكالية البحث في العلاقة بين النحو العربيّ والمنطق الأرسطيّ فقد ردّ شوقي ضيف الفكرة نفسها إذ جعل ابن المقفع طريقًا إلى تأثر النحو العربيّ بالنحو اليونانيّ ؛ لأنّ ابن المقفع ترجم منطق أرسطو إلى العربيّة وبصداقته للخليل اطَّلعَ – الخليل – على كلِّ ما ترجمه ولا سيّما منطق أرسطو طاليس [٤١٧] .

وقال في موضع آخر : ((فلا ننسى المنطق اليوناني فصلته بالنحو العربي مقررة))[٤١٨].

---

[٤١٤] النحو العربيّ ومنطق أرسطو : ٧٧ .

[٤١٥] ينظر : تأريخ الفلسفة في الإسلام :٥٦ .

[٤١٦] ينظر : المصدر نفسه : ٣٨ .

[٤١٧] ينظر : الدراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث : ٩٢ .

[٤١٨] الفن ومذاهبه في النثر العربيّ : ١٢٥ .

فتصدى إلى مزاعم هؤلاء عدد من الباحثين من بينهم محمّد حسين آل ياسين الذي يرى أنّ الزعم بأنّ ابن المقفع كان لتأثير النحو الفارسيّ أو اليونانيّ في النحو العربيّ فباطل من جهتين : الجهة الأولى تتمثّل في عدم ثبات صداقة ابن المقفع للخليل , إذ تورد المصادر خبر رغبة ابن المقفع بلقاء الخليل وحدوث هذا اللقاء مرة واحدة في الحج ولم يتكرّر ذلك اللقاء , ومن الجهة الثانية أنّ ترجمته لمنطق أرسطو لم تثبت أيضًا بل أثبت الأستاذ بول كراوس أنّ الذي ترجم منطق أرسطو هو محمّد بن عبد الله بن المقفع , وليس ابن المقفع نفسه , وبذلك تكون الترجمة قد تمت بعد وفاة الخليل [٤١٩] .

ومن المحدثين من ذهب إلى تأثر النحو العربيّ بالنحو السريانيّ منهم : إبراهيم بيومي الذي يقول بأنّ هذا التأثر حصل على يد يعقوب الرهاويّ الذي كان له شأن كبير في وضع النحو السريانيّ وهو معروف في الأوساط العربيّة ومن الذين أخذوا بهذا المذهب جرجي زيدان وحجته في ذلك أنّ أقسام الكلام في العربيّة هي الأقسام نفسها في السريانيّة [٤٢٠] .

وفنّد حجته هذه محمّد حسين آل ياسين بقوله : ((إنّ دعوى التأثر بالنحو السرياني لا يسندها دليل علمي ذلك أنّ نظرية العامل مثلًا في النحو العربي لا وجود لها في أي نحو آخر , وأنّ وجود تشابه في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وأداة في العربية , والسريانية لا يدل على تأثر العربية بالسريانية لأَنَّ هذا التقسيم موجود في أكثر لغات العرب)) [٤٢١] .

ويمكننا التأكيد على ذلك بأنّ ظاهرة التقسيم الثلاثيّ ليست حكرًا على لغة بعينها , إذ لم تختص هذه الظاهرة بلغة اليونان أو السريان فحسب بل تسود معظم لغات العالم .

---

[٤١٩] ينظر : الدراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث : ٩٣ .

[٤٢٠] ينظر : الدراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث : ٩٢ .

[٤٢١] المصدر نفسه : ٩٤ .

ونحسب أنّ المبررات المنطقيّة لحصر قسمة الكلام في الأقسام الثلاثة المشهورة هي التي دفعت بعض الباحثين إلى التشكيك في صحتها , فهي على حد تعبير بعضهم ((قسمة لا يقرها واقع اللغات)) [٤٢٢] .

فوجهوا أنظارهم نحو تغيير هذه القسمة الثلاثية , مشيرين إلى أنَّ بعض القدماء توصلوا إلى أنّ التقسيم الثلاثيّ عقليّ , والأمور العقليّة لا تختلف اختلاف اللغات لينتهوا إلى القول : ((ويلاحظ أنّ هذا التقسيم الثلاثي ووجه لدى بعض الدارسين المحدثين بالاعتراض والنقد لأنّه تقسيم عقلي عام , لا يتطابق والحقائق اللغوية تفصيلًا , ولأنّه نتيجة ما فيه من انحصار الكلام كله في ثلاثة أقسام ترك بعض أنواع الكلام غير ثابت في انتسابه إلى قسم دون آخر)) [٤٢٣] .

يفهم من الكلام السابق أنّ التعريفات التي قدّمها النحويّون لأقسام الكلام الثلاثة قاصرة , إذ إنّها لم تحوِ العناصر اللغويّة كافة , فجُلّ التعريفات القديمة التعريفات لأيٍّ قسم من تلك الأقسام مضمونها على بعض ما يندرج تحته من عناصر لغويّة من دون بعضها الآخر , فكون ذلك سببًا من بين عدّة أسباب دعت إلى إنكار هذا التقسيم من طرف ثلة من الباحثين المحدثين .

وهناك سبب آخر على ما يبدو دفع المحدثين إلى رفض التقسيم التقليديّ , وعمدوا إلى تقسيم جديد تكثر فيه أقسام الكلام لتضاهي لغتنا العربيّة لغات أخرى من حيث عدد الأقسام , فقد أوصله بعضهم إلى سبعة أقسام كما فعل تمام حسّان وفاضل الساقي بعد نقدهما للتقسيم التقليديّ يقول تمام حسّان : ((وأول ما نبدأ به أننا نجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى))[٤٢٤].

ويبدو أنّ التقسيم الجديد لاقى قبولًا لدى بعض الدارسين , إذ كرّسوا جانب المقابلة بين أقسام الكلام في العربيّة وأقسامه في بعض اللغات العالميّة من حيث العدة , فعرض بعضهم لأقسام الكلمة في الإنجليزيّة , والفرنسيّة , والفارسيّة , ففي

---

[٤٢٢] علم اللغة بين القديم والحديث : ١٣٧ .

[٤٢٣] مبادئ اللسانيّات : ١٥٨ .

[٤٢٤] العربيّة معناها ومبناها : ٨٨ .

الإنجليزيّة ثمانية أقسام هي : الاسم , والضمير , والصفة , والفعل , والظرف , وحرف الجر , وحرف العطف , وأداة التعجب , وفي اللغة الفرنسيّة تسعة أقسام هي: الاسم , والضمير , وأداة التعريف , والصفة , والفعل , والظرف , وحرف الجر , وأداة ربط الجمل وصيحة الهتاف أي (اسم الفعل) , وأمّا اللغة الفارسيّة فتحوي تسعة أقسام أيضًا , هي : الاسم , والصفة , والفعل , والكناية , والعدد , والقيد , وحروف الإضافة , وحروف الربط , وأصوات [٤٢٥].

وقد جعل تمام حسّان الكلمة في العربيّة على سبعة أقسام , هي : الاسم , والصفة , والفعل , والضمير , والخالفة , والظرف , والأداة [٤٢٦] .

فكان لمقارنة عدد أقسام الكلام في اللغة العربيّة بأقسامه في لغات أخرى أثر كبير في رفض المحدثين للقسمة الثلاثيّة ودعوتهم إلى تقسيم أكثر تفصيلًا , فقد صرّح أحد الباحثين بذلك قائلًا : ((من المعلوم أنّ الكلمات تقسم في قواعد اللغة العربية إلى ثلاثة * أنواع : اسم وفعل وحرف , في حين أنها تقسم في سائر لغات العالم إلى ** أنواع كثيرة يبلغ عددها ثلاثة أمثال ذلك , فيجدر بنا أن نتساءل تجاه هذا الفرق العظيم فيما إذا كانت هناك مبررات فعلية وأسباب حقيقية تستوعب التباعد إلى هذا الحد بين العربية وبين سائر اللغات ومن وجهة تصنيف الكلمات)) [٤٢٧].

ويرى البحث أنّ أصحاب التيسير المحدثين مع رفضهم للتقسيم الثلاثيّ يؤكدون على ضرورة ملاحظة الواقع اللغويّ لتكون أقسام الكلمة نابعة من اللغة ذاتها ومناسبة لها , أي رفض التقسيم العالميّ للكلمة .

فلا يخفى على أحدٍ أنّ أساس هذه الدعوة نابع من تصورات المناهج اللسانيّة الغربيّة لا سيّما البنيويّة الوصفيّة التي أرسى دعائمها دي سوسير ومن جاء بعده وحذا حذوه . إذ يرى هؤلاء اللسانيون أنّ ((المنهج العلمي يرفض

---

[٤٢٥] ينظر : مبادئ اللسانيّات : ١٧٢ .

[٤٢٦] ينظر : العربيّة معناها ومبناها : ٩٠ , * الصواب : على ثلاثة , ** على أنواع .

[٤٢٧] مع النحاة :٥٠ .

دراسة اللغة في ضوء تصورات سابقة أو على ضوء من أنماط لغات أخرى , إنّ دراسة اللغة ينبغي أن تكون من واقع اللغة نفسها)) [٤٢٨] .

فقد رفض "سابير" * التقسيم التقليديّ لأقسام الكلام ورفضَ عدّها عالميات لغويّة , ورآها تصنيفات غير صحيحة وليست وحدات وظيفيّة طبيعيّة , فعلى الباحث أن يدرك أنّ لكلِّ لغة أقسامها الخاصة ولها تراكيبها المتميّزة [٤٢٩] .

ومما لا شك فيه أنّ هذا الأساس سليم , فلكلِّ لغة أقسامها الخاصة ؛ لذا سار أصحاب التيسير على خطى المنهج الوصفيّ ؛ لأنّهم رأوا أنّ التقسيم التقليديّ لا يراعي جانب الدراسة الوصفيّة فشرعوا في البحث عن تقسيم جديد يقوم على ملاحظة الواقع اللغويّ ويكتفي بوصف الحقائق اللغويّة .

وعلى الرغم من أنّ التقسيم القديم (الثلاثيّ) نابع من اعتبارات شكليّة في بعض الأحيان ووظيفيّة أحيانًا أخرى , ومن اعتبارات شكليّة ومعنويّة عند بعض النحويّين , إلّا أنّ المحدثين لم ينتهوا عن القول بأنّ هذا التقسيم في عمومه يفتقر للدقة [٤٣٠] .

وقد أشار أصحاب التيسير إلى أنّ تعريف هذه الأقسام لدى القدماء يتضمن جانبين : جانب معنويّ وآخر يتناول فيه النحويّون علامات كلّ قسم [٤٣١] .

ومع خروج بعض الكلمات من الأقسام المندرجة تحتها بسبب قصور هذه التعريفات يدخل الخلل فيها مما يؤدي إلى رفضها .

وهذا يستدعينا لعرض أبرز تعريفات القدماء لأقسام الكلام لبيان جانب القصور فيها الذي دفع أصحاب التيسير إلى رفضها ومحاولة التعديل عليها .

---

[٤٢٨] النحو العربيّ والدرس الحديث : ٣٦

* سابير : من أبرز علماء اللسانيّات البنيويّة ويلقب : أب اللسانيين الأمريكين .

[٤٢٩] ينظر : النحو العربيّ والدرس الحديث : ٣٦ .

[٤٣٠] ينظر : علم اللغة القديم والحديث : ٤٠ .

[٤٣١] ينظر : مبادئ اللسانيّات : ١٥٧ .

حدود أقسام الكلام لدى القدماء .

أوّلًا : الاسم .

لم يحد سيبويه الاسم واكتفى بالتمثيل له فقال : ((فالاسم : رجل , وفرس , وحائط))[٤٣٢] , إلّا أنّنا نراه قد حدّ الفعل تحديدًا دقيقًا .

وربما يكون السبب وراء ترك سيبويه الاسم من دون تعريف هو اتساع مفهوم الاسم , وتعدد أقسامه , وكثرة تفريعاته , فمع وجود الكثير من العلامات التي ينماز بها عن بقية أقسام الكلام إلّا إنّه في كثير من الأحيان يخرج عن إطار تلك العلامات.

وأضاف بعض الباحثين أنّ سيبويه استغنى عن تعريف الاسم كونه أصلًا والفعل والحرف فرعان له , فالأصل لا يحتاج إلى تعريف بخلاف الفرع الذي يحتاج إلى توضيح ليؤمن معرفته , وأنّ كلًّا من الفعل والحرف محتاج للاسم إذ لا يمكن أن يتمَّ الكلام وتكون له فائدة يمكن السكوت عليها إلّا إذا تركب الاسم مع الفعل والحرف[٤٣٣] .

أمّا النحويّون بعد سيبويه فحاولوا حدّه بحدٍّ جامع مانع فكثرت الحدود الموضوعة فيه حتى نقل الأنباريّ أنّها ((تنيف على سبعين حدًّا)) [٤٣٤] , منها قول الفرّاء الذي كان أكثر وضوحًا في تعريف الاسم إذ قال : ((الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام)) [٤٣٥] .

يفهم من تعريف الفرّاء أنّه اعتمد الجانب الشكليّ إذ إنّه حدَّدَ بعضًا من علامات الاسم التي تميز شكله , ومع هذا فإنّ التعريف الذي قدمه الفرّاء لا ينطبق على الأسماء بصفة عامة إذ إنّ بعضًا منها لا تنطبق عليه تلك العلامات (كأسماء الاستفهام , وأسماء الشرط , نحو : متى , أين , كيف) , فهذه الأسماء وإن خرجت

---

[٤٣٢] الكتاب : ١٢/١ .

[٤٣٣] النحو عند الميسرين : ٧٨ .

[٤٣٤] أسرار العربيّة : ٢٧ .

[٤٣٥] الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها : ٨٣-٨٤ .

عن إطار تلك العلامات فإنّها تتقبل علامات أخرى وضعت لتمييز الاسم عن باقي أقسام الكلام كالإسناد مثلًا , فقبولها لهذه العلامة أدخلها ضمن حقل الأسماء .

ويعدّ هذا الإشكال مردودًا على من ينادي بوجوب قبول الاسم لكلِّ العلامات الشكليّة , والوظيفيّة , والدلاليّة , حتى نقول إنّه اسم وبخلافه نفرد له قسمًا خاصًا بحجة عدم قبوله لبعض هذه العلامات , إذ إنّ التعامل مع النحو وطريقة صياغة الجمل بهذه الحدِّية يعقّد النحو ويجعل منه مادة رياضيّة جامدة لا يدخل إليها شيء , ولا يخرج منها شيء إلّا بقوانين صارمة أشبه بقوانين المنطق [٤٣٦], وهذا لا يساير ما يدعو إليه هؤلاء من تيسير للنحو وتقريب حدوده من واقع اللغة .

وأمّا ابن جني فلم يبتعد في حدّه الاسم عمّا ذهب إليه الفرّاء إذ يقول : ((فالاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر أو كان عبارة عن شخص)) [٤٣٧] .

ويعرّفه المبرّد بقوله : ((أمّا الأسماء فما كان واقعًا على معنى نحو رجل وفرس ...)) [٤٣٨] , وما أشبه ذلك من الأسماء , ورأى أنّ أشهر علامة تميز الاسم من الأقسام الأخرى , دخول حرف الجر عليه وإلّا خرج عن إطار الاسميّة , كما رأى أنّ الاسم ما صلح أن يكون فاعلًا أي يؤدي وظيفة الفاعليّة .

نلحظ في حدّ المبرّد للاسم وبيان بعض خصائصه أنّه يراعي جانبي الشكل والوظيفة وتابعه الزجاجيّ في حدّه للاسم مضيفًا دلالته على المفعوليّة فيقول : ((إنّ الاسم ما جاز أن يكون فاعلًا , أو مفعولًا , أو دخل عليه حرف من حروف الخفض)) [٤٣٩], وميّز الاسم بعلامات أخرى كقبوله التنوين , ودخول الألف واللام عليه فضلًا عن قبوله الجر وصلاحيته لأن يكون موصوفًا , ومصغرًا , ومنادى [٤٤٠] .

---

[٤٣٦] ينظر : النحو عند الميسرين : ٧٩ .

[٤٣٧] اللمع : ٤٥-٤٦ .

[٤٣٨] المقتضب : ٣/١ .

[٤٣٩] ينظر : الجمل : ١٧ , والإيضاح في علل النحو : ٤٨ .

[٤٤٠] ينظر : الجمل : ١٨ .

ونرى الزجّاجيّ في تحديده الاسم بهذه الحدود قد مزج بين الأسس الشكليّة والوظيفيّة , ومع هذا لم يكن حدّه هو الآخر جامعًا مانعًا , إذ مع تحديده الاسم بهذه السمات نراه يفرد بابًا لبعض الأسماء التي لا ينطبق عليها أيٌّ من تلك العلامات تحت عنوان ((ما لا يقع إلّا في النداء خاصة)) كقول العرب : يا هناء أقبل فمثل هذا الاسم لا يستعمل إلّا في النداء فلا يقال : جاءني في هناه , ولا مررتُ بهناه ؛ لأنّه خاص بالنداء [٤٤١] .

وحدّه ابن السرّاج بقوله : ((الاسم ما دل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص)) [٤٤٢] .

فأراد بالشخصي : الأعلام وأسماء الذوات نحو/ زيد , وعمرو , وكتاب ... أمّا غير الشخصيّ : فأدخل ضمنه المصادر والظروف نحو/ الضرب , والأكل , واليوم , والساعة ... فهو بحدّه هذا يكون قد راعى الجانب الوظيفيّ للاسم من دون أن يلتفت إلى الجانب الشكليّ .

لكنه استدرك فذكر أيضًا علامات شكليّة للاسم فلعلّه أحسّ بأنّ المعاني الوظيفيّة لا تكفي لتمييز الاسم عن غيره من أقسام الكلام فقال : ((والاسم قد يعرف أيضًا بأشياء كثيرة منها : دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه نحو الرجل والحمار , والضرب , والحمد , فهذا لا يكون في الفعل .... ويعرف أيضًا بامتناع قد وسوف من الدخول عليه , ألا ترى أنك لا تقول قد الرجل ولا سوف الغلام)) [٤٤٣] , ثمّ ذكر علامات أخرى يتميّز بها الاسم منها : أنّ الاسم ينعت نحو/ مررتُ برجلٍ عاقلٍ, كما إنّه يضمر ويكنى عنه نحو/ زيد ضربته والرجل لقيته , إلّا أنّ هذه العلامات لا يعرف بها كلّ اسم , وإنّما يُعرف بها الأكثر , ثمّ يقول : ألا ترى أنّ المضمرات والمكنيات أسماء ومن الأسماء ما لا يكنى عنه [٤٤٤] .

---

[٤٤١] ينظر : أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة : ٤١ .

[٤٤٢] ينظر : الأصول : ٣٦/١ .

[٤٤٣] ينظر : الأصول : ٣٦/١-٣٧ .

[٤٤٤] ينظر : المصدر نفسه : ٣٧/١ .

فنراه يذكر معظم العلامات الشكليّة والوظيفيّة التي ينفرد بها الاسم كما صرّح بأنّ العلامات التي ذكرها لتمييز الاسم قد لا تنطبق على بعض الأسماء (كالمضمرات والمكنيات) ومع هذا تبقى أسماءً , فهو لم يدعُ إلى ضرورة إفراد قسم خاص بتلك الكلمات مستقلًا عن الاسم كما فعل بعض أصحاب التيسير أمثال إبراهيم أنيس الذي انتقد التقسيم الثلاثيّ ؛ لأنّه رأى ضرورة إفراد قسم خاص بالمضمرات على أنّها لا ينطبق عليها بعض علامات الأسماء .

فيكون التقسيم الصائب للكلام رباعيًّا , إلّا أنّه لم ينسب هذا التقسيم لنفسه وإنّما إلى بعض المحدثين [٤٤٥] , والأقسام الأربعة هي :

١-الاسم , ٢- الضمير , ٣- الفعل , ٤- الأداة .

إلّا أنّ هذا التقسيم لم يسلم من الاعتراضات فقد تناوله عدد من الباحثين بالنّقد الشديد كما سنرى ذلك حينما نعرض لتقسيمات المحدثين .

وعرّف الزمخشريّ الاسم فقال : ((ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة من الاقتران)) [٤٤٦] , ويعني بالاقتران : اقترانه بالزمن , فالاسم لا يدلّ على الزمن بصيغته بأي حال من الأحوال .

كانت هذه أهم التعريفات في الاسم , وقد ذكر النحويون حدودًا وتعريفات كثيرة تزيد عن سبعين حدًّا , ومنهم من قال لا حدّ له .

وعلى أيّة حالٍ فإنّ محاولاتهم في وضع تعريف موحد للاسم يكون جامعًا مانعًا لم تكن موفقة , وإن كان لهم الفضل في تحديد معظم علاماته التي تميزه من أقسام الكلام الأخرى .

ومن المحدثين من واكب على مسير القدماء في تحديده مفهوم الاسم ومنهم (عباس حسن) الذي ذكر بأنّ الاسم ((كلمة تدل بذاتها على شيء محسوس مثل (بيت) أو شيء غير محسوس يعرف بالعقل مثل (شجاعة) وهو في الحالتين لا

---

[٤٤٥] ينظر : من أسرار اللغة : ١٩٦- ٢٠٨ .

[٤٤٦] المفصّل : ٢٣ .

يقترن بزمن)) [٤٤٧] , وفسَّر ذلك في هامش الصفحة نفسها (أي من غير أن تحتاج إلى كلمة أخرى) .

مما سبق نستخلص أنّ هذه الحدود قد جمعت عدة أبواب ووضعت في باب الاسم مثل (اسم الاستفهام , واسم الشرط , واسم الإشارة , والصفات , والمضمرات , وأسماء الأفعال) , وهذا خلاف تقسيم الكلمة عند المحدثين , إذ نرى بعض أصحاب التيسير للنحو العربيّ قد أنكروا على القدماء تمييزهم للاسم بتلك الحدود والعلامات الشكليّة .

إلّا أنّهم بالرغم من إنكارهم ذلك على القدماء لم يقدِّموا إضافةً حقيقيّة , فمعظم الحدود التي ذكروها للاسم كانت تكرارًا لما جاء به القدماء مع إضافات بسيطة لا تعدو أن تكون زيادة في التفريعات تحت القسم الواحد أو إخراج بعض الأنواع من قسم الاسم إلى أقسام مستقلة بذاتها أو التعديل في بعض المصطلحات وسنتطرق إلى ذلك عند حديثنا عن تقسيمات المحدثين للكلام العربيّ .

ثانيًا : الفعل .

اختلف النحويّون في تحديد مفهوم الفعل وبيان علاماته مثلما اختلفوا في بيان مفهوم الاسم إلّا أنّ اختلافهم في الأوّل كان بدرجة أقل مما في الثاني .

فقد تعددت أقوال النحويّين وتباينت آراؤهم في وضع تعريف محدد للفعل , فعرّفه سيبويه بأنّه ((أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنِيَت لما مضى ولما يكون ولم يقع , وما هو كائن لم ينقطع , فأمّا بناء ما مضى فذهب , وسمع , ومكث,وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرًا : اذهب , واقتل , واضرب , ومخبرًا : يقتل, ويذهب , ويضرب , وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن)) [٤٤٨] .

وأمّا المبرّد فرأى أنّ الفعل هو حدث في زمان محدود [٤٤٩] , وعرّفه ابن السرّاج بأنّه ((كلمة تدلُّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان محصل)) [٤٥٠]

---

[٤٤٧] النحو الوافي : ٢٨/١ .

[٤٤٨] الكتاب : ١٢/١ .

[٤٤٩] ينظر : شرح الجمل : ٢١ .

فما نلحظه من تعريفات السابقين أنّهم اشترطوا في الفعل وظيفتين أساسيتين هما : الحدث والزمن .

أمّا ابن فارس فيعرفه بأنّه ((ما أُسنِد إلى غيره)) [451] , وأضاف العكبريّ بأنّه ((ما أُسنِد إلى غيره ولم يسند غيره إليه)) [452] , وهنا نجد أنّ العالمينِ السّابقينِ اتخذا من قضية الإسناد محورًا لتحديد الفعل , فذكر أنّ الفعل ما كان مسندًا إلى شيء , وأضاف العكبريّ : ولم يسند إليه شيء .

وبحسب ما ذكره النحويّون من حدود للفعل نلحظ أنّ ((الوظائف التي يؤديها الفعل في التركيب قليلة إذا ما قورنت بتلك التي يؤديها الاسم إلّا إنّ ذلك لا يقلل من أهميته وأهمية الوظائف التي يعبّر عنها فيكفي أن يكون الفعل هو العنصر الرئيس الثاني في الجملة الفعلية في العربية إذ يقوم العل بوظيفة المسند فيها , ولولا الفعل لما اكتملت بنية هذه الجملة)) [453] , إلّا أنّ الصفة أحيانًا تشترك معه بهذه الوظيفة كما في قوله تعالى : ﴿ ۋ ۋ ۋ و و ۋ ۋ ې ې﴾[454] , أمّا من ناحية أقسام الفعل وعلاماته فقد قسم النحويّون الفعل بحسب دلالته على الزمن , إذ جعل سيبويه الفعل الماضي مختصًا بالزمن الماضي , أما الحاضر والمستقبل فمشترك بين المضارع والأمر , فالدلالة على الحال والاستقبال يخبر بالفعل المضارع أو فعل الأمر مأمورًا به , وقد أوضح ذلك في قوله الذي مرَّ ذكره [455] .

فلمّا كانت الأزمنة ثلاثة تحتّم أن تكون الأفعال ثلاثة , ماضيًا وحاضرًا , ومستقبلًا [456] .

---

[450] الأصول : ١/٣٨ .

[451] الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها : ٩٣ .

[452] اللباب في علل البناء والإعراب : ١/٤٨ .

[453] دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها : ١٦١ .

[454] الممتحنة : ١٠ .

[455] ينظر قوله في الصفحة السابقة من البحث .

[456] ينظر : أسرار العربيّة : ٢٨٧ .

إلّا أنّ أصحاب التيسير لم يرتضوا تقسيم الفعل على هذه الصورة ؛ لأنّهم يرون أنّ هذا التقسيم فيه صعوبات كثيرة في تفسير استعمالات الفعل في غير ما خصوه به من زمان معين , كاستعمال الفعل المضارع بمعنى الماضي بعد (لم) و(لما) نحو (لم يسافر خالد أمس) و(لما يسافر خالد) , واستعمال الماضي في المستقبل بعد (إذا) وغيرها من أدوات الشرط نحو قوله تعالى :﴿ ڃ ڃ ڃ ڃ ﴾ [٤٥٧] , واستعمال الماضي استعمال الأمثال, لا للدلالة على الزمان الماضي أو زمان معيّن , بل للدلالة على أنّه كان قد حدث ويمكن أن يحدث كقولهم : (روت الرواة , واتفق النّحويّون) , واستعمال الماضي للدلالة على أنّ الحدث وقع في أثناء الكلام نحو (نشدتك الله) إذ كان عسيرًا عليهم أن يوفقوا بينها وبين ما زعموا لأقسام الفعل الثلاثة من أزمنة خاصة بها [٤٥٨] .

ومن جهة العلامات التي خصَّها النحويون بالفعل فقد جمعها ابن مالك بقوله :

بِتا فعلتَ وأتتْ ويا افعلي ونونُ اقبِلَنَّ فِعْلٌ يَنجلي[459]

فأشار بـــ(فعلتَ وأتتْ) إلى الماضي , وبـــ(افعلي) إلى الأمر , وبـــ(أقبلنَّ) إلى المضارع.

ثالثًا : الحرف .

بعد أن عرضنا لأقوال النحويّين في الاسم والفعل وذكرنا العلامات التي مايزوا بها كلّ قسم من قسمي الكلام السابقينِ وجدنا من المفيد أن نوجز أهم ما يمكن الإطلاع عليه من أقوال النحويّين في الحرف وبيان علاماته .

إذ يُعدّ الحرف أهم بنيّة صرفيّة تقوم بعملية الربط والوصل بين المفردات والجمل في تراكيبها المختلفة , ولا يقتصر أثره على ذلك فقط بل يتجاوزه إلى وظيفة الاختصار فعملية الربط تكون أحيانًا بين اسم واسم , أو فعل بفعلٍ , أو فعل

---

[٤٥٧] النصر : ١ .

[٤٥٨] ينظر : في النحو العربيّ نقد وتوجيه : ١٢٤ .

[٤٥٩] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٢/١ .

باسم , أو جملة بجملة , فالأوّل والثاني حروف العطف , والثالث حروف الجر , والرابع حروف الشرط [٤٦٠] .

فالحرف عند سيبويه ((ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)) [٤٦١] , وذكر ابن السرّاج أنّ الحروف لا يجوز أن يخبر عنها كما لا يصلح أن تكون خبرًا [٤٦٢] .

يرى البحث أنّ ابن السَّرّاج يستند في ممايزته الحرف من بقية أقسام الكلام الأخرى إلى معناه الوظيفيّ في الجملة , فلا يصح أن نخبر عن الحرف كما نخبر عن الاسم فلا نقول (إلى منطلق) كما نقول (الرجل منطلق) ولا يمكن أن يقع الحرف خبرًا فلا نقول: (عمرو إلى) أو (بكر عن) , وقال أيضًا : ((والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام, لو قلت : (أ من؟) تريد ألف الاستفهام و(مِنْ) التي يُجرُّ بها لم يكن كلامًا ... ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام , لو قلت : (أ يقوم؟) ولم تجر ذكر أحد , ولم يعلم المخاطب أنّك تشير إلى إنسان , لم يكن كلامًا ولا يأتلف منه مع الاسم كلام , لو قلت : (أ زيد؟) كان غير كلام تام)) [٤٦٣] .

ورأى الزجاجيّ وآخرون بأنّ : ((الحرف ما دلّ على معنى في غيره))[٤٦٤] , وتابعهم ابن هشام في هذا التعريف وبيّن أنّه يربط الحدث بالذات[٤٦٥] .

ويرى معظم أصحاب التيسير المحدثين ما يراه القدماء في أنّ الحرف له معنى مع غيره وليس له معنى بنفسه [٤٦٦] .

---

[٤٦٠] ينظر : دور البنية الصرفيّة : ١٩٤ .

[٤٦١] الكتاب : ١٢/١ .

[٤٦٢] ينظر : الأصول : ٤٠ .

[٤٦٣] ينظر : الأصول ٤١ , الآخرون منهم : العكبريّ , ينظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٠/١) , وابن الحاجب , ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ٥٢٩/٤ .

[٤٦٤] الجمل : ١ .

[٤٦٥] ينظر : شذور الذهب : ١٣/١-١٤ .

[٤٦٦] ينظر : أسرار العربيّة : ٣٦ , والنحو الوافي : ٦٨/١ .

وقد عدَّ تمام حسّان حروف المعاني أدوات أصليّة شأنها شأن حروف الجر والعطف , وإنّ وأخواتها [٤٦٧] .

وعبّر مهدي المخزومي عن الأدوات بأنّها ((كلمات إذا أخذت مفردة غير مؤلفة , فليس لها دلالة على معنى , ولا تدل على معانيها إلّا في أثناء الجملة)) [٤٦٨].

فالمخزوميّ حسب تعبيره عن الأداة ينطلق من الدلالة لتوضيح معنى الأداة من خلال تركيبها في الجملة .

أمّا إبراهيم أنيس فيرى أنّ فكرة الحرفيّة كانت غامضة في أذهان النحويّين ويبدو هذا الغموض جليًّا من تفرقتهم بين الأدوات , فبحسب تعبيره عن الأدوات : ((منها ما يسمى عند النحاة بالحروف , سواء أكانت للجر كما يقولون أم للنفي أم للاستفهام, أو للتعجب , ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية مثل (فوق, وتحت , وقبل , وبعد))) [٤٦٩] .

ثم يقف أنيس متسائلًا لِمَ فرّق النحويون القدماء بين (على) و(فوق) من جهة وبين (في) و(داخل) من جهة أخرى وبين (إلى) و(نحو) من جهة ثالثة , فجعلوا الأولى منها حروفًا , والثانية أسماء مع أنّ جميعها أدوات ؟ فعلّل لذلك بأنّ فكرة الحرفيّة كانت غامضة في أذهانهم آنذاك [٤٧٠] .

وخلاصة ما تقدم أنّ النحويّين القدماء درسوا النحو العربيّ دراسة تحليليّة لا تركيبيّة فقد عنوا بمكونات التركيب أكثر من عنايتهم بالتركيب نفسه ؛ لذا ركّزوا في دراستهم على الكلمة كونها تمثّل الوحدة الأساس في النحو العربيّ وانطلقوا منها إلى دراسة الجملة التي تعدّ الأساس في تكوينها والتي ترتبط بالإعراب الذي يحدّد مواضع تقديمها وتأخيرها , فقسّموا مبانيها في ضوئه على

---

[٤٦٧] ينظر : اللغة العربيّة معناها ومبناها : ١٢٣ .

[٤٦٨] في النحو العربيّ قواعد وتطبيق : ٣٧ .

[٤٦٩] ينظر : من أسرار اللغة : ٢٥٠ .

[٤٧٠] ينظر : المصدر نفسه : ٢٣٩ .

أقسام ثلاثة هي (الاسم , والفعل , والحرف) وهذا التقسيم بُنيَ على أساسينِ مهمينِ هما :

- أساس المعنى : إذ إنّ الاسم ما دلّ على مسمى غير مقترن بزمن , والفعل ما دلّ على حدث مقترن بزمن , والحرف ما دلّ على معنى في غيره .
- أساس المبنى : فقد حدّدوا لكلِّ قسم من الأقسام الثلاثة علامات ينماز بها من الأقسام الأخرى .
- قال ابن مالك جامعًا علامات الاسم الشكليّة بقوله :
- بالجرِّ والتنوين والندا وأل ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصل[٤٧١]

ونظر نحاتنا القدامى إلى هذه الأقسام في ضوء أصولها المجرّدة تجريدًا عقليًّا, وكانت الكلمة لديهم وحدة الجملة ومن ثم كانت النّواة المركزيّة التي دارت حولها الدراسات الصوتيّة , والصرفيّة , والمعجميّة , ووقع اختيارهم على الكلمة ؛ لأنّها بحكم تعريفها لفظ مفرد وبحكم دلالتها تدلّ على معنى مفرد.

فعلى ما يبدو أنّ فكرة الإفراد هي التي أعانت على بناء الجملة من الكلمات من دون غيرها من وحدات التحليل فضلًا عن كونها ذات صيغة مفردة وأنّ اللواصق والزوائد تلصق بها , كما أنّ ظاهرة الإعراب في اللغة الفصحى ارتبطت بها , ثمّ أنّ الكلمة مع ذلك يمكن تقديمها أو تأخيرها , ويمكن أن تضام إلى كلمات أخرى أو تنفصل عنها .

وبذلك كلّه يتحقق وجودها النظريّ بعدّه وحدة تحليليّة قائمة بذاتها , واعتمدوا على أساس أهمية المعنى اللغويّ والصرفيّ للكلمات , أو بعضها في توجيه التحليل والإعراب وأهملوا في مقابل ذلك مفهوم التركيب أو الجملة الذي يعدّ أساس المستوى التركيبيّ [٤٧٢] .

---

[٤٧١] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٦/١ .

[٤٧٢] ينظر : الجملة الوصفيّة دراسة نحويّة : ١٢٣-١٢٤ .

فكانت بنية التصنيف لدى القدماء كما وصفها (حسن الملخ) هرميّة تبدأ من العام الكبير لتنتهي بالخاص الصغير , وهذا ما يفسّر جعل النحويّين أقسام الكلمة المدخل الأوّل للنحو العربيّ .

وأضاف موضحًا أنّ نحاة العربيّة انتقلوا بشكل هرميّ من تصنيف الكلمة إلى تصنيف الاسم والفعل حتّى إذا ما اطمأنوا إلى التصنيفات الأولى انتقلوا إلى تصنيف الجملة وهلّم جرا, مشيرًا إلى أنّ التصنيف لا يكون عشوائيًا , بل يتبع مبدأ علميًّا , وهو ضرورة الاشتراك في صفة ما تجمع ما ائتلف , وتفرق ما اختلف .

وعليه فالتصنيف يجب أن يكون فرزًا قائمًا على الاتفاق لا الافتراق , فلا يمكن أن تجمع صفة الاسميّة بين الكلمات : زيد , جاء , إن , لكنّها بالضرورة تجمع بين الكلمات : زيد , كتاب , ورقة , النحو [٤٧٣] .

أمّا أصحاب التيسير فقد أقاموا منهجهم في تحديد أقسام الكلام والتعريف بها على أسس ثلاثة هي :

١-المعنى .

٢- الصيغة .

٣- وظيفة اللفظ في الكلام .

واشترطوا أن يقاس بهذه الأسس مجتمعة فلا يصح الاكتفاء بأساسٍ واحد من هذه الأسس .

وأحسب أنّ الفكرة التي جاء بها أصحاب التيسير وهي الاهتمام بوظيفة الكلمة داخل التركيب , وإجماعهم على أنّ الكلمة لا تؤدي وظيفتها الحقيقيّة إلّا في سياق الكلام – إذ إنّها تفقد قيمتها خارجه – هي في حقيقة الأمر مقتبسة من الفكر اللسانيّ الغربيّ فقد أكد غير واحد من اللسانيّين هذه الفكرة , وفي مواضع متعددة من دراساتهم إلّا أنّ أشهر ما جاء عنها هو ما يراه رائد اللسانيين دي سوسير ((إنّ الوحدة الماديّة لا وجود لها إلّا من خلال معناها ووظيفتها)) [٤٧٤] .

---

[٤٧٣] ينظر : التفكير العلميّ : ٢٢-٢٣ .

[٤٧٤] علم اللغة العام : ١٥٩ .

انطلق دي سوسير في حديثه عن أقسام الكلام ودور الوحدة اللغويّة من وظيفة منهجه الوصفيّ الذي وظّف لتعيين الحدود والمعالم في سلسلة الكلام مع بيان العلاقات التي تربط الوحدات اللغويّة المتآلفة .

إذ يصل التقسيم عنده إلى حدود التمييز وإظهار الوحدات اللغويّة الملموسة التي ترتبط بالبنية والوظيفة ويرجع وجودها وانتماؤها إلى اللغة [٤٧٥] .

فهو رأى أنّ أقسام الكلام لا تُدرك إلّا في إطار التركيب الذي تنتظم فيه إذ لا قيمة للأجزاء إلّا بفضل موقعها في الكلّ [٤٧٦] .

فالنظام اللغويّ بحسب دي سوسير يقوم أساسًا على العلاقات الداخليّة بين الكلمات .

ومن هنا انطلق الوصفيون في تحديد أقسام الكلام وعناصره اللغويّة من مبدأ التحليل إلى المؤلفات المباشرة والتوزيع .

ويقصد بالتوزيع احتلال الوحدة اللغويّة أو القطعة لموقع معين بين بقية الوحدات داخل التركيب , فعلى سبيل المثال أنّ الوحدات (كتاب, وطن, عمل) يمكنها أن تقترن بياء المتكلم في قولنا :

- كتابي نافع .
- وطني حر .
- عملي متقن .

وانطلاقًا من ذلك فإنّ كلّ القطع القابلة للاستبدال في الموقع نفسه تنتمي إلى القسم التوزيعيّ نفسه [٤٧٧] .

إنّ تحليل الكلام أو التركيب على الطريقة التوزيعيّة ينطلق من تجزئة التركيب إلى مكوناته الأوليّة ثمّ التدرج في تجزئة هذه المكونات إلى أجزاء أصغر حتى الوصول إلى أجزاء غير قابلة للتجزئة وينتهي إلى ضبط الأقسام التوزيعيّة

---

[٤٧٥] ينظر :علم اللغة العام : ١٤٤-١٤٥ .

[٤٧٦] ينظر : المصدر نفسه : ١٤٧ .

[٤٧٧] ينظر : مفاتيح الألسنيّة : ١١٤ .

لهذه الأجزاء الصغرى , فهو تحليل هيكليّ تصنيفيّ يعمد إلى رسم هيكل تفصيليّ للتركيب اللغويّ انطلاقًا من مؤلفاته الكبرى إلى مؤلفاته الصغرى .

ويعين هذا التدرج في التقسيم على إبراز الأقسام الرئيسة للتركيب اللغويّ , ورأى جورج مونان أنّ التوزيعين ((يستعينون دائمًا بمعرفتهم معنى الوحدات لتنظيمها في أقسام ...)) [٤٧٨] .

وإذا انتقلنا إلى الوظيفيين وجدنا (مارتيني) يقسم الوحدات من ناحية علاقاتها التركيبيّة ببقية أجزاء الكلام على أقسام منها :

اللفظة المستقلة , اللفظة الوظيفيّة , واللفظة المقيدة بالموقع[٤٧٩] .

أ- اللفظة المستقلة : وهي الكلمة التي تظهر في مواقع مختلفة من دون تغيير أساس الخطاب ومن أمثلتها كلمة (أمس) في المثال الذي أورده مارتيني ((بالأمس كان قد جرى حفل في القرية)) [٤٨٠] , وهي ألفاظ تتضمن علاقة ذاتيّة ببقية أجزاء القول ولا تحتاج إلى لفظة تحدّد وظيفتها.

ب- اللفظة الوظيفيّة : تتحدد علاقة بعض الوحدات بالسياق بإضافة ألفاظ خاصة تسمى الألفاظ الوظيفيّة , التي لا تستقل بوظيفة في ذاتها إنّما لها أثر في تحديد وظائف الوحدات الأخرى , ومثال ذلك حروف الجر في العربيّة التي تتحدد بموجبها علاقة الأسماء المجرورة ببقية الخطاب.

ت- اللفظة المقيّدة بالموقع : ترتبط وظيفة بعض الألفاظ موقعها بالنسبة إلى وحدات أخرى داخل التركيب , فوظيفة الصفة مثلًا محددة بموقعها بعد الموصوف , ووظيفة المضاف إليه محدّدة بموقعه بعد المضاف .

وقد يكون للموقع أثر بارز وأساسيّ لممايزة وظيفة الوحدة اللغويّة كما هو الحال بالنسبة لوظيفة الفاعليّة أو المفعوليّة في المثال الآتي : (ضربَ موسى عيسى), إذ تتحدّد وظيفة الفاعليّة في المثال السابق للوحدة (موسى) بموقعها بعد الفعل , وبناء على ما سبق نجد أصحاب التيسير قد أقاموا منهج دراساتهم لأقسام

---

[٤٧٨] مفاتيح الألسنيّة : ١١٤-١١٥ .

[٤٧٩] ينظر : مبادئ في اللسانيّات العامة : ٩٩-١٠١ , واللسانيّات العامة الميسّرة : ٨٠ .

[٤٨٠] مبادئ في اللسانيّات العامة : ١٠٠ .

الكلام وتحديد مفاهيمها وفق رؤية منهجيّة استُعيرت أسسها ومفاهيمها من اللسانيّات الغربيّة وهذه الأسس والمعايير هي [٤٨١] :

١- المنظور الوظيفيّ لأقسام الكلام في البنية التركيبيّة للسياق الذي ترد فيه والأسس النظريّة لتوظيفها .

٢- الانطلاق من مفهوم الملفوظ الأدنى (الكلمة) .

٣- مفهوم فكرة الإسناد : إذ رجع أصحاب التيسير في تحديد عناصر التركيب وضبط العلاقات القائمة بينها إلى مفهوم الإسناد وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى (الكلمة) بتوافر النواة الإسناديّة .

وضبط العلاقات القائمة بينها إلى مفهوم الإسناد وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى (الكلمة) بتوافر النواة الإسناديّة .

وبالاعتماد على الأسس السابقة اقترح عدد من أصحاب التيسير تقسيمات جديدة تقوم على ملاحظة الواقع اللغويّ , وتكتفي بوصف الحقائق اللغويّة ولا تتجاوز ذلك إلى البحث في ميتافيزيقا اللغة , وبادئ ذي بدء نراهم يؤثرون تسمية هذا المبحث باسم (فصائل الكلمة) إذ يرونها أوفق من التسمية التقليديّة (أقسام الكلام) وهم يصنفون الكلمات تصنيفاً علميًّا يقوم على أساس من الصيغة والوظيفة أو المبنى والمعنى معًا[٤٨٢].

إذ بدأت التقسيمات الجديدة بأربعة أقسام على يد إبراهيم أنيس ومن بعده مهدي المخزوميّ , إلّا أنّهما اختلفا في تسمية القسم الرابع فكانت الأقسام عند أنيس هي [٤٨٣]:

١- الاسم . ٢ الضمير . ٣- الفعل . ٤- الأداة .

وأمّا عند المخزوميّ فهي [٤٨٤] :

---

[٤٨١] ينظر : ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربيّة : ٢٣٩-٢٤١ , والجملة الوصفيّة دراسة نحويّة : ١٢٥ .

[٤٨٢] ينظر : علم اللغة بين التراث والمعاصرة : ١٥٤-١٥٥ .

[٤٨٣] ينظر : من أسرار اللغة : ٢٤٠ .

١- الفعل . ٢- الاسم . ٣- الكناية . ٤- الأداة .

وأضاف كلّ من : ساطع الحصريّ , ومحمود السعران (الصفة) قسمًا خامسًا , ليصير التقسيم بها خماسيًّا عندهما [٤٨٥] .

ولم يكتف أنيس فريحة بهذا التقسيم فوصل الكلام إلى ستة أقسام بإضافة (الظرف) قسمًا سادسًا [٤٨٦] .

أمّا تمام حسّان فقد وصل بالكلام إلى سبعة أقسام , وهي [٤٨٧] :

١- الاسم ٢- الصفة ٣- الفعل ٤- الضمير ٥- الخالفة

٦- الظرف ٧- الأداة .

وسار فاضل مصطفى الساقي في فلك أستاذه تمام من ناحية التقسيم السباعيّ للكلمة , فارتضى نهجه مقسمًا الكلمة من حيث الشكل والوظيفة - وهذا ما يساوي المعنى والمبنى - على سبعة أقسام استوحاها من دراسته لآراء القدماء في تقسيم الكلام [٤٨٨] زاعمًا في الوقت نفسه أنّ التقسيم الجديد هو حل لمشكلة قديمة هي مشكلة تقسيم الكلام [٤٨٩] .

ورأى الساقي أنّ التصدي لهذه المشكلة ومحاولة إعادة النظر في التقسيم القديم يساعد على تطبيق النظرة الوصفيّة على الدراسة اللغويّة عامة وهو ما يدعو إليه [٤٩٠] , وجعل يعقوب عبد النبيّ الكلام العربيّ ثمانية أقسام , وهي [٤٩١] :

١- الاسم ٢- الضمير ٣- المصدر ٤- الصفة ٥- الظرف

---

[٤٨٤] ينظر : في النحو العربيّ قواعد وتطبيق : ٤٦ .

[٤٨٥] ينظر : آراء وأحاديث في اللغة والأدب : ١٠١-١٠٥ , وعلم اللغة : ٢٥٨ .

[٤٨٦] ينظر : نظريَّات في اللغة : ١٨١-١٨٢ .

[٤٨٧] ينظر : اللغة العربيّة معناها ومبناها : ٩٠ .

[٤٨٨] ينظر : أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة : ٩٢-٩٣ .

[٤٨٩] ينظر : المصدر نفسه : ٢١٥ .

[٤٩٠] ينظر : أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة : ٢٥ .

[٤٩١] ينظر : في إصلاح النحو العربيّ : ١٢٦-١٢٧ .

٦- الفعل ٧- الحرف ٨- اسم الفعل .

كانت أشهر تلك التقسيمات التي جاء بها أصحاب التيسير في تقسيم الكلام العربيّ , إلّا أنّ ما برز منها بين الدارسين ثلاثة , وهي :

١- التقسيم الرباعيّ لإبراهيم أنيس .

٢- التقسيم الرباعيّ لمهدي المخزوميّ .

٣- التقسيم السباعيّ لتمام حسّان وتلميذه السّاقي .

وسأعرض هنا لآراء كلّ واحد منهم , إذ وجدتُ أنّ آراءهم جامعة للغويّين المحدثين ؛ ولأنّهم يقدمون القسمة الثلاثيّة في ضوء معطيات أوّليّة مختلفة بعضهم عن بعض الآخر من أجل معرفة مدى مطابقة تقسيم الكلام الذي خلفه القدامى لمعطيات لسانهم .

١- آراء إبراهيم أنيس .

تناول أنيس دراسة أقسام الكلام في نطاق بحث (الجملة العربيّة أجزاؤها ونظامها) تحت عنوان (أجزاء الكلام) وبناء على تسليمه بتأثر النحو العربيّ بمنطق أرسطو , واستعراضه لتعريفات القدماء لأقسام الكلام الثلاثة , وقد بدأ فيها التضارب بين الدراسة المنطقيّة والدراسة اللغويّة واضحًا , إذ أنّ التعريفات التي اعتمدها القدماء في الاسم والفعل ناقصة , كما أنّ فكرة الحرفيّة كانت غامضة في أذهانهم وأنّهم اعتمدوا المعنى وحده في تحديد أقسام الكلام , رأى أنيس أنّ اللغويّين القدامى اتبعوا في تقسيمهم الكلام إلى اسم , وفعل , وحرف ما جرى عليه فلاسفة اليونان والمنطق وهي مما لا صلة لها باللغة .

وعلّل لجوءهم إلى بيان علامات الأسماء والأفعال بإحساسهم بقصورهم في تحديد هذه الأقسام [٤٩٢] .

---

[٤٩٢] ينظر : من أسرار اللغة : ٢٨١ .

وباعتماده الأسس الثلاثة (المعنى , والصيغة , ووظيفة اللفظ في الكلام) أقام أنيس تقسيمه الجديد الذي يراه أدق من تقسيم القدماء , وقد اشتمل على ما يأتي :

١- الاسم : وقد أدرج ضمنه ثلاثة أنواع تشترك إلى حدٍّ كبير في المعنى , والصيغة, والوظيفة , وهي :

أ- الاسم العام : وهو ما يسميه المناطقة بالاسم الكليّ الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد , مثل : شجرة, كتاب, إنسان .... إلى آخره .

وقد أوضح أنيس أنّ الاستعمال اللغويّ قد يخصص مثل هذه الأسماء ويُعيّنُها في ذهن السامع بإدخال أداة التعريف عليها ولكن لا يكاد يتغيّر معناها , أو وظيفتها, أو صيغتها بمثل هذه الأداة على أنّ (ال) المعرفة قد تدخل على مثل هذه الأسماء , ومع هذا تبقى على شيوعها في اللغة العربيّة , كأن تقول (الرجل خير من المرأة) ولا تريد رجلًا معينًا [٤٩٣] .

ب- العلم : ذكر إبراهيم أنيس أنّ العلم هو النوع الثاني من أنواع الأسماء , وقد صنّفه المناطقة ومعظم النحويّين بأنّه اسم جزئيّ يدلّ على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها , وأنّ إطلاقه على عدد كمن الناس إنّما هو من قبيل المصادفة البحتة , وليس بين من يُسمَّون بـــ(أحمد) مثلًا صفة أو مجموعة من الصفات المشتركة التي من أجلها أُطلِقَ هذا العلم عليهم .

ورأى أنيس أنّ الذين يقنعون من اللغة بما يرد في معاجمها من ألفاظ غير مدركين أنّ ألفاظ المعجمات ليست إلّا جثثًا هامدة لا حياة فيها ولا تكتسب الحياة إلّا في أفواه الناس وعلى ألسنتهم , فالمتكلم حين ينطق بعلم من الأعلام يربط بينه وبين مجموعة من الصفات تكونت في ذهنه من تجاربه السابقة , وليس استعماله لمثل هذا العلم كاستعمال الرموز الرياضيّة , والعلامات [٤٩٤] .

---

[٤٩٣] ينظر : من أسرار اللغة : ٢٨٢ .

[٤٩٤] ينظر :المصدر نفسه : ٢٨٣.

وما دام مفهوم العلم يرتبط بمجموعة من الصفات ويشارك فيها الأسماء العامة إلى حدٍّ كبير, فقد عدّه أنيس نوعًا من أنواع الأسماء إذ شاركها في المعنى , والصيغة , والوظيفة , وأنّ الفرق بينه وبين الأسماء العامة لا يعدو أن يكون فرقًا في درجة المفهوم , ونسبة الشيوع [٤٩٥] .

ت- الصفة : وقد عدّها أنيس النوع الثالث من أنواع الأسماء ولها أمثلة كثيرة: كبير , وأحمر .... وغير ذلك .

وأوضح أنيس أنّ الصفة ترتبط ارتباطًا وثيقًا باسم الذات من ناحية المعنى والصيغة فلا يكاد يتميّز أحدهما عن الآخر إلّا بالاستعمال اللغويّ .

وأضاف أنّ بعض الاستعمالات اللغويّة تيسر التمييز بين الاسم والصفة , كوضع الصفة بالنسبة للموصوف , فالصفة لا تتقدم على موصوفها , وميل اللغة إلى تمييز التذكير والتأنيث في الصفات .

وختم أنيس حديثه عن الصفة قائلًا : ((بهذا وغيره من ظواهر اللغة نرى أنّ الصفة أوثق اتصالًا بالاسم ولكنها مع ذلك تتميز ببعض السمات الخاصة)) [٤٩٦] .

٢- الضمير : ذكر أنيس أنّ الضمير هو القسم الثاني من أقسام الكلام , ويتضمن ألفاظًا معينة في كلّ لغة , منها ما تركَّب من مقطع واحد , ومنها ما تركَّب من أكثر من هذا , ولكنها على العموم ألفاظ صغيرة البنية , تستعيض بها اللغات عن تكرار الألفاظ الظاهرة وعلى أساس ذلك رأى أنيس أنّه يمكن إدراجها تحت هذا القسم , وهي :

أ- الضمائر : وهي الألفاظ التي عرفت في كتب النحو بهذه التسمية , وهي : أنا , أنت , هو ... وغيرها سواء أكانت متصلة أم منفصلة , ويشترط في استعمال الضمائر أن تكون واضحة في ذهن السامع ؛ وذلك بأن تسبق باسم ظاهر معروف لدى كلّ من المتكلم والسامع .

---

[٤٩٥] ينظر :من أسرار اللغة : ٢٨٥ .

[٤٩٦] ينظر :المصدر نفسه : ٢٩٠ .

وقد أخذ أنيس على النحويّين قولهم ((بأنّ الضمائر أعرف المعارف)) مع أنّهم أنفسهم قد قرروا أنّ من أغراض استعمال الضمائر في اللغة الرغبة في التعمية والإبهام [٤٩٧] .

ب- ألفاظ الإشارة : مثل : هذا , تلك , هؤلاء .... وغيرها وهي عند أنيس من أنواع الضمير , وذكر أنّه يستعاض بمثل هذه الألفاظ عن تكرار أسماء ظاهرة في كثير من الأحيان , إذًا فالغرض من استعمالها هو الغرض نفسه تمامًا من استعمال الضمائر.

ت- الموصولات : نحو : الذي , التي , الذين ... وغيرها , يرى أنيس أنّها النوع الثالث من أنواع الضمير , وقال عنها أنّها ألفاظ تربط بين الجمل ويستعاض بها في الوقت نفسه عن تكرار الأسماء الظاهرة [٤٩٨] .

ث- المصدر: يرى أنيس أنّ ألفاظ العدد مثل : ثلاثة , أربعة ... إلى آخره تمثّل النوع الرابع من قسم الضمير , وذكر أنّها ألفاظ يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة , وإنّ لها استقلالها في الاستعمال اللغويّ , فقولنا : (ثلاثة رجال) يغني عن قولنا : (رجل ورجل ورجل) ليختم كلامه عن أنواع الضمير بقوله : ((فما يسمّى بالضمائر وألفاظ الإشارة , والموصولات , والأعداد , ليست في الحقيقة إلّا رموزًا لغوية يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة وإن كان لكل منها استعماله الخاص , وهي من العناصر اللغوية القديمة التي يستعين بها اللغويّ في مقارناته , ويستدل بها عادة على ما تنتمي إليه اللغة من فصيلة لغوية ؛ لأنّها في غالب الأحيان عصية على التطور والتغير)) [٤٩٩] .

٣- الفعل : ذكر أنيس الفعل بعد أن ذكر الاسم والضمير إذ يمثّل عنده القسم الثالث , ذكر بأنّه ركن أساسي في معظم لغات البشر , أمّا وظيفته في

---

[٤٩٧] ينظر : من أسرار اللغة : ٢٩١ .

[٤٩٨] ينظر : المصدر نفسه : ٢٩٢ .

[٤٩٩] ينظر : من أسرار اللغة : ٢٩٣ .

التركيب فقد عدّها إفادة الإسناد , وقال إنّ الصفة تشاركه أحياناً هذه الوظيفة كما في قوله تعالى ﴿ ۇ ۇ ۆ ۆ و و ۆ ۇ ۈ ۈ ﴾ [٥٠٠] .

وذكر أيضًا أنّ معناه كما يقال عادة هو إفادة الحدث في زمن معيّن , وقد رأى أنّ ربط الزمن بصيغة الفعل لا يكاد يبرره الاستعمال اللغويّ [٥٠١] .

٤- الأداة : وقد عدّها أنيس القسم الرابع والأخير من أقسام الكلام , فضمَّن هذا التقسيم كل ما بقي من ألفاظ اللغة , فمنها ما كان يسمى عند النحويّين حروفًا سواء كانت للجر كما يقولون , أو للنفي , أو للاستفهام , أو للتعجب , ومنها ما يسمى بالظروف زمانيّة كانت أو مكانيّة , مثل : فوق , تحت , قبل , بعد , وغيرها[٥٠٢] .

ثانيًا : آراء مهدي المخزوميّ .

لم يبتعد المخزوميّ كثيرًا عن المنهج الذي اختطه إبراهيم أنيس , فقد كانت أقسام الكلام عنده أربعة كسابقه , وحدّدها بقوله : ((فجدير بنا أن نقسم الكلمة أربعة أقسام بدلاً من ثلاثة مما جرى عليه عرف النحاة قديماً وحديثاً وهي : ١- الفعل ٢- الاسم ٣- الأداة ٤- الكناية)) [٥٠٣] .

١- الفعل : ذكر المخزوميّ أنّه أحد أقسام الكلمة الرئيسة التي يتألف منها الكلام , وهو كذلك عند النحويّين القدماء والمحدثين ولكن القدماء يعنون بالفعل من جانب ضيّق محدود , ويُشير إلى الجانب الذي عُني به القدماء بمعالجته هو ما للفعل من عمل فيما يليه من فاعل أو مفعول أو ظرف أو غير ذلك .

أمّا المحدثون فقد تناولوا الفعل من حيث ما يؤديه من وظائف لغويّة في أثناء الجملة , إذ أنّه يدلّ على الأحداث , وعلى أزمانها , ثمّ هو أحد مقومات

---

[٥٠٠] الممتحنة : ١٠ .

[٥٠١] ينظر : من أسرار اللغة : ٢٩٣ .

[٥٠٢] ينظر : المصدر نفسه : ٢٩٤ .

[٥٠٣] في النحو العربيّ قواعد وتطبيق : ٤٦ .

الجملة المهمة ولاسيّما الجملة الفعليّة , إذ منه يستمد الإسناد وهو أكثر أقسام الكلام شيوعًا في العربيّة [٥٠٤] .

وأخذ المخزوميّ على النحويّين القدامى اعتمادهم أقسام الزمان في تقسيمهم الفعل وتحديد صيغته إذ يقول : ((فالنحاة إذن كانوا قد بنوا تقسيمهم الفعل , واختلاف صيغه على أقسام الزمان , واجهتهم أمثلة لا تقع تحت حصر تستعصي على التطبيق, فاضطروا إلى التأويل والاعتذار عن هذا الاستعمال أو ذاك , بإجابات تنطوي على كثير من التمحل والتكلف , والتوجيه البعيد عن طبيعة اللغة)) [٥٠٥] .

كما أنّ الفعل الماضي أو بناء (فَعَلَ) لا يقتصر على الدلالة على الزمان (الماضي), كما يفهم من تقسيمهم الفعل , وأنّ الفعل المضارع ليس خالصًا للمستقبل أو الحاضر[٥٠٦] .

وخلاصة حديثه عن الفعل نراه يقسمه أربع أقسام , وهي [٥٠٧] :

أ- ما كان على وزن (فَعَل) وهو ما يسمّى بالفعل الماضي وهو الذي يدلّ في أغلب استعمالاته على وقوع الحدث في الزمان الماضي , وذكر أنّ له دلالات زمنيّة مختلفة .

ب- ما كان على وزن (يفعل) وهو ما يسمّى بالفعل المضارع , وهو الذي يدلّ في أكثر استعمالاته على وقوع الحدث في زمن التكلم وذكر عنه أنّ له دلالات زمنيّة معينة .

ت- ما كان على وزن (فاعل) وهو الذي يسميّه البصريون (اسم الفاعل) ويسميّه الكوفيّون (الفعل الدائم) , وذكر بأنّه فعل حقيقة في معناه وفي استعماله إلّا أنّه يدلّ في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه ثمّ ذكرَ دلالاته الزمنيّة.

---

[٥٠٤] ينظر : في النحو العربيّ نقد وتوجيه : ١٠٠-١٠١ .

[٥٠٥] المصدر نفسه : ١٤٤ .

[٥٠٦] ينظر : المصدر نفسه : ١٥٣ .

[٥٠٧] ينظر : في النحو العربيّ قواعد وتطبيق : ٢١-٢٥ .

ث- أبينة أخرى وهي التي تدلّ على طلب إحداث الفعل , وقصد بذلك فعل الأمر وبيّن أنّ له بناءين :

- بناء (أفْعَل) وما على مثاله , نحو : (اقرأ يا هذا) , أكرم ضيفك وغيرها .
- بناء (فَعال) : نحو تراك هذا , أي : اترك هذا , وحذار أن تفعل ... وغير ذلك.

وأوضح المخزوميّ أنّ هذا الفعل ببناءيه لا يدلّ على وقوع حدث في زمن من الأزمان ولكنّه طلب محض , يواجه به المخاطب لأحداث مضمونه فورًا , وكلا البناءين مطرد صوغه إلّا أنّ البناء الأوّل (أفعل) يصاغ من الثلاثيّ ومن الرباعيّ , ومن المجرد والمزيد , وأنّ البناء الثاني (فعال) إنّما يصاغ من الثلاثيّ المجرّد في أغلب استعمالاته .

٢- الاسم : تحدّث المخزوميّ عن الاسم وأحواله المختلفة من بناء وإعراب , وتعريف وتنكير , وتذكير وتأنيث , وإفراد , وتثنية , وجمع , فجعل التعريف والتنكير, والتذكير والتأنيث , والإفراد , والتثنية , والجمع , أمورًا خاصة بالأسماء من دون غيرها من أقسام الكلام , وقد عدّ الضمائر , والإشارات , والموصولات في مجموعة واحدة سمّاها الإشارات اللغويّة عند تعرضه للحديث عن طرق تعريف النكرة [٥٠٨].

٣- الأداة : ذكر المخزوميّ أنّ الأدوات كلمات , إذ أُخذِت مفردة غير مؤلفة, فليس لها دلالة على معنى , ولا تدلّ على معانيها إلّا في أثناء الجملة , ثمّ انتهى إلى القول بأنّ هذه الأدوات وأضرابهن أدوات لا تدلّ على معانيها دلالة الأسماء والأفعال على معانيها ؛ لأنّها خلو من المعاني إذا كانت مفردة [٥٠٩] .

ثم أوضح أنّ ((الأدوات في العربية كثيرة ، دخلت الاستعمال على صورة مجموعات ، كل مجموعة منها تنتظم عدّة أدوات ، تشترك في دلالة عامة وتختلف فيما بينها في الاستعمالات الخاصة)) [٥١٠] ؛ لذلك دعا إلى دراستها مجموعات لا

---

[٥٠٨] ينظر : في النحو العربيّ قواعد وتطبيق : ٣١.

[٥٠٩] ينظر : المصدر نفسه : ٣٧-٣٨.

[٥١٠] المصدر نفسه : ٣٨.

أفرادا ؛ لتكون الفائدة أعم ، ولتسهل ملاحظة الفروق بين ما تنتظمه المجموعة الواحدة من أدوات .

وبعد أن عرض لأقسام الكلام الثلاثة تناول نقد النحويّين في التقسيم الثلاثي بقوله : ((فالفعل والاسم والأداة إذن ، هي الأقسام التي اتفق النحاة عليها منذ نشوء هذهِ الدراسة ، وليتهم كانوا قد وفَّوا هذهِ الأقسام حقّها من الدرس ، ولكنّهم لم يفعلوا ، لأنّهم كانوا يُعنَون بأمور لا تختص الدراسة اللغوية أو النحوية ، ولا صلة لها بها ، وهم إذا تناولوا هذهِ الأقسام الثلاثة ، لم يفعلوا إلاّ على أساس نظرية العامل ، وإذا كانت الأسماء هي التي تتحمل المعاني الإعرابية كان اهتمامهم منصبًا عليها ؛ لأنّها (معمولات) يبدو تأثير العامل فيها واضحًا ؛ لأنّها ترفع وتنصب ، وتخفض ، والرفع والنصب والخفض ، مظاهر لتأثير العوامل ، والحركات الدالّة عليها ، من ضمة ، وفتحة ، وكسرة ، آثار للعوامل تتركها في معمولاتها))[٥١١] .

وأضاف أنّ القدماء لم يوفُّوا حقَّ كلٍّ من الفعل والأداة ، إذ لم يتناولها بالدرس إلاّ بمقدار مالها من صلةٍ بالعمل والعامل ، وإلاّ بمقدار مالهما من تأثير في الأسماء رفعًا ونصبًا وخفضًا .

وخلص في نقدهِ لتقسيم القدماء الثلاثي إلى القول : ((ومهما يكن من أمر ، عبر القوم متشبثين بهذا التقسيم الثلاثي إلى القول ، حتى بدا وكأنّه تقسيم أملاه حكم العقل عليهم ، ولكن الأمر يبدو على غير ما توهّموا ، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء ، ولا تعريف الأفعال ، ولا تعريف الأدوات ، ولم يعرض سيبويه ، أو يُشيرْ إليها في تقسيمه ، أو ينصّ عليها في تمثيلهِ لأقسام الكلمة ، كلمات ليس لها معنى خاص ، ولا مدلول بعينه ، كلمات مبهمة ، تطلق على الموجودات كلها ، ولا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه ، كما يدل (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه ، و(امرأة) على إنسانة أنثى لا بعينها ، و(شجرة) على نبتة ذات ساق ، إلى غير ذلك ، ولكنّها تستعمل في هذا كلّه ، وتدل على ذلك كلّه

---

[٥١١] ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٤٥.

، ولم تكن الكلمات المبهمات إلاّ إشارات أو كنايات ؛ لأنّها تشير إلى كل ذلك ، ويُكنّى بها عن كل ذلك))[٥١٢] .

وبناء على رؤيته السابقة في قصور التقسيم الثلاثي عن تغطية جميع ألفاظ اللغة، بنى تقسيمه الجديد على أربعة أقسام ؛ ليجمع في القسم الرابع كل ماخرج من الكلام عن إطار الأقسام الثلاثة المعروفة . وقد أطلق على القسم الرابع (الكناية) .

٤- الكناية : ذكر المخزوميّ أنّ ((الكنايات ، أو الإشارات في العربية : طوائف ، تتميز كل طائفة منها بطريقة خاصة ، وباستعمال خاص ، ولأهميتها في الكلام نعرض هنا لتصنيفها وبيان وظائفها))[٥١٣] .

لأنّ النحويّين لم يمنحوها ما كان يجب أن تمنح من عناية واهتمام ، إذ لم يهمّهم من جوانبها المتنوعة ، ووظائفها في الكلام إلاّ ما كانوا يتوهمون لها من عمل وتأثير فيما بعد من أسماء وأفعال .

وأضاف أنّ الكنايات في العربية تتجمع في مجموعات ، ويندرج تحت كل مجموعة منها ألفاظ تؤدي وظيفة معينة مشتركة وراح يُقسِّمها بحسب وظائفها على ما يأتي [٥١٤]:

أ- الضمائر : وهي كنايات أو إشارات يشار بها إلى المتكلمين والمخاطبين والغائبين وتكون على قسمين : متصلة ومنفصلة , ثمّ ذكر أشكالها ووظائفها .

ب- الإشارة وذكر أنّ الغرض منها أو وظيفتها اللغوية هو الإشارة كما تدل عليها التسمية وإنّما يتعيّن المشار إليه ؛ بها بواسطة إشارة حسيّة تصحبها ، ثم عدّدَ ألفاظها ، وبيّن ظروف استعمالها في اللغة بتعدد معانيها الوظيفية .

ت- الموصول بجملة : وهي كناية موصولة بجملة معهودة المضمون لدى المتكلم والسامع , وعدّها إشارات أيضًا إلاّ أنّها إشارات إلى غير الحضور في

---

[٥١٢] المصدر نفسه : ٤٦.

[٥١٣] في النحو العربيّ قواعد وتطبيق : ٤٦.

[٥١٤] ينظر : المصدر نفسه : ٤٧-٦٣.

معظم استعمالاتها , وإنّما تُعتَمد في تبيين المشار إليه على جملة موصولة بها ، معهودة المضمون عند المتكلم والسامع جميعًا .

والموصلات بجملة هي : (الذي ، التي ، اللَّذينِ ، اللتان ، الذين ، اللاتي واللائي واللواتي ، من ، ما ، أي) وخصَّ الثلاثة الأواخر منها بأنَّهنَّ كنايات عامة يُطلقنَ بلفظ واحد على المفرد والمثنى والجمع ، وعلى المذكر والمؤنث .

وقد أوضح هذا القسم من الكنايات بأمثلة كثيرة منها : تقول : (لقيتُ الذي كنتَ يبحثُ عنه) .

فهما مُشِير، هو المتكلم ، ومخاطب ، هو المواجه بهذا الكلام ، أمّا المشار إليه فغير حاضر ، ولكنه عُرِف بالجملة التي اقترنت به والتي يَعرِف مضمونها كلٌّ من المتكلم والسامع ، وكانت الجملة إشارة ذهنية إلى إلمشار إليه ، المكنّى عنه بالذي .

ث- المستفهم به : يرى المخزومي أنّه كناية تضمنت معنى الهمزة في الاستفهام ، فحُمِلَت عليها ، واستُعمِلَت استعمالها, وتشمل الألفاظ : (مَن ، ما ، أي، كيف ، أنّى ، متى ، أيّان ، أين ، كم) , ثمّ ذكر أنّ الأصليتان أمَّا غيرهما من كنايات فمحمول عليهما ، وأورد لكل الأمثلة المتقدمة أمثلة تصور واقع الاستعمال وتحدد وظائفها في الجملة .

ح- كلمات الشرط : وهي كنايات تضمنت معنى (إن) في الشرط فحُمِلَت عليها واستُعملت استعمالها . وهي (ما , مهما , من ، أي ، أين ، متى ، أيّان ، كيف، أنّى ، حيثما) , وذكر أنّ الأدوات الأصلية للشرط في العربيّة هي : (إنّ ، وإذا، ولو) وأشار إلى أنّ غيرها محمول عليها ، كتلك الكنايات التي سبق ذكرها والتي تضمنت معنى (إن) فاصطنعت طريقتها في الاستعمال .

ثالثًا : آراء تمام حسان :

عُرف تمام حسان بنشاطه الواضح في ميدان النحو العربي ، فإنّ أول ما أثار انتباهه في ذلك ظاهرة تقسيم الكلام والتعرض لتقييم آراء النحويّين القدامى ، وقبل

ذلك كله نرى حسان يحدد مفهومًا للنحو بقوله : ((النحو دراسة العلاقات بين أبوابه ممثلة في الكلمات التي في النصّ))[٥١٥] .

ثم انتقل للحديث عن أقسام الكلمة ناقدًا ما جاء به القدماء من تقسيم بقوله : ((ولقد قسم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا وإنّما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف))[٥١٦] .

لذلك ذكر حسان هذا التقسيم الذي ارتضاه وأعقبه بالأسس التي اعتمدها في تقسيمه ليحترز على ما قدمه من نقد للنحاة القدامى حين قدّموا التقسيم من دون أسس اعتمدوها في ذلك .

وقد أكّد حسّان أنّ مثل الطرق التي يتمّ من خلالها التفريق بين أقسام الكلام هي قيامه على اعتبارين مجتمعين أساس المعنى , وأساس المبنى , فكانت المباني عنده مشتملة على الأسس الآتية :

(الصورة الإعرابيّة , الرتبة , الصيغة , الجدول , الإلصاق , التضام والرسم الإملائيّ).

أمّا المعاني فكانت مشتملة على الأسس الآتية :

(التسمية , الحدث , الزمن , التعليق , والمعنى الجمليّ) [٥١٧] .

وبناءً على الأسس التي حدّدها تمام حسّان جاء تقسيمه للكلام على النحو الآتي [٥١٨] :

١- الاسم : ويرى أنّه يشتمل على خمسة أقسام :

---

[٥١٥] مناهج البحث في اللغة : ١٩٢ .

[٥١٦] المصدر نفسه : ١٩٦.

[٥١٧] ينظر : اللغة العربيّة معناها ومبناها : ٨٨ .

[٥١٨] ينظر : المصدر نفسه : ٨٣-١٢٥ .

أ- الاسم المعين : وهو الذي يسمّى طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام , والأجسام , الأغراض المختلفة وهو ما سمّاه النحويّون اسم الجثة.

ب- اسم الحدث : وهو ما يصدق على المصدر واسم المصدر , واسم المرة , واسم الهيئة , وهي جميعًا ذات طابع واحد في دلالتها , أمّا على الحدث , أو عدده , أو نوعه فهذه الأسماء الأربعة تدلّ على المصدريّة وتدخل تحت عنوان اسم المعنى .

ت- اسم الجنس : وضمنه اسم الجنس كعرب , وترك , ونبق , واسم الجمع كإبل ونساء .

ث- مجموعة الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بميم زائدة , وهي : (اسم الزمان , واسم المكان , واسم الآلة) وقد أطلقوا عليها اسم (الميميات) , ولم يعدّ المصدر الميميّ من هذه المجموعة وإن اقترب من الصيغ التي ذكرها تحت هذا القسم من حيث الصيغة , وبرّر لذلك بأنّ المصدر الميميّ يتفق مع المصدر من جهة دلالته فهو يدلّ على ما يدلّ المصدر عليه , ويرى أنّه ما دام يفيد الدلالة على الحدث فهو اسم حدث .

ج- الاسم المبهم : ويدخل تحته طائفة من الأسماء التي لا تدلّ على معيّن , إذ تدلّ عادة على الجهات , والأوقات , والموازين , والمكايل , والمقاييس , والأعداد ونحوها , وهذه الأسماء تحتاج عند تحديد مدلولها إلى وصف , أو إضافة , أو تمييز أو غير ذلك .

وذكر حسّان أنّه يجوز انتقال الجهات والأوقات عن اسميتها لتستعمل استعمال الظرف فتكون الجهات كظروف المكان , وتكون الأوقات كظروف الزمان من حيث الوظيفة , لكن هذا الاتجاه لا يخرجه من اسميتها ولا يدخلها في قسم الظرف .

٢- الصفة : وهي القسم الثاني من أقسام الكلام بحسب تقسيم تمام حسّان , إذ يرى أنّها تنقسم في العربيّة على خمسة أقسام أيضًا وهذه الأقسام هي :

أ- اسم الفاعل .

ب- اسم المفعول .

ت- صيغ المبالغة .

ث- الصفة المشبهة .

ج- اسم التفضيل .

وذكر أنّ الصفة لا تدلّ على مسمّى كالاسم بل تدلّ على موصوف بما تحمله من معنى الحدث , وبرّر لإفرادها بقسم خاص خارج الاسم , بأنّ مفهومها يختلف عن مفهوم الاسم الذي ارتضاه النحويّون , فاسم الفاعل عند النحويّين هو الصفة الدالة على فاعل الحدث , واسم المفعول هو مايدلّ على الحدث ومفعوله , وصيغ المبالغة هي الدالة على فاعل الحدث على سبيل المبالغة والتكثير , وأنّ الصفة المشبهة تدلّ على فاعل الحدث على سبيل الدوام والثبوت , واسم التفضيل هو ما دلّ على موصوف بالحدث على أساس تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث نفسه.

وعلى أساس ذلك فرّق النحويّون بين الصفة والاسم من ناحية المعنى بأنّ الصفة تدلّ على ذات وصفة , أمّا الاسم فلا يدلّ إلّا على ذات المسمى , وذكر حسّان ما تشترك فيه الصفات مع الأسماء وما تفترق به عنها , وما توصلنا إليه هو أنّ الصفات تختلف عن بقية أقسام الكلام في أنّها تدلّ على موصوف بالحدث وتختلف عن الاسم الذي يدلّ على مطلق مسمى .

٣- الفعل : جعل تمام حسّان الفعل قسمًا ثالثًا من أقسام الكلام ويرى أنّه يتميّز من بقية أقسام الكلام الأخرى بسمات مبنويّة ومعنويّة , ومن ثمّ تكوّن قسمًا مستقلًا من أقسام الكلام في اللغة العربيّة الفصحى وهذه السمات هي : استقلاله بصيغ معينة , واستقلاله بقبول الجزم لفظًا ومحلًا , واستقلاله بقبول الدخول في جدول إسناديّ , وتفرده بقبول إلصاق ضمائر الرفع المتصلة به , وتضامه مع كلمات أو عناصر لا تضام مع غير الأفعال , واقتصاره على أداء وظيفة الإسناد .

٤- الضمير: هو القسم الرابع من أقسام الكلام عند حسان وهو ما دلّ على مطلق حاضر أو غائب وينقسم الضمير وفقًا لهذا التعريف إلى ما يأتي :

أ- ضمير الحاضر ويشمل : (ضمير المتكلم , وضمير المخاطب , والإشارة)

ب- ضمير الغائب ويشمل : (ضمير الغائب , الموصول) .

وأضاف أنّ الضمائر لا تدلّ على مسمى كالأسماء , وإنّما هي ألفاظ صغيرة البنية تستعيض بها اللغة عن تكرار الأسماء الظاهرة , كما لا تدلّ على موصوف بالحدث كما تدلّ الصفات , ولا على حدث وزمن كما هو الحال في الفعل , فكلّ ذلك فرق في المفهوم بين الأقسام الأربعة , كما أنّ دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفيّة العامة يعبر عنها باللواصق والزوائد ونحوها .

وعلى هذا الأساس ذكر حسّان أنّ الضمائر في العربيّة الفصحى تنقسم على ثلاثة أقسام :

- ضمائر الشخص (أنا , وأنت , وهو) وفروعها .
- ضمائر الموصوليّة (الذي) وفروعها .
- ضمائر الإشارة (هذا) وفروعها .

٥- الخوالف : وهي القسم الخامس من أقسام الكلام بحسب حسّان ويقصد بها ما سمّاه النحويّون بـــ(أسماء الأفعال , وأسماء الأصوات , وما استعمل للندبة والتحذير والإغراء والمعاني الإفصاحية الأخرى) .

وقسّمها حسّان على أربعة أقسام :

أ- خالفة الإخالة : وهي التي يسمّيها النحويّون(اسم الفعل) ويقسمونها اعتباطًا من دون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماضٍ , واسم فعل مضارع , واسم فعل أمر .

ب- خالفة الصوت : وهي ما يسمّيها النحويّون (اسم الصوت) ويرى حسّان أنّه لا يوجد دليل على اسميتها , لا من جهة المبنى , ولا من جهة المعنى , وذلك أنّها لا تقبل علامات الاسم إلّا على الحكاية شأنها في ذلك شأن الأفعال والجمل ومثل لذلك بـــ(كخ للطفل) .

ت- خالفة التعجب : وتسمى (صيغة التعجب) عند النحويّين , وذكر أنّه ليس هناك من دليل على فعليتها , ورأى أنّ هناك ما يدعو إلى الظن أنّ خالفة التعجب ليست إلّا أفعل التفضيل فيه هذا المعنى , وأدخِل في تركيب جديد لإفادة

معنى جديد يمت إلى المعنى الأوّل بصلة , وليس المنصوب بعده إلّا المفضل الذي نراه بعد صيغة التفضيل , ولكنّه في تركيب جديد , وبمعنى جديد ويرى أنّه ليست العلاقة بين الصيغة وبينه علاقة تعدية , وأنّ توجيه هذه المسألة على هذه الصورة لا تختلف عن نقل الصفة إلى العلم , والفعل إلى العلم .

ويؤكد ذلك أنّ طريقة تصغير صيغ التعجب , وأفعل التفضيل واحدة , وأنّ شروط صياغتها واحدة .

ويرى حسّان أنّ هذه الصيغة في تركيبها الجديد أصبحت لا تقبل الدخول في جدول إسناديّ كما تدخل الأفعال والصفات , ولا في جدول إلصاق كما تدخل في الأفعال , والصفات , والأسماء .

ث- خالفة المدح والذم وهي ما يعبّر عنها بـــ(فعل المدح أو الذم) , وقد نقل حسّان اختلاف النحويّين في المعنى التقسيميّ لهاتين الخالفتين فذكر أنّ بعضهم رآها أفعالًا ورآها آخرون أسماء , وذهب كلّ فريق منهم يلتمس الحجج المؤيدة لرأيه بما لا يحسم الخلاف بل وبما يدلّ في الجملة على أنّ هذه الكلمات تند عن مفهوم الاسميّة أو الفعليّة الذي ارتضوه هم أنفسهم [٥١٩] .

ثمّ أوضح حسّان اللفظ المشترك في معاني هذه الخوالف جميعًا هو ما تتميّز به طبيعة الإفصاح الذاتيّ عما تجيش به النفس , وأنّها تدخل في الإسلوب الإنشائيّ.

٦- الظرف : وهو القسم السادس من أقسام الكلام , والظرف قسم مقصور على عدد من الألفاظ الجامدة المبنية الدالة على زمان أو مكان , فالزمان (إذ , وإذا , وإذًا , ولمّا , وأيّان , ومتى) , وللمكان (أين , وأنّى , وحيث) , أمّا غير ذلك مما يستعمل استعمال الظروف فهو منقول إلى الظرفيّة[٥٢٠] .

وذكر حسّان أنّ النحويّين عدوا كثيرًا من الكلمات المستعملة استعمال الظرف ظروفًا ولكنها في الحقيقة ليست بظروف من ناحية التقسيم فهي كلمات ذات معانٍ مختلفة , ومبانٍ مختلفة قد نسبها النحويّون من دون مبرر إلى الظرفيّة

---

[٥١٩] ينظر : القرائن المعنويّة في النحو العربيّ : ٢٣٦ .

[٥٢٠] ينظر : الخلاصة النحويّة : ٤١ .

ومنها : (المصادر , وصيغتا الزمان والمكان , وبعض حروف الجر نحو : مذ ومنذ , وبعض ضمائر الإشارة إلى المكان نحو : هنا , أو الإشارة إلى الزمان نحو : (الآن وأمس وغيرها) فكلّ ذلك عدّه حسّان من الأسماء , ولكنها عوملت معاملة الظروف أدّت وظائفها , ثمّ أوضح أنّه لا ينبغي لهذا أن يضللنا عن أصالتها في باب الأسماء .

ثمّ بيّن حسّان السمات التي تنماز بها هذه الظروف من بقية أقسام الكلام , ففرّق بينها وبين تلك الأقسام من حيث : الصورة الإعرابيّة , والرتبة , والصيغة , والجدول , والتضام , والتسمية , والزمن , والتعليق , وفيما قاله تبرير لإفرادها بقسم خاص من أقسام الكلام لا تكون فيه الأسماء , ولا الصفات , ولا الأفعال , ولا الضمائر , ولا الخوالف , ولا الأدوات [٥٢١] .

٧- الأداة : وهو القسم السابع والأخير ضمن التقسيم الذي استحدثه حسّان , ويشتمل هذا القسم على (الأدوات , وحروف المعاني) وكلّها يدلّ كما قال النحويّون على معنى عام حقّه أن يؤدى بالحرف , ومعنى ذلك في فهمنا الحاضر أنّها تدل على علاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر السياق [٥٢٢] .

فالأداة هي مبنى تقسيميّ يؤدي معنى التعليق , والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنّما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة وتنقسم على قسمين :

أ- الأداة الأصليّة : وهي الحروف ذات المعاني , كحروف الجرّ, والنسخ , والعطف .... وغيرها .

ب- الأداة المحوَّلة : وقد تكون :

١- ظرفيّة : إذا تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط .

٢- اسميّة : كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل , مثل : كم , وكيف للاستفهام , والتكثير, والشرط أيضًا .

---

[٥٢١] ينظر : اللغة العربيّة معناها ومبناها : ١١٨-١٢٢ .

[٥٢٢] ينظر : الخلاصة النحويّة : ٤١ .

٣- فعليّة : لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل : كان وأخواتها , وكاد وأخواتها .

٤- ضميريّة : كنقل من , وما , وأي إلى معاني الشرط , والاستفهام , والمصدريّة الظرفيّة , والتعجب .... وغيرها , إذ يرى حسّان أنّ الأدوات تلخص معاني النفي , والتأكيد , والاستفهام , والأمر باللام , والعرض , والتحضيض , والتمني , والترجي , والنداء , والشرط الامتناعيّ , والشرط الإمكانيّ , والقسم , والندبة , والاستغاثة , والتعجب فضلاً عن ما للأداة من وظيفة الربط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة كالذي تجده في حروف الجر , والعطف , والاستثناء , والمعية , وواو الحال , أو ما للأداة من وظيفة أداء معنى صرفيّ عام كالذي نراه في أداة التعريف [٥٢٣].

وبرّر حسّان لرأيه في أن خصّ الأدوات بقسم مستقل عن أقسام الكلام الأخرى, هو أنّ الأدوات جميعها تشترك في عدم دلالتها على معانٍ معجميّة , بل تدلّ على معنى وظيفيّ عام هو (التعليق) أي (النسبة) ثمّ تختص كلّ طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد وهلمَّ جرا .

وخلاصة ما توصلَ إليه تمام حسّان أنّ أقسام الكلام في اللغة العربيّة سبعة , وهي : الاسم , والصفة , والفعل , والخالفة , والضمير , والظرف , والأداة , وأوضح أنّ كلّ قسم من هذه الأقسام مختلف عن الآخر مُبِّينًا مميزات كلّ قسم بعد ذكره أثناء التقسيم .

وفي ختام عرضنا لآراء أبرز أصحاب التيسير في مسألة تقسيم الكلام نقول بالرغم من أنّ المحاولات الجديدة كانت قد أسست على نقد ما جاء به القدماء من تقسيم للكلام وبيان حدود ومفاهيم كلّ قسم من تلك الأقسام , إلّا أنّها لم تسلم هي الأخرى من جملة نقود موجهة إليها من قِبل طائفة من الباحثين المحدثين .

ونرى أنّ أهم ما يؤخذ على ما جاء به أصحاب التيسير من تقسيمات جديدة أنّها لم تصل إلى حلٍّ مؤكد لفك الإشكال الذي عانى منه الدارسون جميعًا على

---

[٥٢٣] ينظر : اللغة العربيّة معناها ومبناها : ١٢٣-١٢٤ .

مختلف العصور في مسألة تقسيم الكلام إذ لم تكن تقسيماتهم مبنية على أسس محددة بالرغم من أنّهم جابهوا القدماء بذلك السبب واتخذوه ذريعة لرفض تقسيمهم فنرى أنّ مهدي المخزوميّ قد بنى تقسيمه الرباعيّ الجديد من دون أسس يذكرها , وحتّى إبراهيم أنيس الذي حدّد أسسًا ثلاثة للتفرقة بين أقسام الكلام ورأى أنّ هذه الأسس لا بدّ أن يؤخذ بها مجتمعة في التفريق بين تلك الأقسام , نراه حين درس القسم الثالث (الفعل) يركّز على وظيفة (الإسناد) من دون الأساسين الآخرين , وهنا قد حكم على نفسه بالتناقض فتارة يدعو إلى اعتماد الأسس مجتمعة , وتارة أخرى يركن إلى أساس واحد ويهمل الآخرين , أمّا تمام حسّان فقد أوخذَ على الطريقة التي انتهجها في التقسيم ؛ لأنّه قدّم تقسيمه السباعيّ قبل أن يذكر الأسس التي اعتمدها في التقسيم ؛ لأنّه تقسيمه السباعيّ قبل أن يذكر الأسس التي اعتمدها في التقسيم وتسمى هذه طريقة إعطاء النتائج قبل سرد المقدمات , فخالف بذلك المنهج السائد إذ يفترض أن يضع أوّلًا الأسس التي يتمّ بموجبها التفريق بين أقسام الكلام ومن ثمّ يتناول طوائف الكلمات .

يضاف إلى ذلك أنّ أصحاب التيسير أخذوا على القدماء اضطرابهم في تحديد مفاهيم الأقسام الثلاثة , ومع ذلك لم يزيدوا على ما جاء به القدماء من تعريفات وحدود لأيٍّ قسمٍ من تلك الأقسام .

نستخلص مما سبق أنّ دعوتهم إلى ضرورة استبعاد التقسيم الثلاثيّ ناتجة في حقيقة الأمر عن رغبتهم في تطبيق مبادئ اللسانيّات الوصفيّة التي تدعو إلى دراسة اللغة بمعزل عن جميع المؤثرات التي فيها من خارجها , والتقسيم الثلاثيّ بحسب رؤيتهم نشأ متأثرًا بالمنطق الأرسطيّ .

ومن المبادئ الأخرى التي نادى بها دعاة الوصفيّة ولاحظنا صداها يتردد بين أصحاب التيسير اعتمادهم اللغة الحيّة المنطوقة في الدراسة أكثر من اعتمادهم لغة الكتابة , إذ أنّ اللغة المنطوقة أصدق في الوصف على حدّ تعبير الوصفيين .

ومن هنا انطلق إبراهيم أنيس في مؤاخذته النحويّين بأنّهم قنعوا من اللغة بما يرد في معاجمها من ألفاظ , إذ يرى أنّ ألفاظ المعجمات ليست إلّا جثثًا هامدة لا حياة فيها وإنّما تكتسب الحياة على ألسنة الناس .

وأخيرًا أحسب أنّ قصور أصحاب التيسير في تقديم تقسيم متكامل راجع في حقيقة الأمر إلى اقتفائهم أثر المنهج الوصفيّ الذي يكتفي بالوصف في أغلب الأحيان .

المبحث الثاني : تراكيب نحويّة

من المسلم به إنّ اللغة من أهم الظواهر الاجتماعيّة التي أفرزها العقل البشريّ في أثناء مراحل تطوره , إذ هي أداة للتواصل تربط الأفراد والجماعات والأجيال المتعاقبة برباط وثيق له لونه الخاص الذي , فالوظيفة الأساس التي من أجلها وجدت اللغة هي التبليغ وإيصال الأفكار، وقد لا يتأتى ذلك إلّا بالاستعمال التركيبيّ لألفاظ اللغة لأنّ النطق بأصوات منفردة أو استعمال ألفاظ مفردة لا يصل بالمتكلّم إلى الغاية المبتغاة وهي إفهام السامع وإنّ حصل شيء من التفاهم فإنّ ذلك يكون مصحوبًا بمعاناة إلاّ أنّ استعمال المتكلمين للتراكيب) الجمل (يعد الأساس الذي تبنى عليه العلاقة التواصليّة بين المتحدث والمتلقي.

ومن هنا تبرز أهمية الجملة في اللغة العربيّة أو ما يسميه علماء اللغة في العصر الحديث التركيب اللغويّ ، إذ تعد محور الدراسات النحويّة قديمًا وحديثًا كما تمثل المحور الرئيس في الدراسات اللسانيّة الحديثة , فإذا كانت الدراسات التقيلديّة قد تبنّت النظرة الفلسفية والمنطقية في دراسة التراكيب اللغويّة وكانت معياريّة فإنّ اللسانيات الحديثة التي ظهرت في أوربا وأمريكا بزعامة دي سوسير تبنّت النظرة العلميّة في دراستها لتراكيب اللغة فقد اعتمدت جانب الوصف والتحليل الشكليّ واستمر هذا الوصف إلى أن جاء تشومسكي بنظريته التوليدية التحويليّة فأعاد النظرة العقلية والمنطقية إلى دراسة اللغة ؛ لأن اللغة نتاج العقل ولاتدرس إلاّ في نطاقه.

ومهما يكن من أمر فقد حظيت التراكيب النحويّة) الجمل (بعناية العلماء والدارسين ، فقد لفت العلماء – منذ القديم – إلى قيمة بناء الجملة)) بوصفها الخلية الدلالية المتماسكة بنيويًا ، ثم ينشأ الوعي المتدرج نحو الأجزاء المركبة لها من الكلمات ، وللكلمات من الحروف . ()((

وبناء على ماسبق فإنّ إيّ تركيب مهما بدا بسيطًا أو معقدًا فإنّه يتكون بطبيعة الحال من هذه الوحدات المجزئة الأوّليّة.

ويعد التركيب اللغويّ من أعلى مستويات التكوين اللغويّ ومن أهم مستويات التحليل والهيلكة في اللسانيّات الحديثة.

وقبل أن أسترسل في الحديث عن القاعدة الأساس للتراكيب النحويّة)الجمل (من نظر القدماء والمحدثين ، ثم بيان الأثر اللسانيّ الغربي في توجيه أفكار عدد من أصحاب التيسير في دراسة التراكيب النحويّة أودّ أن أذكر بعض المصطلحات التي يذكرها النحويّون في بدء كلامهم عن التراكيب النحويّة وما يتألف منها ، وتوضيح صورة ميسرة عنها :

1- الكلام : هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها. ()

وله تعريفات أخرى إلاّ أنّها لا تخرج عن هذهِ الدلالة . منها : ماقالهُ الرضي

- هو ماتضمن الإسناد الأصليّ وكان مقصودًا لذاته. ()وعرفّه الزمخشريّ بقوله)) : الكلام هو المركب من اسمين كقولك زيدٌ أخوكَ ، صاحبكَ ، أو فعل واسم نحو قولك ضربَ زيدٌ وانطلق بكر ، ويسمى الجملة () ((ويقول ابن يعيش)) : اعلم أنّ الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، ويسمى الجملة نحو : زيد أخوك ، وهنا معنى قول صاحب الكتاب :المركب من كلمتين اسندت إحداهما إلى الأخرى() ((

2- القول : هو اللفظ الدال على معنى ، وهو يعم الكلام والكلمة فكل ذلك قول. ()

فالكلام قول ، والكلمة قول ، بل يطلق على ما هو أعم من ذلك ، فقد يطلق على حديث النفس ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﴾. ()

3- الجملة : وتعني في اللغة الجمع . جاء في الصحاح ومختار الصحاح)) الجملة واحدة الجمل ، وأجمل اكساب ردّهُ إلى الجملة. () ((

وورد في لسان العرب : الجملة جماعة الشيء ، وأجمل الشيء : جمعه عن تفرقة والجملة جماعة كل شيء بكامله من الحساب وغيره وجاء في التنزيل الحكيم قوله تعالى : ﴿ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﴾. ()

فــ)جملة (في الآية الكريمة بمعنى : مجموعًا غير مفرق.

ويقال أجملتُ الحساب إذا رددته إلى الجملة . ()وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة)) : وجملة[مفرد]جمع جملات وجمل : جماعة كل شيء ...

جملة القول :بخلاصة وإيجاز شديد . جملة الصالحين : جماعة الأولياء جملة وتفصيلا : بصورة شاملة ومفصلة . من جملتها : من مجموعها ، من بينها [] ((.أما في الاصطلاح فلم تعرف الجملة في التراث تعريفًا واضحًا , إذ لم يستعمل سيبويه مصطلح الجملة على الوجه الذي تناوله به من جاء بعده , فقد صرّح بذلك محمد حماسة إذ يقول)) : ولم أعثر على كلمة الجملة في كتابه إلاّ مرة واحدة , جاءت فيها بصيغة الجمع , ولم ترد بوصفها مصطلحًا نحويًا , وردت بمعناها اللغويّ .[] ((وأضاف حماسة قائلًا)) تبيّن لي أنّ الأستاذ عبد السلام هارون*قد وضع في فهارس الكتاب 297/5 : تحت مسائل النحو والصرف عنوانًا جانبيًا)الجمل (وهذا باعتبار مايؤدي إليه معنى كلام سيبويه لا لفظه. [] ((

ولا يعني انعدام الجملة مصطلحًا عند سيبويه وجود اشكال في فهمه لها , فعدم استعمال المصطلح لايعني بالضرورة انعدام مفهومه . فقد استخدم سيبويه المفهوم الدلاليّ للجملة في مواضع عدّة من كتابه فقد تحدث عن معنى الجملة في)باب الاستقامة من الكلام والإحالة (فقال)) : هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن ومحال مستقيم كذب , ومستقيم قبيح , وماهو محال كذب وأمّا المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس وسآتيك غدًا ... إلخ. [] ((

يتضح من هذا النصّ أنّ سيبويه لم يذكر مصطلح الجملة صراحة بل ضمنًا فنراه يعتمد معيار المعنى لاالشكل في تحديد الجملة فمثّل ذلك قائلًا ((: ألا ترى أنّك لوقلت : فيها عبد الله حسن السكوت وكان كلامًا مستقيمًا كما حسن واستغنى في قولك : هذا عبد الله . [] ((تبيّن من النصّ السابق أنّ الجملة بحسب سيبويه كلام مستقيم يحسن السكوت عليه ويستغنى عن غيره في) فيها عبد الله (و) هذا عبد الله. (

ومع أنّ سيبويه لم ينص على مصطلح الجملة صراحة نجد له ابوابًا تحدث فيها عن المسند والمسند والمسند إليه , [] قائلًا)) : فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام . والمبتدأ أو المبني عليه رفع . فالابتداء لايكون إلاّ بمبني عليه . فالمبتدأ الأول والمبني مابعده عليه فهو مسند ومسند إليه . [] ((أمّا المبرد تلميذ سيبويه فقد ذكر مصطلح الجملة في باب الفاعل من كتاب المقتضب بقوله)) :

وأنمّا كان الفاعل رفعًا لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب.() ((

وقد فسر بعض اللغويين بأنّ المراد بالسكوت هو سكوت المتكلم عن الأصح , وأنّ المراد من الفائدة بأنّها النسبة بين الشيئين ايجابًا كانت أم سلبًا ولو كانت معلومة للمخاطب. ()

وقال المبرد في موضع آخر أنّ الجملة)) هي الابتداء والخبر أو الفعل والفاعل.()((

فالجملة عنده ما تكونت من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل . ويبدو أنّ الجملة والكلام مترادفان عنده . ففي باب) المسند والمسند إليه (يقول)) : فالابتداء نحو قولك) زيد (فإذا قلت) منطلق (أو ما أشبهه صح معنى الكلام وكانت الفائدة للسامع في الخبر. () ((

فهذا التحديد الذي قدمه للكلام هو التعريف نفسه الذي قدمه للجملة.

وعّرف ابن جني الكلام بأنّه)) : كل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجملة. () ((

وهذا معناه أنّ الكلام هو نفسه الجملة وهو جنس لها ، ولا فارق بينهما ، وكما هو واضح من تعريفه للكلام – وهو الجمل عند النحويين – ونلحظ من تعريف ابن جني أنّه يراعي جانب الشكل بخلاف سيبويه الذي اعتمد معيار المعنى .

وتابع ابن جني في رؤيته هذه عدد من العلماء.

وهناك من فرق بين مفهومي الكلام والجملة فلا يُرى ترادف بينهما فالجملة في نظر هؤلاء اعم من الكلام ، إذ يشترط في الكلام أنّ يتضمن إسنادًا وأنّ يكون مفيدًا يمكن السكوت عليه ، أمّا الجملة فهي ما تضمّنت الإسناد سواء أفادت معنىً تامًا أم لم تفِد . فكان في طليعة هؤلاء ابن مالك ، وابن هشام الذي يقول)) : الكلام هو القول المفيد بالقصد . والمراد بالمفيد : مادّل على معنىً يحسن السكوت عليه. () ((

))والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ، والمبتدأ والخبر فهما ليس مترادفين كما توهم كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل والصواب أنّهما أعم منه ، إذ شرط الكلام الإفادة بخلافها . () ((

أما رضي الدين الاستراباذي فقد فرّق بين الجملة والكلام تفرقة أخرى من حيث القصد وعدم القصد . فالجملة عنده ما تضمّنت الإسناد الأصلي ، سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا ، وهذا يشمل جملة الخبر والصلة والصفة وغيرها. () والكلام عنده ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته . ()

فهذهِ التعريفات التي قدمها النحويّون للجملة والكلام تراعي اعتبار الشكل واعتبار المعنى . فمن حيث الشكل لابدّ للجملة والكلام أن يتضمنا إسنادًا بين كلمتين، ومن حيث اعتبار المعنى فلابد للتركيب أنّ يكون مفيدًا.

أمّا في العصر الحديث فقد اعتنى الدارسون المحدثون بدراسة الجملة كونها تمثل القاعدة الأساس التي بُنِي عليها النحو العربيّ ، إلاّ إنّهم لم يسلموا من الخلاف حول مفهومها وحدودها وأقسامها مثلما ساد هذا الخلاف البحث اللغويّ التقليديّ وربما كان الخلاف بين المحدثين أوسع منه عند القدماء ، جراء الرؤى والنظريات المختلفة نتِيجة تداخل المناهج اللغويّة العربية بالمناهج اللسانية الغربية .

لقد أفرزت تلك الخلافات اتجاهات متباينة في دراسة الجملة بعضها يتبع نحاة العربية القدماء ومعظمها يتبع أصحاب المدارس الغربيّة.

فمن المحدثين الذين واكبوا مسيرة القدماء " عباس حسن " الذي يقول : أنّ)) الكلام) أو الجملة (هو : ما تركّب من كلمتين أو أكثر ، وله معنى مفيد مستقل ((. ()

مثل : فازَ طالبٌ ، لن يهمل عاقلٌ واجبًا.

فلا بدّ في الكلام من أمرين معًا هما : التركيب والإفادة المستقلة.()

فنراه هنا يذكر تعريف القدماء بنصه ويلاحظ أنّه استخدم مصطلح) الكلام (كما استخدمه القدماء في مقابل) الجملة (وهو بهذا يكون يتبع الفريق الذي يُسِّوي بين الكلام والجملة من القدماء.

ورأى باحثون أنّ المخزوميّ سار أيضًا على نهج القدماء في حدّهِ للجملة إذ رأى أنّها الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أيّة لغة من اللغات ، وتتألف من ثلاثة عناصر رئيسة هي المسند إليه أو المتحدث عنه أو المبني عليه ، والمسند الذي ينبني على المسند إليه ويتحدث به عنه ، والإسناد ارتباط المسند بالمسند إليه. ()

بينما رأى باحثون آخرون ونؤكد رأيهم بحسب ما توصلنا إليه في دراستنا هذه من أنّ المخزوميّ انطلق في دراسته للجملة من المفاهيم اللسانية الوصفية بدليل أنّه نقد منهج القدماء في دراسة الجملة إذ رأى أنّ دراستهم قاصرة على جانب معين من جوانب الدرس النحويّ الصحيح . ()

وأحسب أنّ نعمة رحيم العزاويّ تابع القدماء في بعض آرائهم ومنها القول بالترادف بين الجملة والكلام ويفهم ذلك من قوله)) : ونحن نعتقد أنّ هذا الفهم للكلام والجملة هو فهم سليم ، يوافق رأي اللغويين المحدثين ذلك لأنّ ابن جني ومن شايعه جعلوا الإفادة شرط الكلام والجملة () ((إلاّ أنّه في أحيان أخرى يسير وفق المناهج الحديثة ، لاسيما في تحديده أركان الجملة . فقد أرتضى أنّ تتكون الجملة من ركن واحد إذا حققت الفائدة.

فلا يشترط في الجملة أن تتكون من ركنيين اثنين ، بل شرطها أن تفيد معنى كاملًا مستقلًا بالفهم ومن ثم فهو يعدُّ عبارات مثل ": سبحان الله " و "صباحًا " في جواب من يسألك)) متى تسافر؟ ((جملًا تامة . لم نتبيّن في أيّ منهما موضوعًا ومحمولًا ، أو مسندًا ومسندًا إليه . ()

-4التركيب : وهو المصطلح الأكثر شيوعًا – في العصر الحديث – بين المصطلحات الأخرى التي تعبر عن الكلام المفيد المستقل بنفسه) الجملة. (

وهو مدار حديثنا لذا ينبغي أنّ نذكر معناه اللغويّ ثم الاصطلاحيّ .

التركيب في اللغة : ركبّه تركيبًا إذا وضع بعضه على بعض ()وهو من تراكب السحاب وتراكمها إذا صار بعضه فوق بعض. ()

ويأتي التركيب بمعنى الضم والتأليف فقد ورد في المعجم الوسيط ركَّبَ الشيء ضمه إلى غيره حتى صار بمثابة الشيء الواحد في المنظر . وركّب الدواء ونحوه :ألفّه من مواد مختلفة. ()

وذكر جورج مونان تعريفًا للتركيب ملخصه : تعلق عناصر الوحدات فيما بينها لتمكن اللغة من أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوظيفة التواصلية. ()

مما سبق نستخلص أنّ معاني التركيب تكاد تنحصر في الضم والجمع والتأليف وهذه المعاني لا تتحقق إلاّ بائتلاف وحدتين فأكثر.

أمّا التركيب في الاصطلاح فقد ذُكِر أنّ الخليل قال)) : أنّ الكلمتين أذا ركبتا ولكل منهما معنى وحكم أصبح لهما بالتركيب حكم جديد. () ((

وعرّفه النحويّون القدامى تحت باب : ائتلاف الكلمات ، فقال أبو علي الفارسيّ)) : الاسم يأتلف مع الاسم ، فيكون كلامًا مفيدًا ، كقولنا : عمرو أخوك ، وبشر صاحبك ، ويأتلف الفعل مع الاسم ، فيكون ذلك كقولنا : كتب عبد الله وسُرَّ بكر. ()((

يفهم من تعريف الفارسيّ أنّ التركيب هو ضم أو رصف اسم إلى جانب اسم ، أو فعل إلى جانب اسم ليتكون بذلك كلام مفيد يؤدي وظيفته الاتصاليّة بين المرسل أو المتكلم والمتلقي.

ولا يبتعد تعريف المحدثين للتركيب عن طريق القدامى له فهو)) عبارة عن إسناد اسم إلى اسم أو فعل إلى اسم وذلك موكل إلى المتكلم . () ((

فالإسناد من مهام المتكلم أو صاحب الرسالة إذ يقوم بانتقاء عنصرين أو أكثر ليكوّن تركيبًا مفيدًا مستقلًا بنفسه يؤدي وظيفة إفهام السامع أو القارئ .

مفهوم التركيب في الدرس اللساني الحديث:

لم يركن أصحاب اللسانيات الحديثة إلى تعرف موحد للتركيب يحوي جميع جوانبه , إذ مع لمسات التطور والحداثة في الدرس النحويّ واللساني بصفة عامة منح التركيب) الجملة (حدودًا كثيرة متنوعة فقد أحد الباحثين الغربيين يدعى فريز)) :أكثر من مائتي تعريف للجملة مختلفة بعضها عن بعض تواجه الباحث الذي يتصدى لبحث تركيب الكلام. () ((

ويقول روبرت بوغراند)) من المتعلق أنّ هذا التركيب الأساسي) ويقصد به الجملة (قد أحاط به الغموض والتباين حتى في وقتنا الحاضر ... ومازالت هناك معايير مختلفة لجملية الجملة دون الاعتراف صراحة بأنّها تعريفات نهائية كونها أساسًا لتوحيد تناول موضوعها. () ((

وإذا انتقلنا إلى دي سوسير مؤسس علم اللغة الحديث لم نجد عنده تعريفًا محددًا للتركيب أو الجملة وإنما يشير إلى أنّ التركيب هو النمط الرئيس من أنماط التضام والتضام عنده يتألف من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعضًا وهو لا يتحقق في الكلمات فحسب بل في مجموعة الكلمات أيضًا ، وهي الوحدات المركبة من أيّ نوع كانت) الكلمات المركبة – المشتقات – أجزاء الجملة – الجملة كلها (وهو عنده يمكن أنّ يكوّن وحدة النظام اللغويّ . ()

فأدى ذلك إلى اهتمام البنائية الأوروبيّة بزعامة دي سوسير وبخاصة مدرسة جنيف ببحث ما هو سبب التضام بدل أنّ تهتم ببحث مفهوم التركيب. ()

أمّا) انطوان مييه (فقد عرّفها بقوله)) : يمكن تعريف الجملة على أنّها مجموعة أصوات تجمع بينها علاقات قواعدية وهي مكتفية ذاتيًا ولا تتعلق بأيّة مجموعة أخرى قواعديًا. () ((

ونحا فندريس منحىً آخر في تعريف الجملة ، فقد خالف أستاذه السابق في تصوره .فالجملة عنده هي)) : الصيغة التي يعبّر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات. () ((

ثم يقول)) : وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة " : تعال " و " لا " و "أسفاه "و" صه " فكل واحدة من هذهِ الكلمات تؤدي معنىً كاملًا يكتفي بنفسهِ. () ((جعل فندريس الافادة شرطًا في الجملة . فالجملة عنده صحيحة مقبولة مادامت محققة الفائدة من دون الحاجة إلى تقدير شيء محذوف ، وإن تكونت من كلمة واحدة.

أمّا بلومفيد فقد تمسك بفكرة الاستقلال في تعريف الجملة وأسقط فكرة التمام لاتصالها بالمعنى ، فكان صاحب محاولة حقيقية للتحرر من معيار المعنى في

تعريف الجملة إذ يقول)) : الجملة شكل لغوي مستقل لايدخل عن طريق أيّ تركيب نحويّ في شكل لغويّ أكبر منه. [] ((

وحاول ليونز أنّ يختصر تعريف بلومفيد بقوله)) : الجملة هي الوحدة الكبرى للوصف اللغويّ. [] ((

رأى اللغويون أنّ الجملة تتم عن طريق البناء أيّ أنّها تكون شكليًا ولا حاجة لمعنىً لها حتى تقبل . وقد برهن على هذهِ النظرية التوليدية) تشومسكي (أذ اقرَّ بوجود جملة مقبولة نحويًا ولكنّها مرفوضة دلاليًا ومثّل لذلك بقوله)) : الأفكار الخضراء المجردة من اللون تنام غاضبة. [] ((

وسار معظم أصحاب التيسير للنحو العربي على خطى المنهج العلمي الحديث فاختلفت دراستهم للتركيب عما كانت عليه في الدراسات التقليدية من حيث التناول ، إذ إنّ علم اللغة الحديث انطلق من دراسة التركيب) الجملة (كونه الخليّة الحيّة في جسم اللغة ، فلا توجد نظرية لسانية حديثة إلاّ ولها منطلقات مبدئية في دراسته ، وصار من المبادئ الملتزم بها في اللسانيّات أنّ يكون التركيب منطلق كل دراسة لسانيّة ، وأنّ يكون بداية كل وصف لسانيّ نهايته.

لذا أخذ أصحاب التيسير على نحاتنا القدامى أنّهم لم يهتموا بالجملة الاهتمام الذي كان ينبغي أن يكون ، ويرون أنّهم انحرفوا عن وجهة البحث النحوي الصحيح ، وأنّهم حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة وضيعوا كثيرًا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة . []

وذهب المخزوميّ مذهبًا بعيدًا في نقد منهج النحويين القدماء إذ رأى أنّ حظ الجملة من عنايتهم كان قليلًا فلم يعرضوا لها إلاّ حين يبحثون في موضوع آخر . ولم يشيروا إليها إلاّ حين يضطرون إلى الإشارة إليها عندما يعرضون للخبر الجملة ، والنعت الجملة ، والحال الجملة وموضوع الشرط الذي ينبني على جملتين جملة الشرط وجملة الجواب وغيرها من موضوعات متفرقة . ويضيف قائلًا : أنّ النحويّين القدامى كانوا يتخبطون في هذه الدراسة فهم لم يعرفوا موضوع دراستهم معرفة تدفعهم إلى توسيع دائرة البحث بحيث تضم إليها دراسة

الجملة ()وإلى ذلك ذهب تمام حسان إذ يقول)) : والمعروف أنّ هذا الجانب التحليليّ من دراسة النحو لا يسمي معنى الجملة في عمومه لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني ... إلخ . ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تنبي على اعتبار) كذا (المقام في تحديد المعنى ، وأنّ كانت تمسّ ناحية من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنوية أو معنوية ذكروها فرادى ، ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل .() ((... فهو رأى أنّ عمل النحويّين لم يتصل بمعنى الجملة ووظائفها الدلالية . وبالرغم من نقده الموجه لعمل القدماء في هذا الجانب . نجده أيضًا يبخس حق الجملة العربية في دراساته الكثيرة ، فقد جاء الفصل الذي عقده للنحو من كتابه)) اللغة العربية معناها ومبناها خاليًا من معلومات واضحة عن تركيب الجملة العربية . ()((وجاء أحمد عبد الستار الجواريّ برأي يوافق ما ذهب إليه كل من الخوارزمي وتمام حسان من قلة عناية القدماء ببحث الجملة العربية ودراستهم لها ، فدعا إلى أنّ تكون الجملة أول ما ينصرف النحويّون إلى دراسته. ()

وسنقوم هنا بعرض ما تسنى لنا من أراء المحدثين حول مفهوم الجملة في محاولة لتلمس الأثر اللساني الذي وجّه جهود أصحاب التيسير نحو تيسير الدرس النحويّ وتوجيهه إلى ما يعيق دراسة وحدة بناء الكلام في العربية) الجملة. (رأى إبراهيم أنيس أنّ)) الجملة اصطلاحي لغوي يجدر بنا أنّ نستقل به عن المنطق العقلي العام ، وذلك لأنّ العادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل في لغة البيئة. () ((

فنراه يدعو إلى تلمس معالم الجملة من استعمالات المتكلمين بها ويحذّر من إقحام المفاهيم المنطقية في دراسة الجملة وذلك لأنّ اللغة تتسم بالمرونة ولا تعرف بالجمود .

ويعرف الجملة بقوله)) : إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قد من الكلام يفيد السامع معنىً مستقلًا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر فإذا سأل القاضي أحد المتهمين)) : من كان معك وقت الجريمة " فأجاب " زيد " فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة . () ((

فهو في حده للجملة لم يخرج عن رؤية القدماء من اشتراط الإفادة والاستقلال في كلامهم عن الجملة لاسيما من سَوَّى منهم بين المصطلحين) الجملة والكلام (إلاّ أنّه أشار إلى عدم تكلف تقدير الجزء المحذوف من الجملة وهو واضح في قوله فإذا أجاب المتهم " زيد " فقد نطق بكلام مفيد في أقصر صورة . فكانت هذهِ نقطة الالتقاء بينه وبين البنيوية الغربية.()

وعرف مهدي المخزوميّ الجملة بقوله)) : هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أيّة لغة من اللغات ، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أنّ صورة ذهنية كانت تألفت أجزاؤها في ذهنه ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع ، والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية* هي : المسند إليه أو المتحدث عنه أو المبني عليه ، المسند الذي يبنى على المسند إليه. ()((

ويرى البحث أنّه يأخذ بتعريف إبراهيم أنيس السابق ويرى رأيه في ضرورة النظر إلى الجملة كما هي.

فالجملة حسب رأيه تخلو من المسند إليه لفظًا أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره كخلوها من المسند إليه في قول المستهل " : الهلال والله " ومن المسند في قول عمر " لولا علي لهلك عمر . "

أما عبد الرحمن أيوب فقد حاول التفريق بين " الجملة " و " الكلام " أثناء حديثه عن الفرق بينهما عند علماء اللغة المحدثين في الغرب ، إذ رأى أنّهم فرّقوا بين الجملة بوصفها مثلًا ، والجملة بوصفها نموذجًا يصاغ على قياسه كثير من الجمل المنطوقة ولإيضاح ذلك رأى أنّ عبارة " المبتدأ والخبر جملة اسمية " تصف نموذج الجملة الاسمية . بينما عبارة " محمد قائم جملة اسمية " تصف مثلًا واقعيًا للنموذج السابق ، وبناء على ذلك فإنّه لابد التفريق بين نماذج الجمل الموجودة في كل لغة من اللغات . وبين الأمثلة التي ترد على قياسها في استعمالنا. ()

وفي هذا المقام يدعو أيوب إلى تحديد دلالة الجملة هل يقصد بها الحدث اللغوي أو النموذج التركيبي التي يأتي على مماثلة الأحداث اللغوية ورأى أنّه من

المهم التفريق بين هذين الأمرين تفريقًا كاملًا حتى لا يحدث تخبط بين المثال والواقع .إذ إنّ علم النحو هو علم النماذج التركيبيّة وجميع التأويلات النحويّة تفسير لواقع الجملة أيّ للحدث اللغويّ ، وهي بهذا لا تتصل بعلم النحو بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعنى الأحداث اللغويّة الواقعيّة من جهة والنماذج التركيبيّة من جهة أخرى . وتجدر الإشارة إلى أنّ عبد الرحمن أيوب لا يشترط الإسناد كمقوم من مقومات الجملة لذلك نجده يقسم الجملة إلى إسناديّة وغير إسناديّة. ()

وعلى ما يبدو أنّ نظرته هذهِ إلى الجملة متوازنة بعض الشيء إذ إنّها تنظر من زواياها المتعددة .

أما مفهوم الجملة عند تمام حسان فلم يخصص لها ولو جزءً يسيرًا من دراساتهِ فلم نعثر عنده على تعريف محدد ومضبوط لها . فلم يتحدث عنها إلاّ عرضًا بالرغم من اعتماده في دراسته تلك على المناهج اللغوية الحديثة التي تدرس اللغة انطلاقًا من الجملة وإليها تعود ، لأنّ الجملة هي وحدة اللغة والكلام التي يتحدد من خلالها الفهم والإفهام أو هي الحد الأدنى من اللفظ المفيد الذي تُسَخِّر اللغة لخدمته كل أدواتها ووسائلها من أجل تأديته للدلالة أو المفهوم أو الفائدة أو المعنى على أكمل وجه.

ومعلوم أنّ أيّة دراسة للجملة أنّما تبدأ من ضبط مفهومها وتحديد بنائها وهو ما لم يفعله حسان إلّا ما يستشفِ من تفريقه بين اللغة والكلام في معظم كتبه إذ يقول)) : فالكلام عمل واللغة حدود هذا العمل ، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك ، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط ، والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة ، والكلام يحس بالسمع نطقًا والبصر كتابة . واللغة تفهم بالتأمل في الكلام .فالذي نقوله أو نكتبه كلام ، والذي نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو اللغة فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب ، والغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها ،والكلام قد يحدث أنّ يكون مملًا فرديًا ولكن اللغة لاتكون إلاّ اجتماعية.() ((

وبدا تأثر حسان بمنهج دي سوسير واضحًا فكما أنّ سوسير لم يقدم تعريفًا محددًا للجملة بل انطلق في دراسته اللغة من التفريق بين جانبي اللسان فيقول :))دراسة اللسان تتكون من جانبين : الجانب الأساسي وهو الذي هدفه اللغة وهو اجتماعي محض مستقل عن الفرد ... والجانب الفرعي) الثانوي (وهدفه الجزء الفردي من اللسان – أي الكلام بما في ذلك العملية الصوتية . () ((...

وقال أيضًا)) : إنّ الفصل بين اللغة والكلام يعني أيضًا الفصل [1] بين ما هو اجتماعي وما هو فردي [2] الفصل بين ما هو جوهري وما هو ثانوي و عرضي إلى درجة ما. () ((

ولعلّ أضعف نقطة في دراسة) تمام حسان (للنظام النحويّ– كما رأى بعض الباحثين – هو عدم تخصيصه حيّزًا لدراسة الجملة يتناول من خلاله كل ما يتصل بدراستها من منظور لسانيّ حديث وقد يكون ذلك راجعًا إلى الأسس التي اعتمدها في دراسته للنظام اللغوي وهي في اغلبها أسس معنوية كالمعاني النحويّة العامة أو معاني الجمل والمعاني النحويّة الخاصة أو معاني الأبواب النحوية والعلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة والقيم الخلافيّة أو المقابلات . ولا يوجد إلاّ جانب شكليّ واحد وهو ما يقدمه الصرف وعلم وظائف الأصوات للنحو كالقرائن الصوتيّة أو الصرفيّة.

كما أنّ اعتداده بالمعنى جعل حديثه عن النظام النحويّ لا يعين على فهم تركيب الجملة العربيّة ومختلف الأشكال التي تقع عليها . وهذا الجانب كان محل نقد من قبل بعض الدارسين المحدثين وعلى رأسهم محمد صلاح الدين الشريف () الذي يقول في هذا المجال)) : إنّ تمام حسان لا ينظر إلى النحو نظرة شكلية ، وهذا يتماشى مع اتجاهه العام في كل الكتاب ، فهو خصم للشكل رأى عيب النحويّين الأكبر ميلهم إليه وتركهم لما أتى به عبد القاهر الجرجاني في علم المعاني من دراسة للنحو وإضافة له . وهذا الموقف ضد الشكلانية ، وهذا الاتجاه الشديد إلى المعنى جعلا الفصل خاليًا من معلومات واضحة عن تركيب الجملة العربية فقد انتحى منحى وظائفيًا أهمل فيه الوجه الشكلي من التركيب النحوي فنتج

عن ذلك أنّ الفصل خلا من كل إشارة إلى مفهوم البساطة والتركيب في الجملة . وصار أقرب إلى المفهوم التقليدي للنحو منه إلى المفهوم الألسني الحديث . [] ((

ورأى أحمد عبد الستار الجواري أنّ الجملة)) : ألفاظ مركبة تعبّر عن فكرة وتفصح عن معنى. [] ((

وعرف كمال بشر الجملة بقوله)) : هي كل منطوق مفيد قي موقعه محدود بسكتتين [](وله تعريف أخر للجملة إذ رأى أنّها)) وحدة لغوية يتم بها الكلام في الموقف المناسب ، مع تحديدها أو إمكانية تحديدها بوقف سابق ولاحق. [] ((

وهنا نلحظ أنّ كمال بشر جاء بفهم جديد وهو – تحديد الجملة بوقت سابق ولاحق – وهذا الفهم بهذا التجديد لم يسبق أنّ عرفناه عند نحاتنا القدماء . إلاّ إنّنا نلمح له أثر عند هاريس ** الذي عرف الكلام بـــ))أنّه جزء من حديث يقوله شخص، يسبقه ويليه سكوت من جانب الشخص , [] ((ومن المحدثين الين اهتموا بدراسة الجملة العربية " ريمون طحان " الذي عرّف الكلام والجملة بقوله)) : الكلام هو ما تركب من مجموعة متنافسة من المفردات لها معنىً مفيد . والجملة هي الصورة اللفظية الصغرى أو الوحدة الكتابية الدنيا للقول أو الكلام الموضوع للفهم والإفهام وهي تبيّن صورة ذهنية كانت قد تألفت اجزاؤها في ذهن المتكلم الذي سعى إلى نقلها حسب قواعد معينة وأساليب شائعة إلى ذهن السامع. [] ((

فالجملة حين تكون أصغر بنية نحوية تعد كلامًا تامًا مفيدًا يحسن السكوت عليه لاشتماله على المسند والمسند إليه في ابسط صورة لهما ، مجرد عن جميع ما يتعلق بهما من كلمات وبهما وحدهما يقع الفهم والإفهام. []

ويقدم ريمون طحان تعريفًا آخر للجملة ، إذ رأى)) : أنّ الجملة من ناحية الدلالة هي اقل كمية من الكلام. [] ((

وعرّف عليّ أبو المكارم الجملة بأنّها)) نظام من العناصر اللغوية المؤلفة لتؤدي معنىً مفيدًا في الموقف أو السياق . [] ((

ونلحظ من تعريفهِ السابق أنّه استعمل كلمة) العناصر (ليجعل) الكلمة (تشمل المركبات ، والتراكيب الإسناديّة , ووصف تلك العناصر) باللغوية (؛ لإبعاد الظواهر غير اللغويّة كالاجتماعيّة – مثلًا – ووصفها) بالمؤلفة (؛ ليشير إلى طبيعة

العلاقة التي تربط العناصر في حال تركيبها في الجملة . وأشار إلى المعنى الذي ينتج عن استعمال هذا التكوين في المقام ، أيّ أنّ هذا المعنى يتجاوز معاني كلماته ومركباته إلى معان مستفادة من الظروف المؤثرة المحيطة في الموقف أو المصاحبة للسياق.()

ورأى خليل عمايرة)) : إنّ الجملة ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه مفيدًا يحسن السكوت عليه ، فـــ)قام زيدٌ (جملة ، و)زيدٌ مجتهدٌ (جملة ، و)صه (جملة ، و)النار (جملة ، و)أخاكَ أخاكَ (جملة ، و)إنّ تدرس تنجحْ (جملة ؛ وذلك لأنّ كل مجموعة مما سبق تؤدي بلبناتها كلّها معنىً يحسن السكوت عليه ، ولو نقصت لبنة واحدة لاختل المعنى. () ((

ويقدم لها تعريفًا آخر بقوله)) : الجملة هي الحد الأدنى من الكلمات) منطوقة أو مكتوبة (التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه وهي إمّا أنّ تكون قد وضعت للبعد الدلالي الأول وهو الإخبار المحايد ونسميه البنية السطحية ، فلا يقصد المتكلم بالجملة غير هذا البعد الدلالي وتسمى من حيث المعنى الجملة التوليدية ذات بنية سطحية ، أمّا من حيث المبنى فتأخذ اسمها من الجملة الاسمية أو الفعلية طبقًا لـــ)العبرة بصدر الأصل. () ((... (

وذلك أنّ الحد الأدنى من الكلمات تشكل تركيبًا له معنى مفيد يتميّز بأنّه يتحقق بتركيب الكلمات وتلازمها لا بانفرادها وأساس ذلك أنّ المعاني التامّة كي تتحقق لابد أنّ تجري في تركيب من الألفاظ متضمنة مسندًا ومسندًا إليه وهو التركيب الذي تكون عليه الجملة في أقصر صورها وبخاصة التوليديتين منهما. ()

ويبدو أنّ خليل عمايرة في حدّه للجملة خرج عن إطار مفاهيم البنيويّة الوصفيّة ليدخل في إطار التوليديّة التحويليّة ، وكذا فعل بعض أصحاب التيسير حين رأوا أنّ معظم مبادئ التوليديّة التحويليّة تنسجم مع واقع لغتهم فحتى تمام حسان الذي كان متابعًا دقيقًا للبنيويّة الوصفيّة ومناصرًا لها في جل آرائه ودعواته التيسيريّة تراجع في وقت لاحق عن بعض آرائه – كما أسلفنا – فقد رأى أنّ النموذج التحويليّ يمكن أنّ يطبق على اللغة العربيّة ويمكن للغة العربيّة أنّ يعاد وصفها ألسنيًّا من خلاله.

ويتضح من كلام حسّان أنّ تطبيق المنهج التوليديّ التحويليّ على النحو العربيّ أكثر وضوحًا وأعم فائدة إذ إنّ النحو العربيّ يتقاطع مع المنهج التوليديّ التحويليّ في أمور كثيرة لا سيّما في مفهوم الجملة وتحليل تراكيبها.

ومن المحدثين الذين اتخذوا الجملة لتكون ميدانًا لدراستهم ضمن إطار المنهج الوصفيّ البنيويّ" محمد الشاوس . "الذي نبّه إلى اعتمادهِ مبدأ المكونات المباشرة في تحليل التراكيب .

يعتقد الشاوش أنّ الولوج في دراسة اللغة ينبغي أنّ ينطلق من دراسة التركيب ، لذا فقد حدّ التركيب بقوله : هو)) ملفوظ أو) تركيب (جاء مستقلًا عمّا قبله وعمّا بعده استقلالًا صناعيًا تركيبيًا. () ((

وأشار الشاوش إلى اعتماده مبدأ المكونات المباشرة ومستويات التركيب من دون غيرها من المناهج لعقبات استشعرها في تلك المناهج وفي ختام حديثنا عن مفهوم الجملة أو التركيب لدى الدارسين المحدثين نعرض قول محمّد حماسة فقد لاحظ هذا الباحث)) غلبة استخدام مصطلح الجملة في العصر الحاضر ، والنظر إليها بوصفها الخلية الحية لجسم اللغة عندما تبرز إلى حيز الوجود ، وبذلك يكون" الكلام "هو النشاط الواقعي أذ إنّ" اللغة "نظام و" الكلام "أداء نشاطي طبقًا لصورة صوتية ذهنية والكلام هو التطبيق الصوتي ، والمجهود العضوي الحركي الذي تنتج عنه أصوات لغوية معينة ، والجملة هي وحدة الكلام الصغرى أو الحد الأدنى من اللفظ المفيد. () ((

ولسنا نغالي إذا قلنا أنّ المسائل الأكثر عرضة للاختلاف والتنازع بين الدارسين قدماء ومحدثين هي مسائل الحدود والتعريفات .

ويعزو بعض الباحثين سبب الاختلاف الواسع في تعريفات الجملة إلى مفهوم الجملة من أعتقد المفاهيم اللغوية تصورًا مما أدى إلى صعوبة تعريفها وتباينه تبعًا لاختلاف تصور العلماء لها وحسب العلم الذي يحاول تعريفها . رأى فكتور خراكوفسكي أنّ الجملة)) عبارة عن تكوين معقد متعدد المستويات وبالإمكان دراسته من مواقع متباينة ومنظورات مختلفة. () ((

رأى أنّ الاختلاف في تعريف الجملة سببه اختلاف المنطلق الذي يتخذه اللغويّون أساسًا لهذا التعريف أو ذاك.

ونقول مهما اختلف الدارسون في تعريفهم للجملة وفهمهم لها فإنّهم يكادون يتفقون في النظر إليها وفق معياري الشكل والمضمون منذ أقدم تعريف لها إلى أحدث تعريف , فها هو العالم) ديونسيوس ثراكس)(ق .1ق . م (ينظر إلى الجملة على أنّها نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامة ، والفكرة التامة هنا هي الاكتمال المنطقيّ للخبر والكلمات هي التعبير اللغويّ عن المفهوم أو عن القضايا المنطقيّة ، وبذلك تتكون الجملة من موضوع أو مسند إليه ومحمول أو مسند . وظل هذا التصور قائمًا في الأنحاء القديمة عبر العصور المختلفة حتى العصر الحديث مرورًا بالأنحاء المدرسيّة في القرن العشرين حتى العصر الحديث مرورًا بالأنحناء المدرسيّة في القرن العشرين، وانتهاء بالمدارس اللسانيّة الحديثة . ()

دراسة القدماء للجملة ومنهجهم في التحليل.

ارتبطت دراسة الجملة لدى القدماء بدراسة مفرداتها , وما ورد عنها عبارة عن ملاحظات موزعة في كتبهم على معظم الأبواب النحويّة والتي كانت لا تخلو من فائدة ، لكنّها لا تدلّ على نظرة شاملة تهتم ببنية الجملة كاملة .

وبالرغم من أنّ سيبويه لم يعترض لدراسة الجملة تفصيلًا – كما ذكرنا ذلك سابقًا – وكما لم يستعمل مصطلح الجملة الاّ أنّه تعرض لها وأشار إلى عناصرها من حيث تركيبها ، وكل النحويّين الذين نهجوا نهجه اعتنوا بالكلام اعتناءً كبيرًا .

كما تحدث المبرِّد عن أقسام الجملة في باب المسند والمسند إليه فيقول :))وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه ، فمن ذلك : قام زيد ، والابتداء وخبره وما دخل عليه نحو) كان (و) إنّ (وأفعال الشك والعلم والمجازات ، فالابتداء نحو قولك : زيد ، فإذا ذكرته فإنّما تذكره للسامع ليتوقع مانخبره به عنه ، فإذا قلت) منطلق (أو ما أشبه، صح معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع في الخبر ، لأنّه قد كان يعرف زيدًا كما تعرفه ولولا ذلك لم نقل له زيد ولكنت قائلًا له : رجل يقال له زيد فلما كان يعرف زيدًا وتجهل ما يخبره به عنه أفدته الخبر فصح الكلام لأنّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئًا ، وأذا اقترنتها بما

يصلح حدث معنى واستغنى الكلام ,() ((فهذا الشرح الذي قدمه المبرد قائم على أساس وظائف الكلمات داخل التركيب النحويّ . فالمسند في الجملة الفعليّة هو الفعل ، وفي الجملة الاسميّة الخبر ، والمسند إليه هو الفاعل في الجملة الفعليّة ، وفي الجملة الاسميّة المبتدأ ، أمّا العلاقة بين كل من الفعل وفاعله ، وبين المبتدأ وخبره هي علاقة لزوميّة لإفادة معنى.

أمّا الزجّاجيّ فقد ذكر في باب الابتداء)) أنّ المبتدأ لا بدّ له من خبرولا بدّ للخبر من مبتدأ يسند إليه ، وكذلك الفعل والفاعل لايستغنى أحدهما عن صاحبه.()((

وهكذا وجدنا أوائل النحويّين يحددون الجملة بأنّها عملية إسناديّة تقوم بين اسمين أحدهما يؤدي وظيفة المسند إليه ويسمى المبتدأ والآخر يؤدي دور المسند ويسمى الخبر ، أو بين فعل يمثل دور المسند ، واسم مسند إليه وهو الفاعل أو النائب عنه بحسب اصطلاح النحويّين له .

فكانت نظرتهم إلى الجملة المبنية على تركيبها الشكليّ الظاهريّ السطحيّ باعتماد معيار الإسناد فيها ، وطبيعة المسند فقسموها إلى جملة اسميّة وجملة فعليّة ، أمّا البلاغيون فقد نظروا إلى الجملة بكونها وحدة دلاليّة بالنظر للاهتمام بالمعنى فقسموها تقسيمًا دلاليًّا إلى خبريّة وإنشائيّة.

فالجملة الاسميّة هي التي تبدأ باسم نحو) : محمد ذكيّ (ولا يشتمل معناها على زمن معين .

والجملة الفعليّة هي المكونة من فعل وفاعل أو نائبه ، ويكون الفاعل أو نائبه مسندًا إليه ، والفعل مسندًا أيّ هي التي تبدأ بفعا نحو) : قام محمد (، ويدلّ معناها على زمن معين. ()

وقال ابن جني)) : وأمّا الجملة فهي كلام مفيد مستقل بنفسه ، وهي على ضربين :جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، وجملة مركبة من فعل وفاعل. ()((

وإذا انتقلنا إلى عبد القاهر الجرجانيّ وجدناه يعرض لأحوال المسند والمسند إليه ، خاصة مبحث التقديم والتأخير وأحوال متعلقات الفعل وهو في دراسته هذهِ ربط الجانب النحويّ بالمعاني .

أمّا ابن هشام فيُعدّ أبرز من اعتنى بدراسة الجملة العربيّة فهو أوّل من خصَّ باباً من كتابهِ) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (لدراسة الجملة تحت عنوان) في تفسير الجملة ، وذكر أقسامها وأحكامها (وعرَّفَها بأنّها)) عبارة عن الفعل وفاعله ، كـــ)قام زيد (، والمبتدأ وخبره ك)زيد قائم (وما كان بمنزلة أحدهما نحو) ضرب اللص (و)أقائم الزيدان (و) كان زيد قائمًا (و) ظننته قائمًا. () (((

وتناول أنواع الجملة وأقسامها وعلاقتها بعضها ببعض ، حتى وصلت الأقسام عنده إلى ستة أنواع هي () الجملة الاسميّة ، والجملة الفعليّة ، والجملة الظرفيّة ، والجملة الشرطيّة ، والجملة الكبرى ، والجملة الصغرى وتقسم الكبرى عنده إلى كبرى ذات الوجهين ، وكبرى ذات الوجه الواحد ففصل في تفريع التقسيم وأكثر من ذكر الشواهد والأمثلة لكل قسم منها .

وبالرغم من العمل المهم الذي قدّمه ابن هشام ، إلاّ أنّه لم يسلم من النظرة التحليليّة التي اعتمدها النحويّون الأوائل في دراستهم الجملة إذ اعتمدوا جانبًا واحدًا فقط هو جانب المبنى ,أمّا الجانب المعنويّ فقد اعتمدوا في تحليله على العلامة الإعرابيّة.

منهج أصحاب التيسير في تحليل التركيب النحويّة.

بات من الواضح لدى الدارسين جميعًا أنّ الأنحاء التقليديّة القديمة كانت قد تبنّت النظرة الفلسفيّة والمنطقيّة في تفسيرها للغة فكانت معياريّة انطلقت من نظريّة العامل والعلة في تحليل التراكيب النحويّة) الجمل . (

وتجلى أيضًا أنّ اللسانيّات الوصفيّة الحديثة بعد أنّ هيمنت على الدرس اللسانيّ كانت قد تبنت النظرة العلميّة في دراستها للغة وحاولت أنّ تقيد ذلك في الجانب الشكليّ الذي يقتضيه المنهج العلميّ ، فحدث هذا التحول – كما عرفنا – مع دي سوسير والمدارس اللغويّة التي ظهرت بعده في أوربا وأمريكا ، والتي حذت حذوه وتبنّت مبادئه مركزة على الجانب البنيويّ للغة.

فالبنيويّة الوصفيّة تعتمد على الملاحظة المباشرة والقياس الطبيعيّ في تحليل النصوص واعتماد عمليتي التقطيع والتصنيف أو الموقع والتوزيع كما تعتمد على سلوك السامع وتصرفه إضافة إلى النص نفسه من الاهتمام بالمتكلم أو بدوره في إنتاج الكلام . ()

وبناء على ذلك قام منهج تحديد أجزاء الكلام وبناء التراكيب عند أصحاب التيسير –كما أشرنا سابقًا – على أسس ثلاثة هي :

–1المعنى –2 . الصيغة –3 . وظيفة اللفظ في الكلام.

ولابد أنّ يقاس بهذه الأسس مجتمعة ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد منها . ومن هنا اتبع أصحاب التيسير تلك الأسس في معالجة التركيب النحويّ فأخذوا بالطرق الوصفية والمناهج الشكليّة وجهوا اهتمامهم صوب البنى والتراكيب والجمل والنصوص. ()

وقام منهج دراستها لديهم بالاعتماد على المعايير والأسس الآتية: ()

–1المنظور الوظيفي لأجزاء الجملة في البنية التركيبية للسياق الذي ترد فيه والأسس النظرية لتوظيفها . ويحسن أنّ ينطلق في تحديد وظائف مكونات الجملة من الفصل بين وظائف المبنى أو صور التركيب ووظائف المعنى ودراستها بصورة متوازية كون الأول حاملًا للثاني ودالًا عليه . أذ ليست اللغة مبنى صرفًا ولا معنىً صرفًا إنّما هي)) نظام من الإشارات جوهره الوحيد الربط بين المعاني والصور الصوتية. () ((

أيّ هي الشكل الذي بمقتضاه تؤلف بين المبنى والمعنى وكما أنّه لا يتوصل إلى إدراك المعنى إلاّ بالمبنى فليس للمبنى من وظيفة أو غاية إلاّ الدلالة على المعنى .

وبناء على ما تقدّم فقد سعى إبراهيم مصطفى في كتابه) إحياء النحو (الذي يعد من البوادر الأولى للدراسات النقدية الحديثة ، لإقرار المنهج الوظيفيّ في دراسة الجملة العربية ، فأوجب أنّ تدرس العلامات الإعرابيّة على أنّها دوال على معان ، والبحث عن هذهِ المعاني لكشف اختلاف الحركات باختلاف وضع الكلمة في

الجملة .ورأى أنّه إذا تمت لنا الهداية إلى هذا ، وجدنا عاصمًا يقينا من اضطراب النحويّين ، وحكمًا يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة. ()

أمّا عبد الرحمن أيوب فقد ذهب في نطاق دراسة الجملة إلى ضرورة التفريق بين الإعراب والموقع الإعرابي ، إذ يقول)) : الموقع الإعرابيّ أمر متغيّر يعرض للكلمة . أمّا الإعراب فهو أمر ذاتي فيها لا يختلف عنها . ()((كما فرّقَ بين الحالة الإعرابيّة والعلامة الإعرابيّة () فالحالة الإعرابيّة أمر اعتباريّ ذهنيّ ، وأمّا العلامة الإعرابيّة فهي أمر لفظيّ ، وتمثّل إحدى القرائن التي يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح . ()ودعا تمام حسّان إلى ضرورة إتباع المنهج الوصفيّ في دراسة الجملة ، وقد حدّد نوعين من القرائن:

-1القرائن المقاليّة : وهي) لفظيّة ومعنويّة (وتفيد هذهِ القرائن الجانب التحليليّ الذي يمس ناحية الترابط بين أجزاء الجملة.

-2القرائن الحاليّة : وهي التي تستفاد من المقام . ومن مجموع القرائن السابقة ينتج لنا المعنى الدلاليّ للجملة. ()

ونرى مهدي المخزوميّ يدعو إلى ضرورة اعتبار المعنى أساسًا في تقسيم الأبواب النحويّة ، وإلى ضرورة ربط دراسة الجملة بمناسبات القول أو ما يعرف عند البلاغيين بمقتضى الحال وبالعلاقة القائمة بين المتكلّم والمخاطب. ()

ودعا أكثر أصحاب التيسير إلى نحو وظيفيّ أساسه وظيفة الكلمة في الجملة من أجل تيسير وتبسيط قواعد اللغة العربيّة .

-2توافر شرط الاستقلال التركيبي وعدم ورود الملفوظ عنصرًا من عناصر مركب أكبر أيّ تعبر عن معنىً مستقل لذا عدّوا شبه الجملة) جملة غير مستقلة . (قال محمّد الشاوش في شبه الجملة)) : مركبًا لفظيًا توفر فيه شرط الإسناد ولم يتوفر فيه شرط الاستقلال لوروده ضمن تركيب أكبر منه لذلك لاتحلل شبه الجملة في المستوى الأول من التحليل أبدًا إنّما يقع ذلك في مستوى موال ثان أو ثالث أو غيرهما. ()((

-3مفهوم فكرة الإسناد ، إذ يرجع أصحاب التيسير في تحديد عناصر الجملة وضبط العلاقات القائمة بينها إلى مفهوم الإسناد وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى

)الكلمة (بتوافر النواة الإسنادية ، فالجملة عملية إسناديّة تتكون من عناصر ثلاثة هي : المسند والمسند إليه والإسناد . وعدّ تمام حسّان الإسناد من القرائن المعنوية ، وعرّفه بأنّه)) علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالف وضمائرها . () ((إذ إنّ الجملة)) هي الصورة اللفظية الصغرى أو الوحدة الكتابيّة الدنيا للقول أو للكلام الموضوع للفهم والإفهام وهي تبيِّن أنّ صورة ذهنية كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهن المتكلّم الذي سعى في نقلها حسب قواعد معينة وأساليب شائعة إلى ذهن السامع. () ((

ومن هنا انطلق أصحاب التيسير في تحليلهم التراكيب النحويّة ، وتحديدهم لعناصر التركيب من مفهوم فكرة الإسناد ، فقد رفضوا التقسيم التقليدي للجملة المبني على أساس شكليّ ظاهريّ – الكلمة التي تبدأ بها – وعمدوا إلى تقسيمات جديدة مبنية على أسس مختلفة أهمّها الإسناد .

فها هو) إبراهيم أنيس (أحد رواد أصحاب التيسير قد أقام تصنيفه للتراكيب على أساس فكرة الإسناد ، إذ رأى أنّ المسند هو ما يجب أنّ يُراعى في التصنيف لأنَّ كل نمط من أنماط التركيب ينماز عن غيره بدلالته وبناء على ذلك فقد قسم التراكيب على نوعين: ()

الأول : التراكيب التي تشتمل على) فعل (يأخذ دور المسند فيها نحو قوله تعالى. () چ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥچ:

وقوله تعالى. () چ ﭦﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ چ :

ففي مثل هذه التراكيب قد يأتي الفعل على صيغة الماضي أو المضارع بحسب تسمية النحويّين لهذهِ الصيغ ، ثمّ قد يكون التركيب في كلا الحالتين السابقتين مثبت أو منفي.()

الثاني : التراكيب التي يكون المسند فيها وصفًا مشتقًا نحو قوله ﮔ ﮕ ﮖ چ : ()ﮗﮘچ ﮙ ﮚ ﮛﮜ .

ويسمى هذا النوع من التراكيب في اصطلاح النحويّين والبلاغيين) الجمل الاسميّة.(

وأضاف أنيس أنّ تقدّم المسند أو تأخره لا يحدث فرقًا في المعنى وإنّ ذلك لا يحدث على الجملة في إطار الرغبة في تنويع الأسلوب ليس إلاّ. ()

إلاّ أنّ المتعارف عليه أنّ التقديم والتأخير يجريان في ظلّ العناية بفكرة معينة والقصد إلى تأكيدها نفيًا أو إثباتًا. ()

فما لاحظه البحث على تقسيم إبراهيم أنيس للتراكيب أنّه يُعنى بطبيعة المسند غير آبه بأثر موقعهِ من التركيب .

وإذا انتقلنا إلى عبد الرَّحمن أيوب فإنّا نجده يقسم التراكيب في العربية على نوعين) : تراكيب إسناديّة (وأخرى) غير إسناديّة (، وتنحصر التراكيب الإسناديّة عنده في الجملتين : الاسميّة نحو " زيد قائم " والفعليّة نحو " جاء زيد. "

أمّا التراكيب غير الإسناديّة فتشتمل على : جملة النداء نحو) : يامحمد (، وجملة المدح أو الذم نحو) نعم الرجلُ زيدٌ (أو) بئستِ المرأةُ دعدٌ (، وجملة التعجب نحو) : ماأجمل السماءَ . (!

وذكر أيوب أنّ التراكيب غير الإسناديّة لا تنتمي إلى التراكيب الفعليّة بحجة تأويل النحويّين لها أفعالًا تناسب السياق . ()

إنّ الذي حمل أيوب على هذا القول تفادي التأويلات والتقديرات التي يلجأ إليها النحويّون القدامى في هذهِ الأساليب وهنا يلتقي مع أهم مبدأ من مبادئ مدرسة دي سوسير اللسانيّة وهو أنّ اللغة تدرس بذاتها ومن أجل ذاتها.

وله مآخذ كثيرة على النحويّين القدامى من ذلك على سبيل المثال تناوله موقف النحويّين من علاقة الإسناد ، رأى أنّ النحويّين والبلاغيين قام تفكيرهم على أساس أنّ الفعل والخبر يمثلان المسند ، وأنّ الفاعل والمبتدأ يمثلان المسند إليه فهذا التقسيم بحسب رأيه مجانب للصواب ومثَّل لذلك بجملة : أقائمٌ محمد ؟ فذهب إلى أنّ هذهِ الجملة تشتمل على مسند إليهما إذا ما أعربنا كلمة) قائم (مبتدأ وكلمة)محمّد (فاعلًا، ولو قيل بأنّ كلمة) محمّد (قد سدّت مسد الخبر وأنّها بذلك مسند لاقتضى أنّ تكون كلمة) محمّد (مسندًا ومسندًا إليه في الوقت نفسه. ()

وأضاف أيوب أنّ من الضروري القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسناديّة ذات الركن الواحد واستدل على ذلك بالحالات التي ذكرها النحويّون في

حذف المبتدأ أو في الخبر ورأى أنّها ليست)) إلاّ دليلًا قاطعًا على عدم لزوم الإسناد اللغوي لركنين يقابلان ركني القضية المنطقية. [] ((

فهو رأى أنّ اشتراط ركني الإسناد في تكوين الجملة العربية ما هو إلّا محاكاة للتقسيم المنطقي وهذا لا يوافق أسس المنهج العلميّ الحديث في دراسة اللغة.

وتابع أحمد عبد الستار الجواري السابقينَ في رفضهم التقسيم التقليديّ للتراكب وارتضى تقسيمها بحسب طبيعة المسند فقد قسم التراكيب على ثلاثة أقسام رئيسة :

الأول : تراكيب اسميّة : وهي ماخلا المسند فيها من معنى الزمن نحو : الطالب مجتهدٌ.

الثاني : تراكيب فعليّة : وهي ما حوى المسند فيها معنى الزمن نحو : جاء زيدٌ.

الثالث : تراكيب ظرفية : وهي ما كان المسند فيها ظرفًا ، ظرف زمان أو مكان أو جار و مجرور نحو : أفي الدارِ زيدٌ ؟ ، و أزيدٌ في الدارِ ؟ ، و أعندك عمرو ؟ ، وقبلك أخوك.

وأضاف الجواري قسمًا رابعًا وهو :

التراكيب الشرطيّة : أفرد الجواري لهذا النوع من التركيب قسمًا مستقلًا بنفسهِ لاختلاف صيغته ومعناه عن التراكيب الأخرى. []

وذهب الجواريّ إلى أنّ الوصف أو المسند رتبة واحدة فإذا اختلف المسند أو بما كان بمعناه اختلفت طبيعة التركيب فقولنا) : زيدٌ حاضرٌ (تركيب اسمي لأنّ المسند فيه مجرد من معنى الزمن ، في حين أنّ التركيبين) حضرَ زيدٌ (و) يحضر زيدٌ (فعليان ؛ لأنّ المسند في كل منهما مقيّد بمعنى الزمن. []

ورأى أنّه لا يوجد فرقًا بين التركيبين نحو قولنا) : قام زيدٌ (و) زيدٌ قام (، فاستنادًا إلى طبيعة المسند هما تركيبان فعليان ؛ لأنّ المسند فيهما فعل ، إذ جاء التركيب الأول موافق للمألوف في حين تقدم في تركيب الثاني المسند إليه على المسند للاهتمام به . []

أمّا فيما يخص التراكيب الظرفية فلم يحدد لها الجواري حدود معينة فقد كان كلامه عنها يفتقر للوضوح لكن ما يفهم من الأمثلة التي قدمها لهذا النوع من التراكيب أنّه لا يشترط تقدم الظرف أو الجار والمجرور كما فعل القدماء () وإنّما يجيز التقديم والتأخير فيهما () وإذا انتقلنا إلى مهدي المخزومي نراه هو الآخر اعتمد معيار الإسناد أساسًا في تقسيمه التراكيب بعد أنّ رفض طريقة القدماء في التقسيم ووجه إليها نقدًا بقولهِ)) : ينبغي أنّ يُبنى تقسيم الجملة على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة ويستند إلى ملاحظة الجمل ومراقبة أجزائها في أثناء الاستعمال ، وينبغي أنّ يستند تقسيم الجملة إلى المسند لا المسند إليه كما فعلوا ، لأنّ أهمّية الخبر أو الحديث أنّما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة وعلى ما للمسند من دلالة. () ((

فالجديد الذي قدَّمّهُ المخزومي في تقسيم التراكيب هو اعتماده المسند في التقسيم لا المسند إليه كما فعل القدماء فضلًا عن اعتماد التقسيم على وظيفة المسند ودلالته.

ورأى المخزومي أنّ تقسيم التراكيب على اسميّة وفعليّة من قِبَل أكثر النحويّين هو تقسيم سليم يقرَّه الواقع اللغوي. ()

أمّا تحديدهم للتراكيب الاسمية والفعلية بناء على ماتبدأ به كما قال ابن هشام :))الاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم ، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان ، عند من جَوَّزَه وهو الاخفش والكوفيون ، والفعلية هي التي صدرها فعل كقام ، وضُربَ اللِّصُّ ، وكان زيدٌ قائمًا وظننتهُ قائمًا ، ويقوم زيدٌ وقُمْ. () ((

فهو تحديد ساذج على رأي المخزومي ؛ لأنّه يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض ، وكان على النحويّين بحسب رأيه أنّ يبحثوا على أساس آخر للتفريق بين النوعين .

وأضاف المخزومي أنّ هذا التحديد قد حدا بالدارسين القدامى إلى مشكلات عدّة لجأوا بسببها إلى التأويل والتقدير وتحميل الأسلوب العربي ما لا يحتمل الأمر الذي دفع به إلى استحداث معيار جديد صنّف في ضوئه التراكيب إلى اسميّة وفعليّة وهو معيار المعنى الذي تحمله العبارة الفعلية والعبارة الاسميّة فالفعليّة هي

التي يدلّ المسند فيها على التجدد والاسمية هي التي يدلّ فيها المسند على الدوام والثبوت. ()

ومن المآخذ الأخرى التي أخذها المخزومي على النحويّين نقده تقسيم ابن هشام للجملة على اسمية وفعلية وظرفية ، وتقديمه الاسمية على الفعلية باعتبارها الأصل , ورأى أنّ هذا لا يتفق والحقيقة اللغوية القائلة بأنّ الفعل أصل الاسم ، كما أخذ عليه عَدِّهِ جملتي) هيهات العقيق ، وقائم الزيدان (جملتين اسميتين ، في حين أنّ) هيهات (فعل في نظر الكوفيين وفي نظره ، والزيدان في الجملة الثانية تعدُّ فاعلًا لا مبتدأ , وبناء على ما تقدم يمكننا القول أنّ الجملة عند المخزومي قسمان اسمية وفعلية لا غير ، إذ أنكر استقلال الجملة الظرفية عند ابن هشام قائلًا)) : ولنا فيما قاله رأي آخر ، لا يقرَّه فيما ذهب إليه ؛ لأنّ الجملة الظرفية التي عدَّها قسمًا ثالثًا إنّ كان الظرف معتمدًا فجدير بها أنّ تكون من قبيل الجملة الفعلية ، وأنّ لم يكن معتمدًا فهي من الجملة الاسمية فلا حاجة لنا إلى تكثير الأقسام. () ((

وتجاوز المخزومي وجهة نظر القدماء في عدّ جملة) طلع البدر (جملة فعليّة وجملة) البدر طالع (اسميّة ، فيقول بأنّ كلتا الجملتين فعليّة تتألّف من فعل وفاعل؛ لأنّ ذلك سيجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحويّون القدامى أنفسهم فيها، أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي وهو بذلك رأى أنّ المعنى أدلُّ على نوع الجملة من مكوناتها الشكلية. ()

والذي دعا النحويين القدماء – كما يقول المخزومي – إلى اعتبار جملة) البدر طلع (جملة اسميّة)) هو ما ألزموا به أنفسهم ، وألزموا به دراستهم من منهج ليس من طبيعة اللغة في شيء. () ((

أمّا تمام حسّان فقد قسم الجملة تقسيمين رئيسين:

الأوّل : من حيث المبنى : فقد قسم الجملة على أربعة أقسام:

أ – الجملة الاسميّة : وتتكون من المبتدأ والخبر. ()

ب – الجملة الفعليّة : وتتكون من الفعل والفاعل أو من الفعل والنائب عن الفاعل.()

ت – الجملة الوصفيّة : وتتكون من ركنين:

الركن الأوّل : اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو صيغة المبالغة ، أو الصفة المشبهة ، أو أفعال التفضيل.

الركن الثاني : فهو معمول هذهِ الصفات. ()

ث – الجملة الشرطيّة : وتتكون من الشرط والجواب ، وتنقسم على : ()

أ – امتناعيّة : وهي ما يكون مدلول الشرط فيها ممتنع التحقق.

ب – إمكانية : وهي ما كان مدلول الشرط ممكناً تحققه فيها.

نلحظ على تقسيم تمام السابق أنّه جاء موافقًا لتقسيم القدماء بالنسبة للأقسام الثلاثة)الاسميّة والفعليّة والشرطيّة (، أمّا الجديد الذي قدّمَه حسان فهو الجملة الوصفية.

ورأى حسان أنّ الوصف يمكن أنّ يكون نواةً لجملة أصليّة باعتباره شبيه بالفعل نحو قولنا) : زيد قائم أبوه (مثلما يمكن أن يكون نواة لجملة فرعيّة ، نحو)زيد قائم أبوه (والأمر ذاته ينطبق على الأوصاف الأخرى . ومعنى ذلك أنّ الجملة الوصفية عنده تنقسم على قسمين :

أ – أصليّة : وتكون مستقلة .

ب – فرعيّة : وهي ما لم تحصل على الاستقلال.

الثاني : من حيث المعنى . فقد قسم الجملة على:

أ – خبريّة : وهي ثلاثة أنواع : مثبتة ، ومنفية ، ومؤكدة.

ب – إنشائيّة : وهي نوعين :

–1إنشائيّة طلبيّة : وتشمل صيغ : الأمر , والنهي , والاستفهام ، والعرض والتخصيص ، والتمني ، والدعاء ، والنداء.

–2إنشائيّة إفصاحيّة : وتشمل : القسم ، والالتزام ، والتعجب ، والمدح ، والذم ، والإخالة ، () والتعاقد والحكاية . ()

كانت تلك أشهر التقسيمات عند أبرز أصحاب التيسير ممن تأثروا بالمنهجين الوصفي والوظيفي.

ثم اتجه بعض أصحاب التيسير باتجاه اللسانيّات التوليديّة التحويليّة في تحديدهم مفهوم الجملة فقد جاءت هذهِ اللسانيّات كوريث للسانيّات الوصفيّة التي كانت تكتفي بوصف الكلام وصفًا موضوعيًا فحسب ، الأمر الذي دفع –

تشومسكي – والتوليديّين التحويليّين عامّة إلى إعادة النظرة العقليّة والمنطقية إلى دراسة اللغة ؛ لأنّ اللغة نتاج العقل ولا تدرس إلّا في نطاقهِ.

أسس تشومسكي المدرسة التوليديّة التحويليّة التي تهتم بوضع قواعد عقليّة لإنشاء الجمل . مخالفة بذلك المدرسة البنيويّة الوصفيّة – التي سبق الحديث عنها –والتي كان منهجها شكليًّا يتوخى الوصف السطحيّ للأشكال اللغويّة كما هي منطوقة بالفعل ، من دون الاعتداد بما تتضمنه هذهِ الأشكال وما تحمله من سياقات اجتماعيّة وذاتيّة.

فرفض تشومسكي الوصف الشكليّ قائلًا)) : التحليل اللغوي لا ينبغي أنّ يكون وصفًا لما كان قد قاله المتكلمون ، وإنّما شرح وتعليل للعمليات الذهنية التي من خلالها يمكن للإنسان أنّ يتكلم بجمل مفيدة. [] ((

فالمدرسة الجديدة حددت الجملة بكونها)) قرنًا يحصل على نحو خاص بين تمثيل صوتي وبين ضرب معين من البنى المجردة تسمى) البنى العميقة (والملاحظ أنّ صياغة هذا التعريف تعد الجملة عملية إنجاز وإنشاء من ناحية ونتيجة لتلك العملية من ناحية أخرى. []

ولعلّ أهمّ ما تتمايز بهِ هذهِ المدرسة أنّها تسعى إلى إقامة) نظرية عامّة (تصدر عن اتجاه عقليّ , فتعالج اللغة من منطلق أنّها مكوّن من مكونات العقل الإنسانيّ ، ونتاج خاص بالإنسان , وتُعدّ قواعد اللغة قائمة بشكل أو بآخر في عقل الإنسان كتنظيم يخصص الخصائص الصوتيّة والتركيبيّة والدلاليّة لمجموعة غير متناهية من الجمل المحتملة , وهذهِ القواعد قائمة بشكل ضمنيّ في الملكة اللسانية)الكفاية اللغوية (، العائدة إلى متكلميها وتحدد اللغات ، وهي ممثلة في عقول متكلميها . []

لذا رأى تشومسكي أنّ للغات خواص عالميّة ، وهي أنّها لا تحتوي جميعًا على جمل نموذجية تتفرع عنها جمل أخرى يشترط فيها الاستحسان والسلامة النحويّة فهي تتماشى تركيبًا مع قواعد اللسان المدروس وتتماشى من الناحية الدلاليّة مع مدلولات هذا اللسان ، وهنا تكمن خاصية الإبداع اللغويّ الذي يهتم به النحو التوليديّ.

طريقة التحليل التحويليّ التوليديّ

يتخذ التحليل التحويليّ التوليديّ الجملة أساسًا له ، ويتم ذلك على المستويات الثلاثة :

المكون التركيبيّ – المكون الدلاليّ – المكون الصوتيّ الوظيفيّ) الفونولوجيّ (وما يهمنا في هذا المقام هو مستوى المكون التركيبيّ الذي يفرد لكل جملة بنية عميقة تمثل التفسير الدلالي للجملة ، وبنية سطحية تمثل التفسير الفونولوجي للجملة ، حيث يصبح التركيب محور الكلام. ()

المكون الفونولوجي

المكون التركيبي

المكون الدلالي

البنية العميقة

كما أنّ تشومسكي يهتم بالوصول إلى البنية العميقة , والأصل ليتم التواصل بنجاح مع المتكلم وفهم مقصده , فالبنية العميقة تبحث عن الأصل في الجملة . والبنية السطحية هي التي نجد فيها الإضافة والحذف والتقديم والتأخير . ولا بدّ من تحديد الأصل – أوّلًا – ثم البحث عن التحويلات الطارئة التي وصلت بالجملة إلى بنيتها السطحيّة . ()

لقد مثّلت هذه القضايا مظاهر من التحويليّة في النحو العربيّ التقليديّ لاسيّما قضية العامل ، ولكن في حدود دلالتها على البنية العميقة للجملة . قضية العامل ممثل مهم للبنية العميقة أو الجانب العقليّ والإدراكيّ في اللغة ، إذ عن طريقها تتم بعض القواعد التحويليّة. ()

ونظرًا للاشتراك بين المنهجين) النحو التقليديّ ، والنحو التوليديّ التحويليّ (جهد عدد من الباحثين في دراسات متنوعة في الوقوف على نظرات في النحو العربيّ وتأصيلات للنحويّين العرب تقترب من المنهج التحويليّ ولم يقتصر فريق

منهم على التفكير التوليديّ التحويليّ فحسب بل شمل تفكيره أن يرى مناهج مختلفة في تلك التأصيلات ، كعبدة الراجحي في كتابه) النحو العربيّ والدرس الحديث ، بحث في المنهج (إذ بدأ بالمنهج الوصفيّ ، ثم المنهج التحويلي عارضًا وجهات نظر النحو العربي الموافقة لها والمنسجمة معها , ونهاد الموسى في) نظرية النحو العربيّ في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث (الذي عُنِيَ بالمنهج الوصفيّ البنيويّ ثم المنهج التوليديّ التحويليّ ، فالمنهج الوظيفيّ مقدمًا آراء النحويّين العرب الموافقة لتلك المناهج.

وقد اقتصر آخرون على إفراد دراسات مستقلة تشخص ملامح تحويليّة في النظريّة العربيّة أمثال : محمد عبد المطلب في دراسته) النحو بين عبد القاهر تشومسكي (، ومحمد حماسة في كتابه) من الأنماط التحويليّة في النحو العربيّ. (

وهناك دراسات بحث في تطبيق المنهج مثل دراسة محمّد عليّ الخوليّ) قواعد تحويليّة للغة العربيّة (وهي الدراسة الأولى في التطبيق ، وميشال في) الألسنيّة التوليديّة التحويليّة ، الجملة البسيطة (، وخليل عمايرة في) التحليل اللغويّ ، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على : التوكيد اللغويّ ، والنفي اللغويّ ، وأسلوب الاستفهام (ودراسة) في نحو الجملة وتراكيبها ، منهج وتطبيق. () (

وما يهمنا هنا الدراسات الأخيرة إذ إنّها تعدّ محاولات جادّة في تطبيق المنهج التوليدي التحويلي , وسنعرض ما تيسر لنا من آراء لأصحاب تلك الدراسات مما يوضح مدى تأثر أصحاب التيسير باللسانيّات التوليديّة التحويليّة محاولين استثمار أدوات التوليد والتحويل في تفسير وتحليل بنية التراكيب النحويّة العربيّة . وكان في مقدمة هؤلاء) محمّد عليّ الخوليّ (الذي ظهر اهتمامه بهذهِ النظريّة من خلال فحصه لجوانب تركيبيّة مختلفة من اللغة العربية من وجهة نظر توليديّة لاسيّما فرضية تشارلز فلمور المطوّرة عن نظريّة تشومسكي.

أقيمت هذهِ الفرضية على فكرة إعطاء المكون الدلالي البعد المركزي في توليد التركيب . وظهر هذا الاهتمام في عَدّ الفعل النواة المركزيّة المقتضية لموضوع وجوبي وفاعل جوازي وأداة . نحو : عليّ فتح الباب.

فـــ)عليّ : (فاعل جوازيّ , وفتح : نواة مركزيّة , والباب موضوع وجوبيّ ,أمّا) فتحت الريح الباب (فإنّ الريح – هنا – أداة تحيل إلى فاعل جوازيّ يقوم بالفعل النواة في الجملة.

والجدير بالذكر أنّ الخوليّ نفسه أجرى تعديلات طفيفة على بعض المفاهيم التي تقوم عليها الفرضية ونظريّة تشومسكي الموسّعة من مثل :

- استبداله مصطلح فعل (verb) عند تشومسكي بمصطلح فعليّ (verbale) للدلالة على الفعل أو العناصر العاملة عمل الفعل مثل : اسم الفاعل , واسم المفعول , والصفة المشبهة , وغيرها من المشتقات تعمل عمل الفعل.

- تغييره موضع كلمة) جملة (من القانون الأساس الخامس لتصبح بعد كلمة)اسم (إذ كان هذا القانون قبل التعديل :

العبارة الاسميّة ـــ حرف جر) + معرّف + (جملة + اسم.

وأصبح :

العبارة الاسميّة

ـــ حرف جر) + معرّف + (اسم + جملة. ()

واختار الخوليّ للغة العربيّة فرضية التركيب الأساس التي تمتاز بمعيار العالميّة لصاحبها فلمور , وهذه الفرضية حسب ظنّه ملائمة للغة العربيّة , فهي تتألف من خمسة قوانين , هي : ()

1- الجملة ـــ

)مشروطية + (مساعد + جوهر.

2- المشروطية ـــ

الروابط الخارجيّة

ظروف الزمان

أدوات الاستفهام

أدوات النفي

-3الجوهر

فعل +

)محور) + (مفعول به غير مباشر) + (مكان) + (أداة) + (فاعل. (

-4محور

مفعول به غير مباشر

مكان

عبارة اسميّة

أداة

فاعل

-5العبارة الاسميّة

ــ حرف جر) + معّرف) + (جملة + (اسم.

ثم فسَّر الخوالي القوانين الخمسة لفرضية التركيب الأساس: ()

- السهم : يعني أنّ الجملة تأتلف مما يقع في الجانب الأيسر من السهم.
- المشروطية : هي العوامل الداخلة على الجملة ويكون ضمنها اختياريًا.
- القوسان الهلاليان : ( ) يشيران إلى أنّ ضمّ المشروطيّة إلى الجملة أمر اختياريّ.
- القوسان الحاصران : { } يدلان على إمكانية اختيار واحد أو أكثر من العناصر المذكورة داخل القوسين.

- مساعد : وهو الكلمة التي تساعد أفعالًا أخرى في الصياغة والمعنى . وهو ما يحتوي على زمان وقع فيه الحدث . وهذا الاصطلاح ليس له وجود في القواعد العربية التقليديّة لكنه موجود في قواعد الانجليزية ويشار إليه بـــــ. (duxiliary)

- جوهر : الجزء الأساسي من الجملة الذي يحمل المعنى الرئيس.

- الروابط الخارجيّة : هي التعابير التي تأتي في أول الجملة عادة لتربط هذهِ الجملة والجملة السابقة نحو قولنا في بداية الجملة) : ولهذا (و) بناء على ذلك (و) بالرغم من ذلك. (

- المحور : مصطلح يطلق على محور التركيز في الجملة.

- مفعول به غير مباشر : هو المفعول الأوّل للأفعال التي تدخل على ما ليس أصله المبتدأ والخبر نحو : أعطيتُ سميرًا كتابًا .

فسميرًا : هو المفعول به الأوّل ترتيبًا وفي الوقت نفسه هو المفعول غير المباشر.

- مكان : ظرف مكان.

- أداة : هي التي يتمّ بها حدوث الفعل نحو : كتبتُ بالقلم فـــ)القلم : (هو الأداة المستعملة في تنفيذ الفعل.

- فاعل : هو الفاعل الحقيقيّ لا النحويّ . فإذا قلنا : فتح المفتاحُ البابَ فلا يكون) المفتاح (فاعلًا حقيقيًا بل هو الأداة . أمّا الفاعل الحقيقيّ فهو الشخص الذي قام باستعمال المفتاح في عملية الفتح . لكنه غير مذكور في الجملة.

- الجملة العالميّة : فعل + محور + مفعول به + مكان + أداة + فاعل.

لذلك رأى الخوليّ أنّ بين العربية وبين ما اختاره من فرضية خلط بين القوانين عند تحليله بعض تراكيب اللغة العربيّة إذ اضطره أمثلة من نحو قولنا : انقطع الحبل مساعد ، فعلية + محور . ()

المخالف لتركيبها في لغة القوانين المستوردة إلى تطبيق قانونين عليها هما.

1- الجملة _____

مشروطية + مساعد + جوهر .

2- الجوهر _____

عبارة فعلية + محور + مفعول به غير مباشر + مكان + أداة + فاعل.

فالمساعد في ضوء القانون المستعار لا بدّ أنّ يأتي بعد عوامل داخلة على الجملة والمحور بعد عبارة فعليّة مكتفية.

والمحور في الجملة السابقة إشارة لإلغاء الفاعل النحويّ الظاهر وهو)المحور (محور التركيب في الجملة , إذ نرى الخوليّ غير مرة يدعو إلى إسقاط الافتراض السائد بأنّ لكلِّ فعل لغويّ فاعلًا لغويًّا فيقول)) : هذا الافتراض صحيح بموجب المقصود بالفاعل في القواعد التقليدية التي تعني بالفاعل , الفاعل الظاهري المرفوع الحركة أو ما يعود عليه , ولكن الفاعل هنا في هذه الدراسة هو الفاعل الحقيقي ,()((ثمّ يقول)) : لفهم هذه القواعد , لا بد أن يتناسى المرء ما يعرفه من القواعد التقليدية ليبدأ التعرف على هذه القواعد بعقل مفتوح دون استحضار الدلالات القديمة لاصطلاحات اكتسبت هنا دلالات جديدة. ()((

وأحسب أنّ ما جاء به الخوليّ لا ينسجم وطبيعة اللغة العربيّة ؛ لأنّها خارجة عنها فضلًا عن كون نظريته تفتقر للشمول والدقة في تحليل تراكيب اللغة العربيّة , لذا جوبهت بالاعتراض والنقد من طرف ثلة من الباحثين , وكان من بين الناقدين لتجربة الخوليّ) عطا محمّد موسى (الذي رأى أنّ هذه التجربة بالرغم من أهميتها وقعت في مزالق منهجيّة مثل احتفائها الكبير بالتحويل وتشعيب صوره مما أوقع في تعقيد كان بالإمكان تلافيه من خلال التركيز على التحويلات الرئيسة فقط مثل : الحذف , والزيادة , والتقديم , ناهيك عن اعتماده بنى) مفترضة (غير مستعملة نحو) : كتبَ رسالةً خالدٌ (وعدّها بنية مولدة أساسيّة , فضلًا عن ابتداع

مصطلحات غامضة لا تفي بالدلالة النحويّة البسيطة نحو : مصطلح) المشروطيّة (.()

ومن أصحاب التيسير الذين حاولوا تطبيق المنهج التوليديّ التحويليّ على اللغة العربيّة) ميشال زكريا (لا سيّما في دراسة الجملة البسيطة إذ اتخذها إنموذجًا لاستثمار أدوات التوليد والتحويل في تفسير البنية الجمليّة وبهذا الصدد يقرر زكريا تحكم الحركة الإعرابيّة التي تبيّن الحالة اللازمة للمكون الجمليّ في ترتيبية عناصر الجملة مما يحدد المستوى الصوابيّ في اللغة ويجعل التركيب مقبولًا , إذ هناك ترتيب مقبول وآخر غير مقبول مثل ما نلحظه في المثالين الآتيين :

- الرجلُ التفاحةَ أكلَ.
- التفاحةَ الرجلُ أكل.

فالترتيبين) : فاعل + مفعول + فعل (و)مفعول + فاعل + فعل (غير سائغين ؛ لتعارضهما مع المستوى الصوابيّ للغة. ()

ورأى زكريا أنّ الجملة أو التركيب يتكون من ركنين أساسيين أحدهما) ركن الإسناد (وثانيهما) ركن التكملة , (فبينما يتكون الركن الأوّل من الفعل , والفاعل , والمفعول به , والجار والمجرور , وهي مكونات وثيقة الصلة بالفعل , يتشكل ركن التكملة من عناصر لا ترتبط بالفعل ارتباطًا مباشرًا()

وأضاف زكريا أنّه يمكن نقل الاسم المجرور بحرف الجر في ركن الإسناد إلى موقع الابتداء تاركًا في موقعه ضميرًا عائدًا إليه.

أمّا في ركن التكملة فلا يمكن نقل الاسم المجرور إلى موقع الابتداء تاركًا وراءه ضميرًا نحو قوله تعالى. ()چ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ چ :

فالجار والمجرور) في زينتهِ (ركن تكملة بوصفها يقعان في موضع الحال , وغالبًا ما يكون الحال فضلة ؛ لذا يجوز أن يقال : في زينته خرج على قومه من غير أن يترك ضميرًا في الموقع المنقول منه.

أمّا الجار والمجرور) على قومه (فهو من أركان الإسناد إذ يتعلقان بالفعل)خرج(؛ لذا يجوز القول : القومُ خرج عليهم في زينته , بترك ضمير في الموقع المنقول منه.

ثمّ ختمَ زكريا حديثه عن الجملة بموضوع النعت , إذ رأى أنّه)) يعمل عمل الفعل في الجملة , () ((نحو : جاء الرجلُ القاتلُ زيدًا , وبنيته العميقة : جاء الرجلُ الذي قتلَ زيدًا , بمعنى أنّ الألف واللام في) القاتل (تقابل الذي , فيكون)القاتل : (الذي قتل.

ثمّ لفت زكريا الأنظار إلى إمكانية عدّ الصفة وصفًا يشتق الفعل منه. ()

وهذا الأمر مجانب للصواب فالوصف في شريعة النحويّين يطلق على المشتقات :اسم الفاعل , واسم المفعول , والصفة المشبهة ... إلى آخره , كما إنّنا لم نعرف أحدًا من النحويّين ذهب إلى أنّ النعت يُشتَق منه فأصل المشتقات عند النحويّين) الفعل أو المصدر (على خلاف بينهم.

وفي إطار نقد محاولة ميشال زكريا نرى بعض الباحثين قد أخذوا عليها مآخذ عديدة منها : اهتمامها بالشكل واصطناع الشواهد , فضلًا عن خلطها بين مفاهيم نحويّة محددة عند القدماء مثل : الفعل والصفة وغيرها , () ناهيك عن تناوله عنصرًا واحدًا من عناصر التحويل من عناصر التحويل اقتصر فيه على نقل العنصر من موقع إلى آخر وأهمل عناصر كثيرة.

مما سبق نستخلص أنّ الجملة عند أصحاب هذا المنهج تقع بإطارين كبيرين هما : الجملة الاسميّة , والجملة الفعليّة وهي بذلك إمّا توليديّة اسميّة , وإمّا توليديّة فعليّة , ويراد بالجملة التوليديّة – وقد تسمى النواة أو الجملة الأصل أو الجملة الخام – التي تؤدي معنىً إسناديًا بسيطًا , وتخلو من أي عنصر يضيف إليها معنىً زائدًا على المعنى الإسناديّ البسيط الأصليّ , () وتتكون الجملة التوليديّة الاسميّة من : المبتدأ والخبر , أمّا الجملة التوليديّة الفعليّة فتتكون من : فعل وفاعل ومفعول ,وقد يطرأ على الجملة التوليديّة عنصر من عناصر التحويل , فتصير عند ذلك تحويليّة)) ولكنّها تبقى كما كانت اسمية أو فعلية ؛ لأنّ العبرة بالأصل . وتكون الجملة التوليدية – كما تقدم – لغرض الإخبار , أمّا التحويلية فإنّها تكون لمعنى

جديد تحوّل عن المعنى الذي كان للجملة التوليدية , إذ التحويل لا يكون إلّا لغرض يتعلق بالمعنى. () ((

لذا رأى خليل عمايرة أنّ اللغويّين القدامى اعتمدوا في تقسيمهم الجملة على الشكل أو المبنى من دون النظر إلى المضمون أو المعنى فكان من نتائج ذلك عدم وضوح الإطار الذي تنتظم فيه الجملة , ناهيك عن الخلط الواضح في إدراج بعض التراكيب اللغويّة وحشرها في الاسميّة أو الفعليّة من غير أن يكون لهذا الحشر ما يبرره أو ما يستفاد منه في قولهم) هيهات العقيق (التي هي جملة فعليّة مع أنّهم يسمون) هيهات (اسم فعل ومع أنّها لا تقبل علامات الاسميّة , ولا علامات الفعليّة ولا تشير إلى حدث أو زمن , ولا علاقة إسناد بينها وبين الاسم الذي يليها. ()

فهذا التحديد الذي جاء به القدماء – بحسب عمايرة لا يصلح لتصنيف الجمل في اللغة العربيّة ,فهناك كثير من الجمل التي صدرها اسم ولكنهم أدرجوها في الفعليّة ,وأخرى صنفوها فعليّة في حين أنّ لا فعل في صدرها , وهي التي يتصدرها الحرف عاملًا أو مهملًا نحو) : إنّ الله عليم (و)لا خير يطلب من منحرف , (و)هل ينجح الكسول. () (

من أجل تلافي الوقوع في هذا الخلط قسّم عمايرة الجملة أو التركيب على قسمين :

القسم الأوّل : الجمل التوليديّة الاسميّة : فيقول لها أطر نحصر أهمها فيما يلي :

- اسم معرفة + اسم نكرة كقولنا) : الجو جميل. (
- اسم استفهام + اسم معرفة نحو) : كيف الحكم؟. (
- شبه جملة) ظرفيّة أو جار ومجرور + (اسم نكرة , () نحو) : اليومَ السفرُ (و)في الدارِ زيدٌ. (

القسم الثاني : الجملة التوليديّة الفعليّة : فيقول ولها أطر نحصر أهمها فيما يأتي:

- فعل +اسم) أو ما يسدّ سدَّه ظاهرًا أو مستترًا كما في فعل الأمر (كقولنا) :قام زيدٌ (و)اجلس. (

ب–فعل + اسم + اسم) أو اسم مقترن بحرف جر , () (كقولنا) : كتب محمّدٌ الدرسَ (و)خرج المصلون من المسجد. (

إلّا إنّه رأى أنّ جميع الأطر السابق ذكرها قد تتعرض إلى تغيير في مبانيها الصرفيّة) المورفيمات (أو ما فيها من) فونيمات ثانويّة كالنبر والتنغيم فيترتب على ذلك تغييرًا في المعنى وانتقال في تسمية الجملة فتصبح الجملة) جملة تحويليّة (في معناها اسميّة أو فعليّة في مبناها.

وهكذا سعى خليل عمايرة إلى بسط مضامين أساسيّة قامت عليها التوليديّة , من خلال إبرازه للفروق التي تفصل بين التركيب المولّد والمحوّل بناء على الفرق الكائن بين المعنى والمبنى , فضلًا عن تحديده مفهوم الجملة المولَّدة , إذ رأى أنّها الحد الأدنى من الكلمات الحاملة لمعنىً يحسن السكوت عليه. ()

فواضح أنّ مفهوم التحويل عند عمايرة يقوم على رؤية زليج هاريس التي تحدده بالجملة النواة من دون الوصول به إلى منطقة العمق) البنية العميقة. () (فعلى ما يبدو هناك ترادف بين الجملة المولدة والجملة النواة التي تمثّل كلّ جملة مشتقة غير مولّدة في الدماغ.

وعلى هذا المنوال سارت محاولات أصحاب التيسير بتقديم المقترحات التحويليّة وتطبيقها على التراث النحويّ معتقدين بذلك تماثلًا منهجيًّا في أسس التحليل.

وقد وصل الأمر ببعضهم تأويل هذا التماثل بمطالعة تشومسكي لقضايا العربيّة أثناء بحوثه في اللسانيّات العامة وفي النحو العبريّ. ()

الخاتمة

سعت الدراسة إلى تشخيص الأثر النظريّ الذي خلّفته اللسانيّات الغربيّة في دراسات التيسير العربيّ من خلال مسيرتها العلميّة, فتبيّن لنا من تلك الدراسة الأمور الآتية :

١- إن نشأة فكرة التيسير ارتبطت باتصال الدارسين العرب بالغرب عن طريق إرسال البعثات إلى أوربا وانتشار حركة الترجمة وهذا ينمُّ عن بداية انتقال الأثر اللسانيّ الغربيّ إلى النحو العربيّ .

٢- إنّ دعوة الميسرين إلى إلغاء المنهج النحويّ التقليديّ واستبداله بمنهج حديث حيث يتوافق ومتطلبات العصر ويلبي الحاجات المعرفيّة التي كانت جزءًا منها استجابة لدعوة أصحاب اللسانيّات الغربيّة , إذ صرّح كبار اللسانين بهذه الدعوة تجاه النحو التقليديّ في لغاتهم , ولبّى الميسرون النداء نفسه تجاه النحو العربيّ , فذهبوا ينادون بإعادة النظر في الموروث النحويّ العربيّ واقتراح منهج جديد توصف اللغة العربيّة من خلاله على غرار ما فعله أصحاب اللسانيّات الغربيّة .

٣- وصفَ الميسرون النحو العربيّ بأنّه معياريّ وهذا الوصف في حقيقة الأمر يقابل مفهوم المعياريّة التي انتقدها دي سوسير ؛ لأنّها كانت وصفًا لنحو اللغات التي يعتمد مبدأ الصواب والخطأ في دراستها للغة .

٤- تبنّى الميسرون مقترحات اللسانيّات الوصفيّة في تقسيم اللغة على مستويات متعددة (المستوى الصوتيّ , والصرفيّ , والتركيبيّ , والدلاليّ) ودعوا إلى دراستها منتظمة من الأدنى إلى الأعلى أي أن يبدأ بالمستوى الصوتيّ ثمّ الصرفيّ وصولًا إلى المستوى الدلاليّ أو التداوليّ .

٥- وفيما يخصّ مسألة تقسيم الكلام العربيّ حاول الميسرون تتبع آثار المناهج اللسانيّة في ذلك فقد انطلقوا في دراستهم للكلمة وتصنيفها من الوظيفة أو الأثر الذي تؤديه الكلمة أو اللفظة داخل السياق الذي ترد فيه .

٦- أخذ الميسرون على القدماء إهمالهم التركيب النحويّ فقد بخسوا حقّه على حدٍّ تعبيرهم , وحاولوا أن يركّزوا على دراسة التركيب بوصفه الوحدة اللغويّة الأساسيّة في المستوى التركيبيّ وأن يعيدوا وصف هذا المستوى من خلال المفهوم إلّا أنّ ما جاءوا به لا يتعدى بحال من الأحوال عما أسسه القدماء .

٧- لم يصل الميسرون إلى نتيجة حاسمة في رسم حدود رصينة للدرس النحويّ العربيّ بالرغم من سهام النقد التي وجهوها نحو علماء النحو التقليديّ فيما يخصّ ذلك ؛ لأنّهم اتبعوا منهجًا في دراسة النحو لا يتماشى وطبيعته .

٨- سار الميسرون على خطى المنهج الوصفيّ في بدء تأثرهم باللسانيّات الغربيّة , ذلك أنّ البنيويّة الوصفيّة هي التي حكمت عصرها آنذاك وما إن جاءت التوليديّة التحويليّة كوريث للوصفيّة حتى

وجدنا بعض الميسرين يحول وجهته صوب المنهج الجديد , من ذلك يتضح أنّ محاولاتهم التيسيرية لم تكن من بنات أفكارهم , وإنّما نشأت عن رغبتهم بتطوير لغتهم ومواكبة العصر .

٩- يتضح تأثر الميسرين بالمناهج اللسانيّة الغربيّة من تذبذب آرائهم إذ لم تكن لديهم نظريّات ثابتة , فوقعوا في الخلط والتناقض , فتارة نجدهم ينقدون القديم وتارة أخرى يسيرون على نهجه ويأخذون بأفكاره .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الإبداع : مفهومه , معاييره , مكوناته , نظرياته , خصائصه , مراحل قياسه وتدريبه , فتحي جروان , ط٣ , دار الفكر , ٢٠١٣م .
- أبعاد التعلم , مارازنو وآخرون , ترجمة : يعقوب حسين نشوان , ومحمّد خطاب .
- اتجاهات البحث اللسانيّ , ميلكا إفيش , ترجمة : سعد مصلوح , ووفاء كامل, المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة ١٩٩٦م .
- اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين – دراسة وتقويم - , أحمد بن جار الله الزهرانيّ , جامعة أم القرى – المملكة العربيّة السعوديّة , ١٤٢٣ه-٢٠٠٢م.
- اتجاهات حديثة في تعليم التفكير – استراتيجيات مستقبليّة للألفية الجديدة , مجدي حبيب , ط٢ , دار الفكر العربيّ , ٢٠٠٧م .
- اتجاهات الدراسات اللسانيّة المعاصرة في مصر , عبد الرحمن العارف , ط١, دار الكتاب الجديد المتحدة , ٢٠١٢م .
- أثر القراءات القرآنيّة في تطور الدرس النحويّ , عفيف دمشقيّة , معهد الأنماء العربيّ , ١٩٧٨م .
- أخبار النحويين البصريّين ومراتبهم , أبو سعيد السيرافيّ (ت٣٦٨هـ) , تحقيق : محمّد إبراهيم البنا , ط١ , دار الاعتصام – القاهرة ١٩٨٥ م .
- أسرار العربيّة , أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) , تحقيق : محمّد حسين شمس الدين , دار الكتب العلميّة , بيروت , ط١ , ١٩٩٧م .
- أسس علم اللغة , ماريوباي , ترجمة : أحمد مختار عمر , ط٨ , عالم الكتب , ١٩٩٨ م .
- إشكالية المنهج في اللسانيّات الحديثة , العربيّ سليماني , مكتبة أنفاس , ٢٠٠٧ م .
- الأصول – دراسة أبستمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب , تمام حسّان , عالم الكتب , القاهرة , ٢٠٠٠م .
- أصول التفكير النحويّ , عليّ أبو المكارم , دار غريب , القاهرة , ط١ , ٢٠٠٦ م .

- أصول النحو , سعيد الأفغانيّ , مديرية الكتب والمطبوعات الجامعيّة , ١٩٩٤م .
- أصول النحو العربيّ , محمّد خير الحلوانيّ , مكتبة الأطلسيّ – الرباط , ١٩٨١ م .
- أصول النحو العربيّ , محمّد عيد , مطبعة جامعة محمّد خضير , بسكرة , ٢٠١٢م .
- أصول النحو العربيّ , محمود أحمد نحلة , ط١ , دار العلوم العربيّة –لبنان, ١٩٨٧م .
- أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة , نايف خرما , عالم المعرفة , الكويت , د.ط , ١٩٧٨م .
- أعلام في النحو العربيّ , مهدي المخزوميّ , دار الجاحظ – بغداد , ١٩٨٠م .
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو , ابن الأنباريّ , تحقيق : سعيد الأفغانيّ , الجامعة السوريّة , ١٩٥٧م .
- الاقتراح في علم أصول النحو , جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ) , تحقيق: محمود سليمان ياقوت , دار المعرفة الجامعيّة , ٢٠٠٦م .
- أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة , فاضل الساقي , مكتبة الخانجيّ, القاهرة , ١٩٧٧م .
- الألسنيّة التوليديّة التحويليّة وقواعد اللغة العربيّة , ميشال زكريا , ط٢, مجد المؤسسة الجامعيّة , ١٩٨٦م .
- الألسنيّة – علم اللغة الحديث (المبادئ والأعلام) , ميشال زكريا , المؤسسة الجامعيّة , ١٩٨٠م .
- أنباه الرواة على أنباه النحاة , جمال الدين أبو الحسن القفطيّ (ت٦٤٦هـ) , تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم , دار الفكر العربيّ , القاهرة , ١٩٨٢م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف , أبو البركات الأنباريّ , ط١ , المكتبة العصريّة , ٢٠٠٣م .
- الأنماط التحويليّة في النحو العربيّ , محمّد حماسة , مكتبة الخانجيّ , القاهرة .
- أهم المدارس اللسانيّة , عبد القادر المهيريّ , منشورات المعهد القوميّ لعلوم التربيّة , ١٩٨٦م .

- الإيضاح في علل النحو , أبو القاسم الزجّاجيّ (ت٣٣٧هـ) , تحقيق : مازن المبارك , دار النفائس, ط٥ , ١٩٨٦م .
- البحث اللساني الحديث في العراق – في النصف الثاني من القرن العشرين , حيدر محمّد جبر , ط١ , مكتبة عدنان , ٢٠١٢م .
- البحث اللغويّ عند العرب , أحمد مختار عمر , ط٢ , عالم الكتب , القاهرة, ١٩٧٨م .
- البحر المحيط ، أبو حيّانعلي بن محمد بن العباس التوحيدي (ت 414هـ) , تحقيق : عادل أحمد وعليّ معوض , ط١ , دار الكتب العلميّة , ١٩٩٣م .
- البلاغة والعمران عند ابن خلدون , محمّد الصغير بنابي , ط١ , ديوان المطبوعات الجامعيّة – الجزائر , ١٩٩٦م .
- بناء الجملة العربيّة , محمّد حماسة , دار غريب – القاهرة ٢٠٠٣م .
- البناء الموازي نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجملة , عبد القادر الفاسيّ الفهريّ, ط١ , الدار البيضاء – المغرب , ١٩٩٠م .
- تاج العروس من جواهر القاموس , محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسينيّ الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ) , حقّقه مجموعة من المحققين , ط١ , دار الفكر – بيروت , ١٩٩٤م .
- تاج اللغة وصحاح العربيّة , أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٣هـ) , تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار , ط٤ , دار العلم – بيروت , ١٩٨٧م .
- تأريخ آداب اللغة العربيّة , جرجي زيدان , تحقيق : شوقي ضيف , دار الهلال .
- تأريخ الأدب العربي , كارل بروكلمان , ترجمة : عبد الحليم النجّار , ط٥ , دار المعارف , ١٩٧٧م .
- تأريخ الخلفاء , جلال الدين السيوطيّ , ط٢ , وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة , قطر.
- تأريخ الفلسفة في الإسلام , دي بور , ترجمة : محمّد عبد الهادي أبو ريدة , ط٣ , دار النهضة العربيّة , ١٩٥٤م .
- تجديد النحو العربيّ , عفيف دمشقيّة , معهد الإنماء العربيّ , ١٩٨١م .
- التطور النحويّ , برجستراسر , ترجمة : رمضان عبد التوّاب , مكتبة الخانجيّ , القاهرة , ١٩٨٢م .

- التعريفات , عليّ بن محمّد بن عليّ الزين الشريف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ), دار الشؤون الثقافيّة العامة , وزارة الثقافة والإعلام – بغداد .
- التفكير العلميّ في النحو العربيّ , الاستقراء , التحليل , التفكير , حسن خميس الملخ , ط١ , دار العلم – بيروت , ١٩٩٤م .
- تقويم الفكر النحويّ , عليّ أبو المكارم , دار غريب , القاهرة , ٢٠٠٥م.
- تهذيب اللغة , أبو منصور محمّد بن أحمد بن الأزهريّ الهرويّ ، (ت٣٧٠هـ), تحقيق : محمّد عوض , دار إحياء التراث العربيّ , بيروت .
- الجمل في النحو , الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٥ه) , تحقيق : فخر الدين قباوة , ط١ , مؤسسة الرسالة , ١٩٨٥م .
- الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها , فاضل السامرائيّ , دار الفكر , الأردن , ط٢ , ٢٠٠٧م .
- الجملة العربيّة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة , نعمة رحيم العزاويّ , دار الشؤون الثقافيّة العامة , بغداد , ١٩٩٥م .
- الجملة والوحدة الإسناديّة الوظيفيّة في النحو العربيّ , رابح بو معزة , ط١ , دار رسلان , ٢٠١٤م .
- جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربيّ , فادي صقر أحمد , ط١ , دار الجندي , ٢٠١٦م .
- حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك , أبو العرفان محمّد بن عليّ الصبان الشافعيّ (ت ١٢٠٦هـ) , ط١ , دار الكتب العلميّة , بيروت , ١٩٩٧م .
- الحدود في النحو , عليّ بن عيسى الرّمانيّ (ت٣٨٤هـ) , تحقيق : إبراهيم السامرائيّ , دار الفكر , عمان , ٢٠٠٤م .
- الحذف والتقدير , عليّ أبو المكارم , ط١ , دار غريب , القاهرة , ٢٠٠١م.
- الحضارة الإسلاميّة ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية , فون كريمر , ترجمة : طه بدر , دار الفكر العربيّ , القاهرة .
- الخصائص , أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) , تحقيق : محمّد عليّ النجّار , دار الشؤون الثقافيّة العامة , بغداد , ١٩٩٠م .
- الخلاصة النحويّة , تمام حسّان , عالم الكتب , ط١ , ٢٠٠٠م .
- الدراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث , محمّد حسين آل ياسين, ط١ , دار مكتبة الحياة , لبنان , ١٩٨٠م .

- دراسات في اللغة والنحو والأدب , نعمة رحيم العزاويّ , ط١ , جمعية منتدى النشر .
- دراسات في علم اللغة , كمال بشر , ط١ , دار غريب , مصر , ١٩٩٨م.
- دراسات نقديّة في النحو العربيّ , عبد الرحمن أيوب , مكتبة الأنجلو , القاهرة , ١٩٨٧م .
- الدرس النحويّ في بغداد , مهدي المخزوميّ , ط٢ , دار الرائد العربيّ , بيروت , ١٩٨٧م .
- دلالة الألفاظ , إبراهيم أنيس , ط٦ , مكتبة الأنجلو , القاهرة , ١٩٩١م .
- دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها , لطيفة إبراهيم النجّار , ط١ , دار البشير , الأردن , ١٩٩٤م .
- دور الكلمة في اللغة , ستيفن أولمان , ترجمة : كمال بشر , دار غريب , القاهرة .
- الرد على النحاة , ابن مضاء القرطبيّ (ت٥٩٢هـ) , تحقيق : شوقي ضيف, ط٢ , دار المعارف , القاهرة , ١٩٨٨م .
- سيبويه حياته وكتابه , أحمد بدوي , دار نهضة مصر , ١٩٦٠م .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه , خديجة الحديثيّ , ط١ , مطبوعات جامعة الكويت , ١٩٧٤م .
- شذور الذهب , ابن هشام (ت٧٦١ه) , مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ , ١٩٣٨م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك , ابن عقيل الهمذانيّ (ت٧٦٩هـ) , تحقيق : محمّد محي الدين عبد الحميد , ط٢٠ , دار التراث , القاهرة , ١٩٨٠م .
- شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك ,علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٠٠هـ) , تحقيق : محمّد محي الدين عبد الحميد , ط١ , دار الكتب العلميّة , لبنان , ١٩٩٨م .
- شرح جمل الزجّاجيّ , عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عصفور الأشبيليّ (ت٦٦٩ه) , تحقيق : فوّاز الشعّار , ط١ , دار الكتب العلميّة , ١٩٩٨م .
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب , محمّد بن الحسن الأستراباذيّ (ت٦٨٦هـ), تحقيق : يحيى بشير مصطفى , وحسن محمّد الحفظيّ , ط١ , جامعة الإمام محمّد بن سعود , ١٩٦٦م .

- شرح الكافية في النحو , منصور بن فلاح اليمنيّ (ت٦٨٠ه) , تحقيق : نصّار محمّد حميد الدين , جامعة أمّ القرى , مكة .
- شرح اللمحة البدريّة في علم العربيّة , ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١ه), تحقيق : صلاح راوي , ط٢ , دار مرجان , القاهرة , ١٩٨٤م .
- شرح المفصّل للزمخشريّ , ابن يعيش (ت٦٤٣ه) , تحقيق : إميل بديع يعقوب , ط١ , دار الكتب العلميّة , لبنان , ٢٠٠١م .
- شظايا لسانيّة , مجيد */الماشطة , ط١ , دار السيّاب , لندن ,٢٠٠٨م .
- الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها , أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـــــ) , تحقيق : أحمد حسن بسج , ط١ , دار الكتب العلميّة , ١٩٩٧م .
- ضحى الإسلام , أحمد أمين , ط١٥ , دار الكتاب العربيّ .
- طبقات فحول الشعراء , محمّد بن سلّام الجمحيّ (ت٢٣٢هـ) , تحقيق : محمود محمّد شاكر , دار المدنيّ , السعوديّة .
- العربيّة وعلم اللغة البنيويّ دراسة في الفكر اللغويّ العربيّ الحديث , حلمي خليل , دار المعرفة الجامعيّة , ١٩٨٨م .
- العربيّة وعلم اللغة الحديث , محمّد محمّد داوّد , دار غريب , القاهرة , ٢٠٠١م .
- علم التفكير , صلاح معمار , ط١ , مركز ديبونو لتعليم الفكر , السعوديّة , ٢٠١٢م .
- علم اللغة العام , فردينان دي سوسير , ترجمة : يوئيل يوسف عزيز, دار آفاق عربية , ١٩٨٥ .
- علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات , يحيى عبابنة وآمنة زعبي , دار الكتاب الثقافيّ , الأردن , ٢٠٠٥م .
- علم اللغة بين القديم والحديث , عاطف مدكور , القاهرة , ١٩٨٥م .
- علم اللغة في القرن العشرين , جورج مونان , ترجمة : نجيب غزاوي , الرياض , ١٩٨٢م .
- فقه اللغة المقارن , إبراهيم السامرائيّ , دار العلم للملايين , بيروت , ١٩٧٨م .
- فقه اللغة في الكتب العربيّة , عبده الراجحيّ , دار النهضة العربيّة , بيروت, ١٩٧٩م .

- الفنّ ومذاهبه في النثر العربيّ , شوقي ضيف , ط١٣ , دار المعارف , ٢٠١٠م .
- الفهرست , أبو الفرج محمد بن اسحاق بن محمد بن اسحاق الوراقابن النديم (ت٣٨٤هـ) , تحقيق : رضا تجدّد , مهر– طهران , ١٩٧١م.
- في إصلاح النحو العربيّ , عبد الوارث مبروك , ط١ , دار القلم , الكويت , ١٩٨٥م .
- في أصول اللغة والنحو , فؤاد حنا ترزي , دار الكتب , بيروت , ١٩٦٩م .
- في التحليل اللغويّ منهج وصفيّ تحليليّ , خليل عمايرة , ط١ , مكتبة المنار, الأردن , ١٩٨٧م .
- في اللسانيات العربية المعاصرة , سعد مصلوح , ط١ , عالم الكتب ,٢٠٠٤.
- في اللغة العربيّة ودراستها , محمّد عيد , عالم الكتب , القاهرة , ١٩٧٤م .
- في النحو العربيّ قواعد وتطبيق , مهدي المخزوميّ , ط١ , مطبعة البابي الحلبيّ , القاهرة , ١٩٦٦م .
- في النحو العربيّ نقد وتوجيه , د.مهدي المخزوميّ , ط١ , منشورات المكتبة العصريّة , بيروت , ١٩٦٤م .
- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث , نعمة رحيم العزاويّ , دار الشؤون الثقافيّة العامّة , آفاق عربيّة , بغداد , ١٩٩٥م .
- في نحو اللغة وتراكيبها , خليل عمايرة , ط١ , عالم المعرفة , السعوديّة , ١٩٨٤م .
- قاموس اللسانيّات , عبد السلام المسديّ , الدار العربيّة للكتاب , تونس ١٩٨٤م .
- القاموس المحيط , مجد الدين أبو طاهر محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي (٨١٧هـ) , تحقيق : محمّد نعيم العرقوسيّ , ط٨ , مؤسسة الرسالة , ٢٠٠٥م .
- القرائن المعنويّة في النحو العربيّ , عبد الجبّار توامة , معهد الآداب واللغة العربيّة , الجزائر , ١٩٩٤-١٩٩٥م .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة العربيّة , عبد العال سالم مكرم , ط٢ , مؤسسة عليّ جراح الصباح , ١٩٧٨م .
- قضية البنيويّة دراسة ونماذج , عبد السلام المسديّ , ط١ , دار أمنية , تونس , ١٩٩١م .

- قواعد تحويليّة للغة العربيّة , محمّد عليّ الخوليّ , ط١ , دار المريخ , الرياض , ١٩٨١م .
- القياس في اللغة العربيّة , محمّد الخضر حسين , ط٢ , دار الحداثة , بيروت , ١٩٨٣م .
- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريّات , أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) , تحقيق : منى إلياس , ط١ , دار الفكر , سوريا , ١٩٨٥م .
- الكامل في اللغة والأدب , أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٣٨٥هـ) , تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم , ط٣ , دار الفكر العربيّ , ١٩٩٧م .
- الكتاب , سيبويه (ت١٨٠ه) , تحقيق : عبد السلام هارون , ط٣ , مكتبة الخانجيّ , القاهرة , ١٩٨٨م .
- الكليّات ,أيوببنموسى الحسيني القريمي الكفوي (ت١٠٩٤هـ) , تحقيق : عدنان درويش , ومحمّد المصريّ , ط١ , مؤسسة الرسالة , بيروت , ١٩٩١م .
- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفيّ المعاصر , عبد الفتّاح الحموز, ط١ , دار البيارق , ١٩٩٧م .
- اللباب في علل البناء والإعراب , أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦ه) , تحقيق : غازي مختار طليمات , دار الفكر المعاصر , دمشق , ٢٠٠١م .
- لسان العرب , جمال الدين مكرم بن منظور الأفريقيّ المصريّ (ت٧١١ه) , دار إحياء التراث العربيّ , بيروت , ١٩٩٩م .
- لسانيّات العامة الميسرة علم التراكيب , سليم بابا عمر , ط١ , الأنوار , ١٩٩٠م .
- اللسانيّات وأسسها المعرفيّة , عبد السلام المسديّ , الدار التونسيّة , ١٩٨٥م.
- اللغة , فندريس , ترجمة الدواخلي والقصاص , مكتبة الأنجلو المصريّة , ١٩٥٠م .
- اللغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم , كمال بشر , دار غريب , مصر ١٩٩٩م .
- اللغة العربيّة معناها ومبناها , تمام حسّان , دار الثقافة , المغرب , ١٩٩٤م.
- اللغة بين المعياريّة والوصفيّة , تمام حسّان , ط٤ , عالم الكتب , القاهرة , ٢٠٠٠م .

- اللغة والمعنى والسياق , جون ليونز , ترجمة : عباس صادق الوهّاب , تحقيق : يوئيل عزيز , دار الشؤون الثقافيّة العامة .
- اللغة والنحو , حسن عون , ط١ , مطبعة رويال , الاسكندرية , ١٩٥٢م .
- اللغة والنحو بين القديم والحديث , عباس حسن , ط١ , دار المعارف , مصر , ١٩٦٦م .
- لمع الأدلة في أصول النحو , أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) , تحقيق : سعيد الأفغانيّ , ط٢ , بيروت , ١٩٧١م .
- اللمع في العربيّة , أبو الفتح عثمان بن جني (ت) , تحقيق : حسين شرف , ط١ , عالم الكتب , القاهرة , ١٩٧٩م .
- مبادئ اللسانيّات , أحمد محمّد قدور , ط١ , الدار العربيّة , لبنان , ٢٠١١م.
- مبادئ اللسانيّات البنيويّة (دراسة تحليليّة إبستمولوجية) , الطيب دبة , دار القصبة , الجزائر , ٢٠٠١م .
- مبادئ اللسانيّات العامّة , مارتينيه , ترجمة : أحمد الحمو , ط١ , المطبعة الجديدة , دمشق , ١٩٨٤م .
- مبادئ في اللسانيّات , خولة طالب الإبراهيميّ , ط٢ , دار القصبة , الجزائر.
- محاضرات في اللغة , عبد الرحمن أيوب , مطبعة المعارف , بغداد , ١٩٦٦م .
- محاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة , شفيقة العلويّ , ط١ , مكتبة أبحاث , لبنان , ٢٠٠٤م .
- مختار الصحاح , محمّد بن أبي بكر الرازي , تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار , ط٢ , بولاق , ١٩٥٧م .
- مدارس اللسانيّات التسابق والتطور , جفري سامسون , ترجمة : محمّد زياد كبة , جامعة الملك سعود , ١٩٩٧م .
- المدارس اللسانيّة المعاصرة , نعمان بوقره , مكتبة الآداب , القاهرة , ٢٠٠٤م .
- المدارس النحويّة , شوقي ضيف , ط٧ , دار المعارف , ٢٠١٠م .
- مدرسة البصرة النحويّة : نشأتها وتطورها , عبد الرحمن السيِّد , دار المعارف, القاهرة , ١٩٦٨م .

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو , مهدي المخزوميّ , ط٢ , مكتبة مصطفى البابي الحلبيّ , القاهرة , ١٩٥٨م .
- مدخل إلى اللسانيّات , محمّد محمّد يونس , ط١ , دار الكتاب الجديد المتحدة , لبنان , ٢٠٠٤م .
- مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة , محمود أحمد نحلة , دار النهضة العربيّة , ١٩٨٨م .
- مدخل إلى دراسة النحو العربيّ , عليّ أبو المكارم , دار غريب , القاهرة , ٢٠٠٨م .
- مدخل إلى علم اللغة , محمّد حسين عبد العزيز , دار النصر , ١٩٨٣م .
- مراحل تطور الدرس النحويّ , عبد الله الخثران , دار المعرفة الجامعيّة , الاسكندرية , ١٩٩٣م .
- المسائل الخلافيّة بين المدرستين الكوفيّة والبصريّة ودورها في إثراء الفكر اللغويّ والنحويّ , أحمد عبد الله نشمي .
- المسافة بين التنظير النحويّ والتطبيق اللغويّ , خليل عمايرة , ط١ , دار وائل الأردن , ٢٠٠٤م .
- مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها , صلاح الدين الزعبلاويّ , اتّحاد الكتاب العرب , دمشق , ١٩٩٢م .
- معاني القرآن , أبو الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ) , تحقيق : هدى محمود قراعة , ط١ , مكتبة الخانجيّ , القاهرة ,١٩٩٠م .
- معجم أعلام الألسنيّة , هيام كريدية , ط١ , بيروت , ٢٠١١م .
- معجم اللغة العربيّة المعاصرة , أحمد مختار عمر , ط١ , عالم الكتب , ٢٠٠٨م .
- المعجم الوسيط , مجمع اللغة العربيّة , ط٢ , دار المعارف , مصر , ١٩٧٢م .
- معجم علم اللغة النظريّ , محمّد عليّ الخوليّ , ط٢ , مكتبة لبنان , ١٩٩١م.
- المعنى والإعراب عند النحويّين ونظريّة العامل , عبد العزيز عبدة , ط١ , منشورات الكتاب , ليبيا , ١٩٨٢م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , ابن هشام الأنصاريّ , تحقيق : مازن المبارك , ومحمّد عليّ حمد الله , ط٦ , دار الفكر , دمشق , ١٩٨٥م .

- مفاتيح الألسنيّة , جورج مونان , ترجمة : الطيّب البكوش وصالح القرماديّ , الدار العربيّة , تونس , ١٩٨١م .
- المفصّل في تاريخ النحو العربيّ قبل سيبويه , محمّد خير الحلوانيّ , مؤسسة الرسالة , ١٩٧٩م .
- المفصّل في علم العربيّة , الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) , تحقيق فخر صالح قداره, ط١ , دار عمار , ٢٠٠٤م .
- المقتضب , محمّد بن يزيد المبرّد , تحقيق ك عبد الخالق عضيمة , ط١ , وزارة الأوقاف – لجنة دار إحياء التراث الإسلاميّ , القاهرة , ١٩٩٤م .
- المقدمة , ابن خلدون , تحقيق : عبد الله محمّد الدارويش , ط١ , دار يعرب , ٢٠٠٤م .
- مقدمة لدراسة علم اللغة , حلمي خليل , دار المعرفة الجامعيّة , ٢٠١٣م .
- مقومات الجملة العربيّة , عليّ أبو المكارم , ط١ , دار غريب , ٢٠٠٧م .
- من أسرار اللغة , إبراهيم أنيس , مكتبة الأنجلو المصريّة , ط٧ , ١٩٩٤م .
- مناهج البحث العلميّ , عبد الرحمن بدوي , ط٣ , وكالة المطبوعات , الكويت , ١٩٧٧م .
- مناهج البحث في اللغة , تمام حسّان , مكتبة الأنجلو المصريّة , ١٩٩٠م.
- مناهج الدرس النحويّ في العالم العربيّ (في القرن العشرين) , عطا محمّد موسى , دار الإسراء , عمان , ٢٠٠٢م .
- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب , أمين الخوليّ , الهيئة المصريّة العامة للكتاب , ١٩٩٥م .
- من قضايا اللغة والنحو , عليّ النجدي ناصف , ط١ , دار نهضة مصر , ٢٠١٦م .
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي , عبد الستار الجواري , مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ , بغداد , ١٩٨٤م .
- النحو الجديد , عبد المتعال الصعيديّ , دار الفكر العربيّ , القاهرة , ١٩٤٧م .
- النحو العربيّ العلة النحويّة نشأتها وتطورها , مازن المبارك , دار الفكر , بيروت , ١٩٧٤م .
- النحو العربيّ أعلام ونصوص , محمود أحمد نحلة , ط١ , دار المعرفة الجامعية .

- النحو العربيّ بين التقليد والمناهج اللسانيّة الحديثة , بلقاسم دفة , جامعة محمّد خيضر , الجزائر , ٢٠٠٦م .
- النحو العربيّ في ضوء اللسانيّات الحديثة , جنان التميميّ , ط١ , دار الفارابيّ , ٢٠١٣م .
- النحو العربيّ نقد وبناء , إبراهيم السامرائيّ , دار الصادق , بيروت , ١٩٦٨م .
- النحو العربيّ والدرس الحديث , بحث في المنهج , عبدة الراجحيّ , دار النهضة العربيّة , بيروت , ١٩٧٩م .
- نحو الفعل , أحمد عبد الستار الجواري , المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر , ٢٠٠٦م .
- نحو المعاني , أحمد عبد الستار الجواري , دار الفارس , الأردن , ٢٠٠٦م.
- نحو عربيّة ميسرة , أنيس فريحة , دار الثقافة , بيروت , ١٩٥٥م .
- النحو الوافي , عباس حسن , ط٥ , دار المعارف , القاهرة , ١٩٧٥م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء , أبي البركات الأنباريّ , تحقيق : إبراهيم السامرائيّ , ط٣ , مكتبة المنار , الأردن , ١٩٨٥م .
- نشأة الدرس اللسانيّ العربيّ الحديث , فاطمة الهاشميّ بكوش , ط١ , إيتراك, مصر , ٢٠٠٤م .
- النصّ والخطاب والإجراء , تمام حسّان , ط١ , عالم الكتاب , ١٩٩٨م .
- نظرات في اللغة عند ابن حزم , سعيد الأفغانيّ , ط٢ , دار الفكر , بيروت, ١٩٦٩م .
- نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين , حسن خميس الملخ, ط١ , دار الشروق , عمان , ٢٠٠٠م .
- نظريّة تشومسكي اللغويّة , جون ليونز , ترجمة : حلمي خليل , ط١ , دار المعرفة , الإسكندرية , ١٩٨٥م .
- نظريّة النحو العربيّ في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث , نهاد الموسى, ط١ , المؤسسة العربيّة , بيروت , ١٩٨٠م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع , جلال الدين السيوطيّ , تحقيق : أحمد شمس الدين , ط١ , دار الكتب العلميّة , لبنان , ١٩٩٨م .
- وظيفة الألسن وديناميتها , أندريه مارتيني , ترجمة : نادر سراج , ط١ , بيروت , ١٩٩٦م .

الرسائل والأطاريح

- بنية الجملة العربيّة بين التحليل والنظريّة , المنصف عاشور , جامعة تونس كلية الآداب , ١٩٩١م .
- التفكير النحويّ عند الطبرانيّ في كتابه التفسير الكبير , رانية فرحان السقرات, جامعة مؤتة – الأردن ٢٠١٠م .
- الخلاف النحويّ في المقتصد , أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ (ت٤٧١هـ) , عليّ محمّد شهري , جامعة أمّ القرى , ١٩٩٨م .
- الخلاف النحويّ في ضوء محاولات التيسير الحديثة , د.حسن منديل العكيليّ, كلية الآداب , المستنصرية , ١٩٩٦م .
- الدراسات اللغويّة عند عبد الرحمن أيوب , حيدر محمّد جبر , كلية الآداب , بغداد , ٢٠٠٥م .
- الدراسات اللغويّة في العراق في النصف الأوّل من القرن العشرين , عبد الجبّار القزّاز , كلية الآداب , بغداد , ١٩٧٩م .
- الفكر اللغويّ عند ابن خلدون في ضوء علم اللغة المعاصر , باسم البديرات , جامعة مؤتة , ٢٠٠٧م .
- موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربيّ , مطير بن حسين المالكيّ, جامعة أم القرى , السعودية , ٢٠٠٢م .
- النحو عند الميسرين , فائز عبد الملك , كلية الآداب , المستنصرية , ٢٠١٥م .

البحوث

- أثر الخلافات النحويّة , محمّد فاضل صالح السامرائيّ , بحث من النت .
- أثر اللسانيّات في الخطاب النحويّ عند مهدي المخزوميّ , حيدر محمّد جبر, ٢٠١٢م , جامعة بغداد / كلية الآداب , قسم اللغة العربيّة .

- إرهاصات النشأة في النحو العربيّ , محمّد زغوان , مجلة التراث العربيّ السوريّة , ع/٩٩-١٠٠ , ٢٠٠٥م .
- استصحاب الحال في أصول النحو , عبد المهدي الجراح , وخالد الهزايمة , مجلة اتحاد الجامعات العربيّة للآداب , ع/٣, مج/٧ , ٢٠١٠ م .
- إشكالية المنهج في اللسانيّات الحديثة , العربيّ سليماني , مكتبة أنفاس , ٢٠٠٧ م .
- أصول التفكير النحويّ عند ابن جني (في كتابه الخصائص) , حسين عليّ الفتليّ , مجلة كلية التربية الأساسيّة / جامعة بابل , ع /١٤ .
- أوّل من وضع النحو , إبراهيم مصطفى , مجلة كلية الآداب – جامعة فؤاد, م١٠ , ج/٢ , ١٩٤٨م .
- التأويل وتجلياته وتمثيلاته ودوره في النحو العربيّ , إيمان عمر جاد الله , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , ٢٠١٢م .
- التفكير اللغويّ عند العرب – مصادره ومراحله , عبد الرحمن أيوب , مجلة مجمع اللغة العربيّة , ج/٢٤ , القاهرة , ١٩٦٩م .
- تمام حسّان في معيار النقد اللسانيّ , مؤيد آل صوينت , وخالد خليل هادي, مجلة الأستاذ , ع/٢٠٣ , ٢٠١٢ .
- الجملة العربيّة قديمًا وحديثًا , مودر الجوهر , منشورات مجلة الخطاب , ع١, دار الأمل , ٢٠٠٦م .
- جهود التجديد والتيسير عند شوقي ضيف وعبد الرحمن أيوب , زينب مديح جبارة , مجلة واسط للعلوم الإنسانيّة , ع/١٥ , ٢٠١٠م .
- دراسة النحو في ضوء المنهج الوصفيّ , خالد خليل هادي , جريدة الصباح , ٢٠٠٧م .
- الدرس النحويّ في الخطاب اللسانيّ المعاصر , فؤاد بوعليّ , بحث منشور في ملتقى الأدباء والمبدعين العرب بتأريخ ٢٠١٠/٢/١٠م , من النت .
- دعوة جادّة في إصلاح العربيّة , مهدي المحزوميّ , مجلة المعلم الجديد , ج/١ , ١٩٨٥م .
- رؤية في المنهج التحويليّ , أحمد كاظم العتابيّ , مجلة كلية التربية , جامعة واسط , ع/٦ .
- اللسانيّات العربيّة الحديثة – نحو مقاربة إبستمولوجيّة , حافظ اسماعيلي علوي , مدونة اللسانيّات والدراسات اللغويّة (بحث من النت) .

- اللغة العربيّة والحداثة , تمام حسّان , مجلة فصول , ع/ ٣, القاهرة , الهيئة المصريّة العامة للكتاب , ١٩٨٤م .
- محاضرات في اللسانيّات التطبيقيّة , لطفي بوقربة , جامعة بشار , الجزائر (بحث من النت) .
- ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربيّة , محمّد الشاوش , مجلة الموقف الأدبيّ , ع/ ١٣٥-١٣٦ , اتّحاد الكتاب العرب , دمشق , ١٩٨٢م .
- مناهج البحث اللغويّ ومدارسه , إبراهيم محمّد إبراهيم , مجلة جامعة عمر المختار , ليبيا , ٢٠٠٨م .
- منهجية البحث الأكاديمي , محمود حلاوي , كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة , الجامعة اللبنانيّة , ٢٠١٠م .
- النحو العربيّ بين التقليد والمناهج اللسانيّة الحديثة , بلقاسم دفة , جامعة محمّد خيضر , الجزائر , ٢٠٠٦م .
- النحو العربيّ محاولات تيسيره وطرق تدريسه , محمود المشهدانيّ , مجلة كلية العلوم الإسلاميّة , جامعة بغداد , ع/٣١ , ٢٠١٢م .
- النظام اللغويّ بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسّان ((اللغة العربيّة معناها ومبناها)) محمّد صلاح الدين الشريف , حوليات الجامعة التونسيّة , ع١٧ , ١٩٧٩م .
- النظريّات النحويّة والدلاليّة في اللسانيّات التحويليّة والتوليديّة , مازن الوعر , مجلة اللسانيّات , ع/٦ , الجزائر , ١٩٨٢م .
- النظريّة الخليليّة الحديثة – أسسها وحدودها المائزة , بو درامة الزايديّ , مدونة اللسانيّات والدراسات اللغويّة , جامعة محمّد لمين دباغين , الجزائر (بحث من النت) .

الـــــــمـــــــلخـــــــص

تتلخص فكرة البحث في محاولة تشخيص الأثر النَّظريّ الذي خلّفته (اللسانيّات الغربيّة) في (دراسات التيسير النّحويّ) التي شاعت في العصر الحديث نتيجة الشكوى من صعوبة النحو وعسر تعلمه فحاول هؤلاء الميسرون الاستفادة من المناهج اللسانيّة الغربيّة في تذليل صعوبة المنهج النحويّ العربيّ من خلال إرساء تصورات جديدة تسعى إلى أن تقيم أركانها على أنقاض التراث النحويّ العربيّ وذلك بنقده والتشكيك في كثير من منطلقاته بحجة أنّها لا تتماشى وما وصل إليه علم اللغة الحديث .

فجاءت الدراسة مقسّمة على ثلاثة فصول يسبقها مقدمة ويتلوها خاتمة بأهمِّ ما توصلت إليه الدراسة من نتائج , وقائمة بالمصادر والمراجع وملخص باللغة الإنجليزية , فجاء الفصل الأوّل بعنوان (مداخل نظريّة) , إذ قسمته على ثلاثة مباحث , تناولتُ في المبحث الأوّل مفهوم اللسانيّات ومدارسها وأشهر أعلامها , وتناولت في المبحث الثاني فكرة التيسير النحويّ وأبرز أعلامها, أمّا المبحث الثالث فتناولت فيه العلاقة بين اللسانيّات الغربيّة والتيسير النحويّ .

أمّا الفصل الثاني فجاء بعنوان (تقويم الصناعة النحويّة) , وقد قسّمته على مبحثين تناولتُ في المبحث الأوّل أصول التفكير , وتناولتُ في المبحث الثاني إشكالية المنهج .

وأمّا الفصل الثالث فجاء بعنوان (مقاربات نحويّة) , وقد قسّمته على مبحثين أيضًا تناولتُ في المبحث الأوّل الكلمة وأقسامها , وتناولتُ في المبحث الثاني تراكيب نحويّة .

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Baghdad – College of Arts

Department of Arabic

جامعة بغداد
المكتب الاستشاري
كلية الآداب

The Effect of Linguistics in Studying the Simplified Grammar

A study submitted to the council of college of Arts – University of Baghdad in partial fulfillment for the requirements for the degree of Master of philosophy in Arabic

By

Kawthar Hussein Nashmi

Supervised by

Haider Mohammed jabur Al-Aboodi

2017 A

1438 H

Abstract

The idea of research is summarized in the attempt to diagnose the theoretical effect of the Western linguistics in the grammar simplification studies which were common in the modern age due to the complaint of the difficulty of grammar and the difficulty of learning. Those facilitators try to benefit from the Western linguistic methods in overcoming the difficulty of the Arabic grammatical system; through the establishment of new linguistic concepts that seek to establish their pillars on the ruins of the Arab grammatical heritage by criticizing and questioning many of its premises by the fact that they do not conform to the modern linguistics.

The study is divided into three chapters preceded by an introduction and followed by a conclusion of the results of the study and a list of sources and references and an abstract in English.

The first chapter deals with the relationship between the Western linguistic studies and the studies of the facilitators, as it is divided it into two sections, the first topic, and deals with the idea offacilitation and the most prominent media, and the second tackles with topic the concept of linguistics and the most prominent schools and most famous media

The second chapter is about the evaluation of the grammatical industry includes two sections which also deals with the first subject of the fundamentals of thinking, and the second deals with the problematic approach

The last and the third chapter grammatical approximations is divided into two sections: the first is about the word and its divisions and the second section is on grammatical structures.

جامعة بغداد
المكتب الاستشاري
كلية الآداب